

The Islamic University–Gaza
Deanship of Postgraduate Affairs
Faculty of Osoul Eldeen
Master of Hadeeth and its science



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
ماجستير الحديث الشريف وعلومه

مصطلح "لا بأس به" عند الإمام البزار في مسنده
The Term "Acceptable" for Al-Imam
Al-Bazzar in his Musnad

إعداد الباحث/
إبراهيم أسعد موسى هاشم

إشراف الدكتور/
يوسف محيي الدين فايز الأسطل

قُدِّمَ هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة

شوال 1441هـ - يونيو 2020م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مصطلح "لا بأس به" عند الإمام البزار في مسنده The Term "Acceptable" for Al-Imam Al-Bazzar in his Musnad

أقر أنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها، لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة، أو لقب علمي، أو بحثي، لدى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	إبراهيم أسعد هاشم	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2020/06/29	التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ إبراهيم أسعد موسى هاشم لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ برنامج الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

مصطلح "لا بأس به" عند الإمام البزار في مسنده

The Term " Acceptable" for Al-Imam - Al-Bazzar in his Musnad

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 28 شوال 1441 هـ الموافق 2020/06/20م الساعة التاسعة صباحاً، في قاعة اجتماعات كلية أصول الدين اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....

مشرفاً ورئيساً

مناقشاً داخلياً

مناقشاً خارجياً

د. يوسف محيي الدين الأسطل

د. راند طلال شعت

د. طاهر حمد النحال

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية أصول الدين/برنامج الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

د. يسام هاشم السقا



دكتوراه

ماجستير

ع

اللغة

237275

الرقم العام للنسخة

التاريخ: 2020/6/13



الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام النسخة الإلكترونية من رسالة

للطالبة/ إراهيم إبراهيم

رقم جامعي: 12042904 قسم: الدراسات العليا كلية: أصول الدين

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
 - تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
 - تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
 - وجود جميع فصول الرسالة مجمعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
 - وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF + WORD).
 - تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
 - تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.
- ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله والوفيق،

إدارة المكتبة المركزية

توقيع الطالب

إراهيم إبراهيم

ملخص الرسالة

تناول الباحث بالدراسة الرواة الذين أطلق الإمام البزار عليهم لفظ "لا بأس به"، وقد تم تقسيمهم بحسب خلاصة الحكم عليهم، وأيضًا بحسب تعدد أحكام الإمام البزار عليهم، أو اقتران لفظ الحكم على الرواة بلفظ آخر إضافةً إلى لفظ "لا بأس به"، وقد قام الباحث بجمع أقوال النقاد في كل راوٍ، مع المقارنة بين هذه الأقوال، ثم الخروج بخلاصة في بيان مرتبة كل راوٍ من حيث الجرح والتعديل، وتوصل الباحث من الدراسة إلى أن الإمام البزار عنده نوع من التساهل في تعديل الرواة، فأطلق لفظ "لا بأس به" لعدد كبير منهم وهم ضعفاء متفق على ضعفهم؛ وجاء ذلك في 27 راويًا من أصل 91.

ولا شك أن الإمام البزار قد بلغ رتبة الاجتهاد والإمامة في علم الحديث رواية ودراية، حيث إنه كان ناقدًا حقيقيًا، وقلَّ ما ينقل عن غيره من العلماء الآخرين.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة فجاء فيها أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، ومنهج الباحث في الدراسة، وخطة الدراسة.

وفي الفصل الأول تناول الباحث ترجمة الإمام البزار، والتعريف بمسنده، وبمصطلح "لا بأس به"، وألغى التعديل والجرح ومراتبها عند الإمام البزار.

وأما في الفصل الثاني فتمت دراسة الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"، وتبين بالدراسة أنهم ثقات، أو صدوقون، أو صدوقون لهم علة، أو دون مرتبة الصدوق.

وأما في الفصل الثالث فتمت دراسة الرواة الذين وصفهم الإمام بقوله "لا بأس به" ووصفهم كذلك بوصف آخر كليس بالقوي، أو ليس بالحافظ، أو نعتهم بإحتمال حديثهم، أو وصفهم بقوله "لا بأس به" وبأوصاف أخر.

وأما الخاتمة فجاء فيها أهم النتائج والتوصيات.

Abstract

The researcher examined the narrators who the Imam Al-Bazar called "not bad". They were divided according to the conclusion of the judgement assigned to them, or according to the multiple judgements of Imam Al-Bazzar on them, or the conjunction of the verdict on the narrators with another term in addition to the word "not bad".

The researcher collected the sayings of the critics of each narrator, and compared between these sayings, then came out with a summary explaining the rank of each narrator in terms of invalidation and authentication. The researcher found that the Imam Al-Bazzar had a kind of leniency in authenticating the narrators, so he ascribed the word "not bad" for a large number of them, who were weak and there was consensus on their weakness. This was shown in 27 out of 91 narrators.

It is clear that Imam Al-Bazzar attained the rank of ijihad [independent judgement] and the imamate in Hadith science in terms of narration and know-how, as he was a true critic, and he was less reported than other scholars.

The study had an introduction, three chapters, and a conclusion. As for the introduction, it addressed the importance of the subject, the reasons for choosing it, previous studies, research objectives, the researcher's approach to the study, and the study plan. In the first chapter, the researcher dealt with introducing Imam Al-Bazzar and his book of Hadiths, the term "not bad", and Imam Al-Bazzar's words for invalidation and authentication and their ranks.

The second chapter studied that the narrators who Imam Al-Bazzar called the term "not bad", and it was found that they were trustworthy, honest, honest with some defection, or without the rank of honesty.

As for the third chapter, the narrators who the imam described as "not bad" were studied and were also described with other words such as "not strong", "not a memorizer", or ascribed probability to their hadiths, or described them as "not bad" together with any other descriptions. The conclusion had the most important findings and recommendations.

الافتتاح

قال تعالى: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا"

[الحشر: 7]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "... إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

رواه الإمام البخاري في صحيحه (94/9، ح7288)

وعن العرياض بن سارية، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ".

رواه الإمام أبو داود (200/4، ح4607) بإسناد حسن، وصححه الترمذي (44/5، ح2676)

الإهداء

إلى والدي الكريمين، حفظهما الله ورعاهما، وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.
إلى أرواح الشهداء جميعاً، وأخص بالذكر زميل الدراسة في مرحلة الماجستير الشهيد
بإذن الله تعالى إسماعيل عبد الكريم شمالي.
إلى أساتذتي وشيوخي الذين أشرفُ بهم، وأخص منهم علماء قسم الحديث الشريف في
الجامعة الإسلامية بغزة.
إلى طلاب العلم الشرعي، وحاملي لواء السنة النبوية المشرفة.
إلى زوجتي الغالية أم أسعد، وأبنائي.
إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث، سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل مني، اللهم
أمين.

شكرٌ وتقديرٌ

اعترافاً بالفضل لأهله، وتقديراً لمن أسدى إليّ معروفاً، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل، فضيلة الدكتور: يوسف محيي الدين فايز الأسطل، على ما قدم لي من نصح، وما أولاني به من اهتمام، فكان لي نعم المعلم والمرشد، فغمرني بعلمه وكرمه، ولم يبخل عليّ بوقته، فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري، وعظيم امتناني لأساتذتي الذين تفضلوا بقبول إثراء هذا البحث، وتقويمه، ومناقشته، وتصويبه؛ حتى يخرج بأبهي صورة وأحسن تقويم.

ثم الشكر لكل من ساعدني، ووقف معي، وقدم لي علماً، أو نصيحةً، أو تشجيعاً، فلهم مني كل الشكر، وعظيم التقدير.

الباحث

إبراهيم أسعد موسى هاشم

فهرس الموضوعات

أ.....	إقرار
ج.....	ملخص الرسالة
د.....	Abstract
ه.....	الافتتاح
و.....	الإهداء
ز.....	شكر وتقدير
ح.....	فهرس الموضوعات
1.....	المقدمة
2.....	أهمية البحث:
2.....	أسباب اختيار البحث:
3.....	أهداف البحث:
3.....	الدراسات السابقة:
6.....	منهج البحث وطريقة عمل الباحث فيه:
7.....	خطة البحث:
9.....	الفصل الأول
الإمام البزار (ترجمته، والتعريف بمسنده، وبعبارة "لا بأس به"، وألفاظ التعديل والجرح ومراتبها عند الإمام البزار).....	9.....
10.....	المبحث الأول: ترجمة الإمام البزار
10.....	المطلب الأول: التعريف بالإمام البزار
11.....	المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه
14.....	المطلب الثالث: رحلاته العلمية
14.....	المطلب الرابع: أقوال العلماء في الإمام البزار

18.....	المطلب الخامس: مؤلفاته العلمية.
19.....	المبحث الثاني: التعريف بكتاب المسند للإمام البزار.
19.....	المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته.
20.....	المطلب الثاني: المنهج العام للإمام البزار في مسنده.
26.....	المبحث الثالث: مفهوم مصطلح "لا بأس به" ونشأته وتطوره.
26.....	المطلب الأول: تعريف مصطلح "لا بأس به".
28.....	المطلب الثاني: نشأة مصطلح "لا بأس به" وتطوره.
30.....	المبحث الرابع: ألفاظ التعديل والجرح، ومراتبها عند الإمام البزار.
39.....	الفصل الثاني: الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به".
40.....	المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم ثقات.
66.....	المبحث الثاني.....
66.....	من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون، أو لا بأس بهم.
83.....	المبحث الثالث.....
83.....	من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون لهم علة.
114.....	المبحث الرابع.....
114.....	من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم دون مرتبة الصدوق.
133.....	الفصل الثالث: الرواة الذين وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ووصفهم بلفظ آخر...
134.....	المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالقوي".
142.....	المبحث الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، و"ليس بالحافظ".
154.....	المبحث الثالث.....
154.....	من وصفهم الإمام البزار بقوله "لا بأس به"، و"نعتهم باحتمال حديثهم".
164.....	المبحث الرابع.....

164	من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" وبأوصاف أُخر.
	المطلب الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وقال فيه: "صالح الحديث".
164
165	المطلب الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وبعدم الشهرة بالنقل. ...
166	المطلب الثالث: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وعرّف بأصله.
167	المطلب الرابع: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ونفى عنهم المتابعة.
170	المطلب الخامس: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وبالخطأ في الحديث .
	جدول المقارنات..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
189	الخاتمة.....
192	ثانياً: التوصيات:.....
193	الفهارس.....
194	فهرس المصادر والمراجع.....
209	فهرس الرواة المترجم لهم.....

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن الله عز وجل أرسل رسوله بالهدى، ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وأجرى على لسان نبيه ﷺ الوحي، وأعطاه الحكمة، فهو يقضي بها، ويعلمها للناس، وهي السنة المشرفة التي جاءت مبينة، وموضحة لأي الذكر الحكيم، فهي المفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقه، والشارحة لمبهمه، والمخصصة لعامه.

ولما تعهد الله عز وجل بحفظ القرآن الكريم، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9]، كان من لوازم ذلك حفظ السنة النبوية التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالكتاب الحكيم، فقيض الله تعالى لها رجالاً عنوا بها أيماً عناية، فسحروا أعمارهم لخدمتها، يذبون عنها، ويميزون بين صحيحها وسقيمها، ويميطون اللثام عن أراد الدس فيها، أو الكذب على النبي محمد ﷺ، ويكشفون من وهم من الثقات وأخطأ، ومن كان ضعيف الحفظ، أو اختلط، فكان علم الجرح والتعديل، وبقية علوم الحديث رواية ودراية.

وكان من هؤلاء الرجال الأفذاذ، الذين حملوا راية علم الحديث: الإمام الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، أحد أعلام الحديث الشريف، الذابن عن حياض السنة المشرفة، فقد كان له اعتناءً كبيراً جداً بعلم الجرح والتعديل خاصة، وبقية علوم الحديث الشريف عامة.

واستجابة لرغبة عندي، وتوجيه من أستاذي الدكتور/ يوسف الأسطل أن أكتب في علم الجرح والتعديل، وبالتحديد في الرواة الذين اصطلح الإمام البزار أن يصفهم بقوله: "لا بأس به"، فقد شرعت - متوكلاً على الله عز وجل - في إعداد خطة لهذه الدراسة عنوانها: "مصطلح لا بأس به عند الإمام البزار في مسنده"، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والإعانة والسداد.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، ولا تخفى أهمية مسند البزار، فإن مكانته لدى كل من يشتغل بعلم الحديث معروفة ومقدرة، فكتابه من أعظم الكتب التي ألقت في علم الحديث، ويحتوي على كنز من الفوائد العلمية الكثيرة، خصوصاً في أحكام الرواة جرحاً وتعديلاً، فقد اشتمل الكتاب على المئات من الرواة الذين وثقهم الإمام البزار، أو جرحهم. وتعددت ألفاظه في الحكم على الرواة، فبلغت العشرات، كرر بعضها في كثير من المواطن، كاللفظة موضوع الدراسة لدينا، وهذا أبرز مظاهر أهمية الموضوع:

- هذا الموضوع مرتبط بإمام كبير متقن، كان له باع طويل في علوم الحديث رواية، ودراية: جرحاً وتعديلاً، وتعليلاً وترجيحاً، وحكماً على الأسانيد في عشرات المواطن.
- سعة علم الإمام البزار، وأهمية مسنده بين كتب السنة الكثيرة، حيث ظهرت فيه الصنعة الحديثية بصورة جلية، فضلاً عما تميز به من الميزات الأخرى التي من أهمها: كونه كتاب غرائب وأفراد وعلل، وكثرة أحاديثه التي نافت على عشرة آلاف حديث.
- كون هذا الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحد أهم فروع علوم الحديث الشريف، وهو علم الجرح والتعديل، فهو يسלט الضوء على مدى الدقة العلمية التي تحلى بها العلماء الأفاضل في جمع السنة النبوية المشرفة وتدوينها.

أسباب اختيار البحث:

1. تكرار عبارة: "لا بأس به" في مسند الإمام البزار، حيث أطلقها في 91 راوٍ.
2. لم يبين الإمام البزار مراده من هذه العبارة، مما يتطلب أن يتم إزالة الغموض عن مقصوده منها.
3. لم يرد تفسير هذه العبارة- كاصطلاح عند البزار- تفسيراً علمياً اصطلاحياً واضحاً، في كتب مصطلح الحديث حسب اطلاعي، وبالأخص الكتب التي تناولت تفسير عبارات العلماء في علم الجرح والتعديل، كاصطلاح أكثر الإمام البزار من استعماله.
4. إطلاق الإمام البزار لهذه العبارة في العديد من الرواة الضعفاء عند النقاد الآخرين، مع كونها عبارة تعديل بحسب الظاهر.
5. كون الإمام البزار ربط هذه العبارة في العديد من المواطن بعبارة جرح مثل (لين- ليس بالقوي- ليس بالحافظ) فأراد الباحث بيان مراد الإمام البزار من ذلك.

أهداف البحث:

1. تسليط الضوء على جهد إمام جهبذ متقدم، عاصر الفترة الذهبية لتدوين السنة النبوية المشرفة، بجانب أئمة عظام أخذوا على عاتقهم حفظ السنة النبوية، وروايتها، والذب عنها، وإبراز مكانة الإمام البزار في علم الجرح والتعديل بين النقاد الآخرين.
2. جمع المواطن التي قال فيها الإمام البزار في الرواة: "لا بأس به".
3. فهم مراد الإمام البزار من إطلاق عبارة: "لا بأس به"، وتحديد معناها الاصطلاحي، وتفسير مقصوده منها، بحيث يَصِحُّ معنى العبارة ومدلولها لدى طلبة العلم، والمشتغلين في علم الحديث.
4. إنزال عبارة "لا بأس به" عند الإمام البزار منزلتها بين عبارات الجرح والتعديل التي وضعها العلماء.
5. كشف الارتباط بين عبارة "لا بأس به" وبين عبارات الجرح الخفيف التي ارتبطت بها.
6. إثراء معلوماتي في علم الجرح والتعديل، وتقديم دراسة توضح أهمية مصطلح: "لا بأس به" عند الإمام البزار.

الدراسات السابقة:

في حدود علمي، وبعد السؤال والتتقيب، تبين لي أنه لم يأت أحد من العلماء على شرح معنى عبارة: "لا بأس به" شرحاً علمياً اصطلاحياً واضحاً، ومقصود الإمام البزار من استخدامها، سوى دراسة حصلت عليها بعيد اتمامي لدراستي الحالية لباحث من الأردن الشقيق، ولكن هناك عدد من الباحثين الذين تسنى لهم خدمة مسند الإمام البزار في بعض جوانبه، وخصوصاً علم الجرح والتعديل، منهم:

- رسالة دكتوراة للباحث زياد العبادي، عنوانها "منهج التعليل عند الإمام البزار في مسنده البحر الزخار" (2005).
- رسالة دكتوراة للباحث الدكتور يوسف الأسطل، عنوانها "الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، دراسة نظرية تطبيقية" (2015).
- رسالة دكتوراة للباحث الدكتور سامح إبراهيم محمد، عنوانها "موضوع الغرابة عند الإمام البزار في مسنده، من مسند أبي حميد الساعدي، إلى مسند أبي ذر الغفاري" (2017).
- رسالة ماجستير للباحث إبراهيم بن حسن حريري، عنوانها "مصطلح لين عند الحافظ البزار، دراسة نظرية وتطبيقية" (2009).

- رسالة ماجستير للباحث محمد علي عبد القادر الأسطل في جامعة الأزهر بغزة، عنوانها "مَنْهَجُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو البَزَّارِ فِي تَحْسِينِ الأَسَانِيدِ فِي مُسْنَدِهِ المَعْرُوفِ بِ (البَحْرُ الزَّخَاوَرُ) دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ"، تضمنت الأسانيد التي حكم عليها الإمام البزار، وارتباط تلك الأحكام بنقده للرواة (2019).
- رسالة ماجستير للباحث منير سليم كاطع من جامعة آل البيت في الأردن، عنوانها "مصطلح ليس به بأس عند الإمام البزار في مسنده (دراسة نظرية تطبيقية) (2017)، وقد وقعت على هذه الرسالة بعيد انتهائي من دراستي، وعلى مشارف تجهيز الرسالة للمناقشة العلمية، وبعد اطلاعي على هذه الدراسة للباحث كاطع، أضع عددًا من الفروق العلمية الجوهرية بين دراسته وبين الدراسة التي قمت بها ومن أهم هذه الفروق:
 1. ترجمت في دراستي لـ 91 راويًا أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "ليس به بأس" أو نحوه، في حين تناولت دراسة الباحث كاطع الترجمة لـ 76 راويًا، منهم راوٍ اسمه كثير بن هشام، وهُم الباحث كاطع في فهم عبارة البزار في مسنده، فترجم كاطع لهذا الراوي، والصحيح أن يترجم للراوي هشام بن زياد أبو المقدام وليس لكثير بن هشام، كما أن الباحث كاطع لم يترجم أيضًا للرواة التالية أسماءهم: (إبراهيم بن عبد الملك القناد، البراء بن عبد الله بن يزيد، بكير بن أبي السميط، حر بن مالك، سعيد بن عبيد الهنائي، سليمان بن قرم، عبد القاهر بن شعيب، عبيد الله بن فضالة، عمرو بن حمران، قدامة بن محمد، مبارك بن فضالة، المفضل بن فضالة، منصور بن أبي الأسود، هاشم بن هاشم بن عتبة، هشام بن خالد بن زيد)، مما يدل على أن دراسة الباحث فيها نقص واضح.
 2. أتناول في دراستي قول الإمام البزار في الراوي في جميع المواطن التي ورد فيها، حيث أنّ بعض الرواة تعددت فيهم أقوال البزار، أما دراسة الباحث كاطع فتناولت قول الإمام البزار في موطن واحد فقط.
 3. دراستي تقوم على استقصاء جميع أقوال النقاد في الراوي، في حين تقتصر دراسة الباحث كاطع على ذكر بعض أقوال النقاد وإهمال بقية الأقوال في الراوي، ومثال ذلك: عند ترجمة الراوي يوسف بن عتبة، ذكر الباحث كاطع فقط ثمانية أقوال فيه، وقد ذكرت فيه ثلاثة عشر قولًا، وأحيانًا يقول الباحث كاطع بأنه لم يعثر سوى على قول واحد في الراوي كما قال في الراوي سلم بن سليمان الضبي، في حين أنني عثرت على ثلاثة أقوال في الراوي، وبناء على ما سبق، نستنتج أن النتيجة التي يتوصل إليها الباحث كاطع تتجانب الصواب

غالبًا، وأختلف معه في نتيجة الحكم النهائية على الراوي كما حصل في حكمه على الراوي عمرو بن عاصم بأنه صدوق حسن الحديث، في حين توصلت إلى أنه ثقة، وقد جاء في كتاب ضوابط الجرح والتعديل قاعدة مهمة في هذا الموضوع تنص على أنه:

"يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم على الراوي"⁽¹⁾.

4. دأب الباحث كاطع على إصدار أحكامًا على الإمام البزار متهمًا إياه بأنه لم يكن موضوعيًا حسب زعم الباحث كاطع⁽²⁾، وهذا يخالف ما توصل إليه في النتائج أن الإمام البزار له اصطلاح خاص بإطلاقه لهذه اللفظة، أما دراستنا فحاولت تفسير قول الإمام البزار حتى نفهم مراده من العبارة، كما أن الباحث كاطع مرة يصف الإمام البزار بأنه تشدد، ومرة بأنه تساهل في إصدار الأحكام، وهذا لا يوافق عليه الباحث كاطع.

5. لم يضبط الباحث كاطع في الغالب المطلق الأسماء والأنساب إلا قليلًا، أما في دراستي، فقد عمدت إلى ضبط الأسماء والأنساب ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

6. لم يقف الباحث كاطع على التصحيف الذي وقع في أسماء بعض الرواة في المسند، وفي دراستي وقفت على هذا الأمر، ومثال ذلك الخطأ الذي وقع في اسم الراوي إبراهيم بن عبد الملك، حيث ورد في المسند، إبراهيم بن سليمان، والصواب ما أثبتته في متن الرسالة: إبراهيم بن عبد الملك، ولا يوجد من يوصف بالقناد ممن اسمه إبراهيم إلا ابن عبد الملك، وأما إبراهيم بن سليمان فهون المؤدّب، وكذلك الخلاف الذي وقع في أسماء الرواة يحيى بن محمد، وراشد بن نجیح، وغيرهم.

7. النتائج التي توصل إليها الباحث كاطع مبنية على كلام مسبق في ذهنه، وليس على الدراسة التي قام بها.

8. عرّف الباحث كاطع كلمة "بأس" فقط، في تعليقه على مصطلح "لا بأس به"، في حين أنني عرّفت المصطلح وجميع الألفاظ التي يتكون منها.

(1) ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز العبد اللطيف 50/1.

(2) انظر: رسالة "مصطلح ليس بأس به عند الإمام البزار دراسة نظرية تطبيقية، منير كاطع ص52، 56،

63، 68، 70، 72، 74.

9. هناك بعض الفروق الشكلية مثل أنّ دراسة الباحث كاطع عدد صفحاتها 159 صفحة، خلاف دراستي التي بلغت 172 صفحة، أما عدد المراجع التي رجع لها الباحث كاطع فناهزت المائة تقريباً، أما دراستي فبلغت مراجعها 167 مرجعاً علمياً.

وهذه الرسائل سوى قبل الأخيرة منها، تناول كل منها لفظة من ألفاظ الإمام البزار ومصطلحاته الحديثية في الحكم على الرواة، فأحببت أن أضيف إليها دراسة علمية في مصطلح: "لا بأس به" عند الإمام البزار، تكشف عن منهجية الإمام البزار في اصطلاحاته، ومحاولة فهم مراده، وأن أنسج على منوالهم، مستفيداً من طرائقهم في ذلك.

منهج البحث وطريقة عمل الباحث فيه:

1. المنهج الاستقصائي بتتبع الرواة الذي حكم عليهم الإمام البزار بقوله "ليس به بأس" أو نحوها، وجمع أسمائهم، واستقصاء أقواله النقاد فيهم جرحاً وتعديلاً.
2. الترجمة للرواة الذين وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، بذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه - إذا وجد - ونسبته.
3. تدوين عبارة الإمام البزار، وتصديرها بالقول: عبارة الإمام.
4. الراوي الموصوف بعبارة "لا بأس به"، أفضل الترجمة له في متن الرسالة، وأعزو كل قول إلى صاحبه في مظانه على التفصيل.
5. أناقش أقوال العلماء أحياناً، مقارنة بين قول البزار في الراوي وبين آرائهم فيه.
6. أرتب أقوال العلماء في الراوي في تسلسل علمي منطقي، مبتدئاً بالتعديل المطلق، ثم بالتعديل المتوسط، ثم بالتليين والتضعيف الخفيف، ثم الجرح الشديد، وكل ذلك حسب سنوات الوفيات ما أمكن.
7. أسجل الخلاصة التي أتوصل إليها في الراوي.
8. محاولة تفسير عبارة الإمام البزار: "لا بأس به" في كل راو تتم دراسته، مع بيان القرائن التي اعتمد عليها البزار في إطلاق عبارته في الراوي.
9. ضبط الأعلام، والنسب إلى القبائل والبلدان والألقاب، وما يُشكل من الكلام بحسب الحاجة، ما أمكنني ذلك، مستثنياً الشيوخ والتلاميذ للإمام البزار.
10. ضبط المصادر في الحاشية على ترتيب أقوال النقاد في الراوي في متن الرسالة، إلا إذا تعددت مصادر القول الواحد فيه، فأرتبها على وفيات أصحابها.

خطة البحث:

يشمل البحث ما يلي:

مقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة، على النحو التالي:

عنوان البحث: مصطلح "لا بأس به" عند الإمام البزار في مسنده
المقدمة:

وتشمل:

- أهمية البحث.
- أسباب اختيار البحث.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث وطريقة عمل الطالب فيه.
- خطة البحث.

الفصل الأول: الإمام البزار (ترجمته، والتعريف بمسنده، وبعبارة "لا بأس به"، وألفاظ التعديل

والجرح ومراتبها عند الإمام البزار)، ويشتمل على أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البزار، ويشتمل على خمسة مطالب، هي:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البزار، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المقصد الثاني: ولادته ووفاته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية.

المطلب الرابع: أقوال العلماء في الإمام البزار، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: ثناء العلماء عليه.

المقصد الثاني: من تكلم في البزار، ومناقشته.

المطلب الخامس: مصنفاة وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المسند للإمام البزار، ويشتمل على مطلبين، هما:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته.

المطلب الثاني: المنهج العام للبزار في مسنده.

المبحث الثالث: مفهوم مصطلح "لا بأس به" نشأته وتطوره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مصطلح "لا بأس به".

المطلب الثاني: نشأة مصطلح "لا بأس به" وتطوره.

المبحث الرابع: ألفاظ التعديل والجرح، ومراتبها عند الإمام البزار، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: ألفاظ التعديل ومراتبها عند الإمام البزار.
المطلب الثاني: ألفاظ الجرح ومراتبها عند الإمام البزار.
الفصل الثاني: الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به"، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم ثقات.
المبحث الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون، أو لا بأس بهم.

المبحث الثالث: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون لهم علة.
المبحث الرابع: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم دون مرتبة الصدوق.

الفصل الثالث: الرواة الذين وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ووصفهم بلفظ آخر، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالقوي".
المبحث الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالحافظ".
المبحث الثالث: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، و"نعتمهم باحتمال حديثهم".

المبحث الرابع: من وصفهم الإمام بقوله: "لا بأس به"، وبأوصاف أخر.

الخاتمة: وفيها ذكر أهم النتائج المستخلصة من الدراسة والتوصيات.
الفهارس وتشمل:

1. فهرس الموضوعات.

2. فهرس للرواة المترجمين.

3. فهرس المصادر والمراجع.

وختاماً أسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول

الإمام البزار (ترجمته، والتعريف بمسنده، وبعبارة "لا بأس به"،
وألفاظ التعديل والجرح ومراتبها عند الإمام البزار)

الفصل الأول

الإمام البزار (ترجمته، والتعريف بمسنده، وبعبارة "لا بأس به"، وألفاظ التعديل

والجرح ومراتبها عند الإمام البزار)

تمهيد

من الجيد قبل البدء في صلب موضوع البحث، أن أتعرف على حياة الإمام البزار، وأن أقوم بترجمته، والتعريف بمسنده، الذي يعد من أهم المسانيد، وأكثرها فائدة؛ لما ضمنه من أحاديث، وأحكام عليها، وعلل، ثم بعد ذلك شرح مقصود الإمام البزار من عبارته: "لا بأس به" ومشتقاتها؛ لبيان معناها، ومفهومه لها، وما يتصل بها من الألفاظ ذات العلاقة. وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البزار

ويشتمل هذا المبحث على خمسة مطالب، هي:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البزار

المقصد الأول: اسم الإمام البزار وكنيته ونسبته ولقبه

هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي⁽¹⁾ البصري، أبو بكر، المعروف بالبزار⁽²⁾.

المقصد الثاني: ميلاده ووفاته

ولد سنة نيف عشرة ومائتين، كما ذكر الإمام الذهبي⁽³⁾، وتوفي رحمه الله تعالى عام اثنين وتسعين ومائتين⁽⁴⁾ في مدينة الرملة⁽⁵⁾ بفلسطين، ونقل تلميذه عبد الباقي بن قانع، عن ابن الإمام البزار: أن وفاة والده كانت في ربيع الأول، عام واحد وتسعين ومائتين⁽⁶⁾.

(1) العتكي: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزدي، وهو عتيك بن النصر بن الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح. الأنساب، السمعي 227/9.

(2) البزار: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، والزاي المشددة، وفي آخرها الراء: هذا اسم لمن يخرج الدهن من البزر، أو يبيعه. الأنساب، السمعي 194/2.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي 555/13.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 96/5، سير أعلام النبلاء، الذهبي 556/13.

(5) الرملة: واحدة الرمل، وهي مدينة بفلسطين، وكانت رباطاً للمسلمين. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي 69/3.

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 95/5، سير أعلام النبلاء، الذهبي 556/13.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

وفيه مقصدان:

المقصد الأول: شيوخ الإمام البزار

سمع الإمام البزار من شيوخ كثير، بلغ عددهم نحو ستمائة وخمسين شيخاً⁽¹⁾، روى عنهم في المسند، وأكثر الرواية عن بعضهم، وأسرد أشهر من روى عنهم الإمام من شيوخه في مسنده مرتبين على سنوات وفياتهم⁽²⁾:

- فضيل بن حسين أبو كامل الجحدي البصري، ثقة (ت 237 هـ)، وله (92 حديثاً).
- عَبْدُ الْوَّاحِدِ بَنُ غِيَاثِ الْبَصْرِيِّ، صدوق (ت 240 هـ)، وله (69 حديثاً).
- سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري نزلي مكة، ثقة (ت بعد سنة 240 هـ)، وله (144 حديثاً).
- بشر بن معاذ العدي البصري الضري، صدوق (ت 245 هـ)، وله (45 حديثاً).
- محمد بن العلاء أبو كريب الهمداني الكوفي، ثقة (ت 247 هـ)، وله (134 حديثاً).
- عمرو بن علي الفلاس الصيرفي البصري، ثقة (ت 249 هـ)، وله (880 حديثاً).
- نصر بن علي الجهضمي البصري، ثقة (ت 250 هـ أو بعدها)، وله (126 حديثاً).
- إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، ثقة (ت 250 هـ تقريباً)، وله (193 حديثاً).
- محمد بن المنثري البصري، ثقة (ت 252 هـ)، وله (1406 أحاديث).
- محمد بن بشار (بندار) العبدي البصري، ثقة (ت 252 هـ)، وله (230 حديثاً).
- يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي العبدي، ثقة (ت 252 هـ)، وله (11 حديثاً).
- محمد بن عبد الرحيم البغدادي الملقب بصاعقة، ثقة (ت 255 هـ)، وله (146 حديثاً).
- محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الصحيح (ت 256 هـ)، وله (19 حديثاً).
- الحسن بن عرفة العبدي البغدادي، صدوق (ت 257 هـ)، وله (49 حديثاً).
- عمر بن الخطاب السجستاني القشيري، صدوق (ت 264 هـ)، وله (139 حديثاً).
- إبراهيم بن عبد الله (أبو شيبه بن أبي بكر بن أبي شيبه) العبسي الكوفي، صدوق (ت 265 هـ)، وله (19 حديثاً).

(1) انظر: الرواة الذين احتل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده ص5، وذكر إبراهيم حريري، صاحب رسالة: مصطلح "لين" عند البزار، أنه يحسب أن شيوخ الإمام البزار قد بلغوا نحو ألف شيخ، مشيراً إلى أنه استفاد هذا العدد من دراسات ورسائل ممن حقق مسند الإمام البزار، وهذا يجافي الحقيقة، إلا أن يحمل كلامه كمجاز أن شيوخ الإمام البزار كثير. انظر: مصطلح "لين" عند البزار، إبراهيم حريري ص13-14.

(2) استفدت هؤلاء الشيوخ وما يتعلق بهم من معلومات من رسالة دكتوراة بعنوان: "الرواة الذين احتل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده"، ص10-16.

• أحمد بن منصور بن سيارٍ الرمادي البغدادي، ثقة (ت 265 هـ)، وله (188 حديثاً).
سيارٍ

• إبراهيم بن هانئ النيسابوري نزيل بغداد، ثقة (ت 265 هـ)، وله (78 حديثاً).

• عبدالله بن أحمد بن شُبُويه المَرُوزِيّ، مستقيم الحديث (ت 275 هـ)، وله (37 حديثاً).
وأشار الدكتور/ يوسف الأسطل إلى بعض الملاحظات الهامة على شيوخ الإمام البزار⁽¹⁾:

الملاحظة الأولى: معظم وفيات من أكثر عنهم الإمام البزار في الرواية كانت في العقد السادس من القرن الثالث الهجري، وأقدم شيخ روى عنه توفي بعد سنة 235 هـ، وهذا يشير أن سماعه وطلبه للحديث كان في مرحلة الشباب.

الملاحظة الثانية: مجموع أحاديث أول عشرة ممن أكثر عنهم الإمام البزار في الرواية ألفان وتسعمائة وثلاثة وخمسون حديثاً (2953) وهذا يعد ثلث روايات الكتاب المطبوع تقريباً.

الملاحظة الثالثة: معظم من روى عنهم الإمام البزار من شيوخه ثقات، أو في مرتبة الصدوق، أما من هم في مرتبة الضعيف فقليل جداً، بل نادر، وهذا يدل على أن الإمام البزار كان ينتقي من شيوخه الثقات فيأخذ عنهم، ولا يأخذ عن الضعفاء إلا أن يُعَوِّزَهُ ذلك، فلا يجد الحديث عند الثقات.

الملاحظة الرابعة: معظم من أكثر عنهم الإمام البزار في الرواية بصريون، ثم يأتي بعد ذلك من روى عنهم من شيوخه البغداديين، ثم الكوفيين، ثم الواسطيين، فشيوخه جلهم عراقيون، مما يدل على أنه مقل في الرحلة، وأنه رحل للعرض لا للطلب.

المقصد الثاني: تلاميذ الإمام البزار

كان الإمام البزار من أئمة الحديث المبرزين، مما جعل كثيراً من طلبة العلم يجتمعون عليه؛ للنهل من علمه، والتلذذ على يديه، وسبق أن أشرت إلى أن الإمام البزار رحل من أجل الأداء في كبره، وهذا زاد في عدد تلاميذه والرواة عنه، فقد روى عن الإمام البزار وأخذ الحديث عنه جمع غفير، لا يمكن حصرهم على وجه التحديد، وأذكر منهم عدداً ممن سمع منه، وروى عنه رحمه الله تعالى⁽²⁾:

- أحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير الأصبهاني (ت 353 هـ).
- أحمد بن جعفر بن محمد الخُتْلِيّ البغدادي (ت 365 هـ).
- أحمد بن جعفر بن معبد السمسار الأصبهاني (ت 346 هـ).
- أحمد بن الحسن بن إسحاق الرازي المصري (ت 357 هـ).

(1) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص 17.

(2) معظم من أسردهم نقلتهم من رسالة منهج التعليل عند الإمام البزار للدكتور فيصل اللحياني ص 22.

- أحمد بن محمد بن زياد البصري المشهور بابن الأعرابي (ت341هـ).
- إسحاق بن إبراهيم الأذري الشامي (ت357هـ).
- ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي (ت313هـ).
- الحسن بن رشيق العسكري المصري (ت370هـ).
- سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (ت360هـ).
- عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت350هـ).
- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الدثني الأصبهاني (ت346هـ).
- عبد الرحمن بن محمد بن جعفر الكسائي الأصبهاني (ت364هـ).
- عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهاني ويعرف بابن فارس (ت346هـ).
- عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني (ت369هـ).
- عبد الله بن محمد بن فورك القباب الأصبهاني (ت370هـ).
- علي بن محمد بن أحمد الواظي المصري (ت338هـ).
- قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت302هـ).
- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد العسال الأصبهاني (ت349هـ).
- محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه السدوسي البغدادي (ت331هـ).
- محمد بن أيوب بن حبيب المصري أبو الحسن الصموت (ت341هـ).
- محمد بن العباس بن نجيح البغدادي (ت345هـ).
- محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية النيسابوري المصري (ت366هـ).
- محمد بن عبد الله بن ممشاذ الأصبهاني ويعرف بالقنديل (ت349هـ).
- محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر العُقيلي (ت322هـ).
- محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي البغدادي (ت335هـ).
- يعقوب بن إسحاق النيسابوري أبو عوانة؛ صاحب المستخرج (ت316هـ).

وبإينعام النظر في تلامذته، يتضح: أن جلهم من غير البصريين، خاصة البغداديين، كما دل على ذلك قول أبي الشيخ: "اجتمع عليه حفاظ بغداد، فبركوا بين يديه، فكتبوا عنه"⁽¹⁾. ويظهر أن جل من أخذ عنه العلم، أخذه عنه أثناء رحلاته، في آخر سنوات عمره رحمه الله تعالى، خاصة أن أقربهم وفاة منه توفي بعده بنحو واحد وعشرين عاماً، وهو ثابت بن حزم السرقسطي، ثم الذي تلاه كانت وفاته بعد وفاة الإمام بنحو أربعة وعشرين عاماً، وهو أبو عوانة المهرجاني، ثم تلاه محمد بن أحمد بن يعقوب، وتوفي بعد الإمام بنحو أربعة عقود،

(1) طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأصبهاني 386/3.

وبعض الرواة عنه تأخرت وفاته بعد وفاة الإمام بنحو ثمانية عقود تقريباً، كعبد الله بن محمد بن فورك، والحسن بن رَشِيق، ومعظمهم توفوا بعده بما بين خمسة إلى سبعة عقود⁽¹⁾. ونخلص من ذلك إلى أن جلوس الإمام للتحديث كان في فترة متأخرة من حياته رحمه الله تعالى.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية

افتقرت المصادر إلى ذكر شيء يفى بالعرض، ويشبع النهم في التعرف على رحلات الإمام البزار العلمية، إلا أنه من خلال استقراء عام لشيوخته، يتضح لنا أن معظم مروياته كانت عن شيوخه البصريين خاصة، والعراقيين بشكل عام، والنزُرُ اليسير عن غيرهم، وهذا ليس غريباً؛ حيث إن البصرة كانت منارةً، ومركزاً علمياً هاماً، وبالأخص في علم الحديث الشريف، فهذا ربما وجه الإمام البزار لينهل من علماء بلده، وممن يزور البصرة للطلب أو للعرض.

ومن الجدير ذكره أنه عاصر الأئمة الحفظة المحدثين في زمانه، فقد روى عن الإمام البخاري، وأبي حاتم الرازي، ويحيى بن معين، كما عاصر أيضاً أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبا زرعة الرازي، وإسحاق بن راهويه، فمن الطبيعي أنه أفاد منهم، ومن علمهم، لا سيما أن له نقولات عن بعضهم⁽²⁾. ولعل الإمام البزار ارتحل طلباً للحديث الشريف، ونشراً له، خاصة في آخر حياته، وهذا ما أكدته الذهبي فقال: "ارتحل في الشيوخة ناشراً لحديثه، فحدث بأصبهان عن الكبار، وبيغداد، ومصر، ومكة، والرملة"⁽³⁾.

والباحث يرجح أن رحلات الإمام البزار خارج بلده العراق كانت للأداء لا للتحمل؛ لكون معظم شيوخه - كما سلف سابقاً - هم من أهل العراق، والقليل منهم من غير أهل العراق فلربما التقى بهم الإمام أثناء قدومهم ورحلتهم إلى البصرة وما جاورها من مدن العراق، والله أعلم.

المطلب الرابع: أقوال العلماء في الإمام البزار

لقد كان الإمام البزار رحمه الله تعالى من الأئمة المبرزين، والحفاظ المعدودين، فلم نجد قدحاً أو جرحاً في الإمام إلا في حفظه في آخر حياته، وهذا أمر طبيعي أن يحدث في الكبر والههم والضعف، ولم يسلم من ذلك إلا النزير اليسير من المحدثين، مع تباين بينهم في الخطأ قلة وكثرة، خاصة إذا كان المحدث يعتمد في الراوية على حفظه وذاكرته.

(1) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، ص 19.

(2) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، ص 24.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي 556/13.

المقصد الأول: ثناء العلماء عليه

وثقه الدارقطني⁽¹⁾، والخطيب البغدادي⁽²⁾، والسمعاني⁽³⁾، ووصفه الخطيب بالحفظ وتصنيف المسند، وجعله من كبار النقاد⁽⁴⁾، وكذلك السمعي⁽⁵⁾، وقال مسلمة، وابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث"⁽⁶⁾، وذكره الذهبي في طبقات الحفاظ⁽⁷⁾، ووصفه بالحافظ العلامة، وقال: "صدوق مشهور"، ورمز له بالصحة⁽⁸⁾، وقال أيضاً: الشيخ الإمام الحافظ الكبير...، صاحب المسند الكبير الذي تكلم على أسانيده، وذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل⁽⁹⁾، ونعته أبو سعيد ابن يونس بحفظ الحديث⁽¹⁰⁾، وذكر يعقوب بن المبارك أنه ما رأى أنبل منه، ووصفه بالحفظ⁽¹¹⁾، وقال أبو الشيخ: "أحد حفاظ الدنيا، رأس، لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ بغداد، فبركوا بين يديه، فكتبوا عنه، وغرائب حديثه، وما ينفرد به كثير"⁽¹²⁾، وقال مغلطاي: "كان أحفظ الناس للحديث...، دخل إلى مصر...، وأملى مسند الحديث، فبين الصحيح، وتكلم على السقيم"⁽¹³⁾، ووصفه السيوطي بالحافظ العلامة الشهير...، صاحب المسند الكبير المعلل⁽¹⁴⁾، وقال ابن كثير: "يقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: "روى عنه أبو عوانة في صحيحه"⁽¹⁶⁾، وقال الباحث: تدل أقوال العلماء في مدح الإمام البزار، والثناء عليه، على تقدّمه

(1) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص 137.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 95/5.

(3) الأنساب، للسمعاني 195/2.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 95/5.

(5) الأنساب، السمعي 195/2.

(6) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 639/5، والتفات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قُطُوبغا السُؤدُونِي 445/1.

(7) تذكرة الحفاظ، الذهبي 166/2.

(8) المغني في الضعفاء، الذهبي 51/1، وميزان الاعتدال، الذهبي 124/1، وانظر: لسان الميزان، ابن حجر 237/1.

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي 554/13، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي ص 200.

(10) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء 556/13.

(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 95/5.

(12) طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأصبهاني 386/3.

(13) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 94-95/1.

(14) طبقات الحفاظ، السيوطي ص 289.

(15) اختصار علوم الحديث، ابن كثير ص 64.

(16) لسان الميزان، ابن حجر 238/1.

وإمامته في مختلف أنواع علوم الحديث من الرواية والدراية، والجرح والتعديل، وعلم الرجال، والعلل، والدُّرْبَة فيها وفي التصنيف، ومصنفاته شاهدة بذلك.

المقصد الثاني: من تكلم في الإمام البزار ومناقشته

تكلم بعض أهل العلم في الإمام البزار، كالتالي:

قال الدارقطني: جرحه أبو عبد الرحمن النسائي⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه"⁽²⁾، وقال في موطن آخر أيضاً: "ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه"⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "يخطئ في الإسناد والمتن"⁽⁴⁾، وقال السيوطي: "كان يحدث من حفظه، فيخطئ"⁽⁵⁾.

والحق أنه يمكن مناقشة هذا الكلام وتقنيده من العلماء وفق التالي⁽⁶⁾:

أولاً: جرح الإمام النسائي للإمام البزار جرح مبهم، والمعلوم أنه يقدم التعديل على الجرح المبهم عند أهل الصنعة الحديثية، وإذا كان من سبب لجرح الإمام النسائي للإمام البزار فهو أنهما أقران ولا يقبل جرح الأقران في بعضهما البعض.

ثانياً: جرح الدارقطني، والحاكم، والسيوطي للإمام البزار جرح مُفسَّر بأنه يقع في الخطأ إذا حدث من حفظه، وبالمفهوم المقابل إذا حدث من كتبه فلا يخطئ.

ثالثاً: بالرغم من أن الدارقطني تكلم في الإمام البزار، إلا أنه أقرَّ له بكونه ثقة، ونستنتج من ذلك أن خطأ الإمام قليل ومحتمل.

رابعاً: المحدثون يصفون الراوي بكثرة الخطأ، مع أن أخطاءه قليلة مقارنة بما روى، فلو قلنا بأن الإمام أخطأ في عشرين حديثاً؛ لعدوا هذا خطأ كثيراً، مع العلم أن مسند الإمام البزار فيه ما يزيد على عشرة آلاف حديث، فهل يعد مثل هذا الخطأ كثيراً⁽⁷⁾.

(1) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 92.

(2) المرجع السابق.

(3) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص 137.

(4) لسان الميزان، ابن حجر 237/1.

(5) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي 138/6.

(6) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص 21-22.

(7) ذكره الحريري في رسالته للماجستير: "مصطلح لين عند البزار" ص 33.

خامساً: مجموع الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الإمام البزار، ووهمه فيها، ووقف عليها الباحث، حديثان، كلاهما كان الانتقاد في سنده، في كتاب العلل⁽¹⁾، أما في كتاب السنن فلم يقف الباحث على نقد أي حديث من أحاديث الإمام البزار، رغم كون الإمام البزار من رواة الأحاديث الذين أخرج لهم الإمام الدارقطني في سننه⁽²⁾.

وبهذا يتبين أن الإمام البزار لم يُضعّف، غير ما كان منه في آخر حياته، عندما حدث من حفظه، في غير بلده، ولم تكن كتبه معه، وكان قد كبر سنه.

فالإمام البزار: إمام، عالم، ثقة، حافظ، كبير، بلا ريب، والله تعالى أعلم.

كما أنه لم يوجد في حدود علم الباحث من قدح في عقيدة الإمام البزار، فعقيدته عقيدة أهل السنة والجماعة، كما دل عليه نقده لشيخه: خالد بن يوسف السّمّتي، بالخوض في علم الكلام، حيث قال: "دخل في الكلام، فجاوز حد أهل العلم، فضعف حديثه..."⁽³⁾.

وبذلك يتضح أنّ الإمام البزار يرى تضعيف الراوي المبتدع.

أما بالنسبة لمذهب الإمام البزار الفقهي، فيظهر أنه لم يكن له مذهب فقهي معين، إنما كان مذهبه مبنياً على النظر في الدليل، على طريقة أهل الحديث، ومما يدل على ذلك قوله بعد رواية حديث: "فيه من الفقه: أنه لا يجوز للرجل أن يوصي بأكثر من الثلث، فإن أوصى بأكثر من الثلث كان مردوداً؛ لأن النبي ﷺ رد الجميع إلى الثلث. وفيه: أن الرجل المريض ليس له أن يفعل في ماله إذا اشتد مرضه، وخيف عليه، إلا الثلث، فإن أخرج أكثر من الثلث يرد، وإن لم تكن وصيته؛ فإنها بمنزلة الوصية"⁽⁴⁾.

ولو افترضنا أن في مذهبه الفقهي خلافاً لكان نكراً، والله تعالى أعلم.

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 231/5، 370/10، ح 841، ح 2058.

(2) انظر: سنن الدارقطني 173/1، 208/1، 391/4.

(3) المسند، الإمام البزار 62/15.

(4) المسند، الإمام البزار 24/9.

المطلب الخامس: مؤلفاته العلمية

رغم سعة علم الحافظ البزار، وإمامته في الحديث الشريف، كما دل عليه مسنده البحر الزخار، الذي لو لم يترك لنا إلا هو لكفى؛ لكونه كنزاً علمياً وحديثياً في علم الرواية والدراية، إلا أنه لم يكن يُكثَر في التصنيف مع جلاله ما تركه من مصنفات. وبمراجعة الكتب المختصة تبين أنه ترك تراثاً علمياً غير المسند الكبير الذي عرف بالبحر الزخار، ومنها:

- الأشربة وتحريم المسكر⁽¹⁾.
 - شرح موطأ مالك⁽²⁾.
 - الصلاة على النبي ﷺ⁽³⁾.
 - المسند الصغير الذي حدث به في أصبهان⁽⁴⁾.
- وقد أورد له إبراهيم حسن إبراهيم جمال حريري في رسالته: "مصطلح لين عند البزار" ثمانية مؤلفات أخرى، وعلق عليها، مبيناً الفروق بينها وبين كتبه السابقة، وهي باختصار⁽⁵⁾:
- الأحاديث التي خولف فيها مالك.
 - الأملية.
 - الصلاة.
 - جزء "من يترك حديثه أو يقبل".
 - العلل.
 - السنن⁽⁶⁾.
 - مسند أبي موسى الأشعري.

وبإنعام النظر في هذه المصنفات والآثار العلمية يتبين لنا التالي⁽⁷⁾:

- تتوع طرق التصنيف وتعددتها عند الإمام البزار، ما بين طريقة الأبواب والمسانيد والأجزاء الحديثية.
- تتوع المصنفات بين حديثية، وأخرى في التراجم، وثالثة في الشروح، ورابعة في العلل؛ مما يدل على سعة علم الإمام البزار وإمامته في هذا الفن.

(1) فهرسة ابن خير الأشبيلي ص 229.

(2) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة 36/2.

(3) ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي 316/1.

(4) المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ابن حجر، ص 139، والرسالة المستطرفة، الكتاني ص 68.

(5) مصطلح لين عند البزار، إبراهيم حريري ص 18-23.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 252/2.

(7) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص 27-28.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المسند للإمام البزار

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته

اشتهر هذا المصنف باسم "مسند البزار"، وقد نقل ذلك معظم أصحاب كتب الفهارس وغيرهم⁽¹⁾، وسماه الهيثمي: "البحر الزخار"⁽²⁾، ويُذكر باسم: "البحر الزاخر"، حيث ذكره بذلك كل من الكتاني⁽³⁾، والزركلي⁽⁴⁾، وقد قال الدكتور يوسف الأسطل: لعل ذلك خطأ طباعي، في تقديم الألف على الخاء، لا سيما أن المشهور عند أكثر العلماء المتأخرين ممن جاء بعد الهيثمي، تسميته "البحر الزخار"⁽⁵⁾.

ويترجح لدى الباحث أن يكون اسمُ المسندِ الصحيحُ: "مسند البزار"، وذلك أن جميع نسخ المسند التي اعتمد عليها المحققون لم يرد على صدر أيٍّ منها اسم: "البحر الزخار"، ويبدو أن تسمية الهيثمي له بالبحر الزخار هي من قبيل وصف المسند.

ومما يدل على أن هذا الكتاب منسوب للإمام البزار عدة أمور، هي:

1. ذكر ابن خير في فهرسته، والهيثمي في كشف الأستار عن زوائد مسند البزار، بإسناديهما إلى الإمام أبي بكر البزار، فذكرا أن الذي روى عنه هو محمد بن أيوب بن حبيب الرقي الصموت، وهذا الراوي جاء اسمه في أوائل جملة من أحاديثه⁽⁶⁾.
2. تعليقاته على الأحاديث بعد تخريجها، حيث يقول: "قال أبو بكر"، وهي كنية الإمام البزار.
3. عزا الحافظ الهيثمي أحاديث إلى مسند البزار، وذكر تعليقات للبزار عليها في كتابه "مجمع الزوائد"، وهذه الأحاديث والتعليقات عليها تطابق تماماً ما في المسند.
4. أورد ابن حجر أقوالاً في جرح الرواة وتعديلهم، في كتبه: تهذيب التهذيب، وفتح الباري، ولسان الميزان، وعزا هذه الأقوال للإمام البزار، وهي تطابق ما في مسنده تماماً.
5. جميع الأحاديث الموجودة في مسند البزار تبدأ أسانيداً بشيوخ الإمام البزار.

(1) نقل ذلك: ابن عثية في فهرسته، ص131، وابن حجر في المعجم المفهرس المسمى بتجريد أسانيد الكتب المشهورة، ص139، وحاجي خليفة في كشف الظنون 1682/2، وابن طاهر الورداني في صلة الخلف، ص401، والباباني في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون 481/4، وغيرهم.

(2) انظر: كشف الأستار، الهيثمي 5/1.

(3) الرسالة المستطرفة، الكتاني ص45.

(4) الأعلام، الزركلي 189/1.

(5) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص 29.

(6) المسند، الإمام البزار 380/1، 265/4 وغيرها من المواضع.

6. بمقارنة أحاديث كتاب "كشف الأستار عن زوائد البزار" التي أفردتها الإمام الهيثمي في هذا المصنف وذكر أنها زائدة عن الكتب الستة، وعند مقارنتها بمسند البزار فإننا نجدها فيه.

وباستقراء الأدلة الواردة أعلاه تأكد لدينا أن المسند الموجود بين أيدينا هو للإمام البزار، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: المنهج العام للإمام البزار في مسنده

لأننا نقف بين يدي مُسند عظيم لإمام جهبذ جبل في الحفظ والعلم، فإننا نجد أن منهج الإمام البزار في مسنده قد تنوع بين طريقتيه في التصنيف، ومنهجه في الإسناد، والتمتن، ومنهجه في التعليق على الأحاديث، وبيان حكم الحديث، وكذلك الترجيح، ومنهجه في الجرح والتعديل، والتعليل، إلى غير ذلك. وقد ذكر هذا المنهج محققو الكتاب، وهم: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، وتمثل هذا المنهج - كما ذكره - في نقاط محددة⁽¹⁾، وكذلك ذكر هذا المنهج الدكتور يوسف الأسطل في دراسته التي عنونها بـ "الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده"، وبالاستفادة مما ذكره، فإننا نسرد منهج الإمام في النقاط التالية:

- يعدُّ الإمام البزار أحد أعلام الحديث الشريف في هذه الفترة الذهبية، فاختر لنفسه أن يصنف كتابه على طريقة المسانيد، التي تتميز بجمع مريات كل صحابي على حدة، أو جل ما يروى عنه في مكان واحد، بغض النظر عن موضوعات هذه الأحاديث ودرجتها. كما تتميز بإخراج الأحاديث المرفوعة فيها، دون الموقوفة والمقطوعة. وبغض النظر عن عيوب التصنيف بهذه الطريقة، والذي يتجلى في صعوبة وصول الطالب إلى الحديث الشريف الذي يبحث عنه؛ لأنه لا يوجد ترابط موضوعي بين الأحاديث في الترتيب، ومن حيث معرفة درجته؛ لأن المسانيد في الغالب ليست محكوماً على أحاديثها. والعامل المشترك الذي يجمع مجموعة من الأحاديث في التصنيف على طريقة المسانيد كونها مروية عن صحابي واحد⁽²⁾. غير أن الإمام البزار قد مزج بين طريقة المسانيد في تصنيفه، وبين طريقة العلل، وكان سابقاً في هذا، حتى إن الإمام الدارقطني استفاد من طريقتيه هذه في تصنيف كتابه العلل.
- قام الإمام البزار رحمه الله تعالى بترتيب كتابه على مسانيد الصحابة، يحاكي في ذلك ترتيب المتقدمين الذين صنّفوا في المسانيد، فلم يراع في ترتيب مسانيد الصحابة

(1) انظر: مقدمة التحقيق لمسند البزار 31/1.

(2) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص 30.

حروف المعجم، بل بدأ بالخلفاء الأربعة على ترتيبهم الزمني، ثم ذكر مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسند العباس والحسن والحسين وغيرهم، ثم بقية الصحابة، دون ترتيب يعرف. ومعلوم أن ترتيب مسانيد الصحابة على حروف الهجاء، يسهل على الباحث الوصول إلى الحديث الذي يريده، دون كثير عناء، من خلال استعراض أحاديث هذا الصحابي، فيجد حديثه من بينها، وإن كانت مشقة ذلك أكبر من مشقة الوصول للحديث في طريقة الأبواب.

- رتب الإمام البزار أحاديث كل صحابي في مسنده على الرواة عنه، مثل: ما رواه عثمان بن عفان عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما⁽¹⁾، ثم ما رواه علي بن أبي طالب عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما⁽²⁾، وهكذا، وإذا كان الصحابي أكثر لم يكتف بترتيب الأحاديث على الرواة عنه، بل رتب على الرواة عن من روى عن الصحابي، أو على الرواة عن من روى عن الرواة عن الصحابي، فمثلاً يقول: "ومما روى طاووس عن ابن عباس عن عمر⁽³⁾، ومن حديث عمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر⁽⁴⁾، ومما روى عاصم بن عبيد الله عن سالم...⁽⁵⁾".

واستحسن الباحث الدكتور يوسف الأسطل أن يتم ترتيب أحاديث الصحابي الأكثر على الرواة عنه، أو على الرواة عن تلاميذ الصحابي، على حروف المعجم؛ لكون ذلك أسهل في الوصول إلى الحديث المراد⁽⁶⁾.

- دأب الإمام البزار في مسنده أن يذكر الأحاديث بأسانيداً كاملة في الغالب، وذلك مثل قوله: "حدثنا عمران بن موسى القزاز، قال: حدثنا محمد بن سواء، قال: حدثنا سعيد بن أبي عزيبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ مسح على الخفين"⁽⁷⁾. وفعل هذا في معظم أحاديث مسنده.

(1) المسند، الإمام البزار 56/1.

(2) المرجع السابق 60/1.

(3) المرجع نفسه 323/1.

(4) المرجع نفسه 229/1.

(5) المرجع نفسه 231/1.

(6) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند البزار في مسنده، يوسف الأسطل ص31.

(7) المسند، الإمام البزار 248/1، ح138. والحديث إسناده حسن؛ لأجل عمران بن موسى، ومحمد بن سواء، وهما صدوقان. انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر ص430، 482.

- يبدأ الإمام البزار بذكر سند الحديث، ثم يتبعه بذكر المتن، فإذا ورد الحديث أثناء الكلام عليه، فيؤخر ذكر السند عن المتن⁽¹⁾، كما يبدأ الإمام بذكر الطريق العالي، إذا روى الحديث بعدة أسانيد وطرق، بعضها أعلى من بعض⁽²⁾، فيبدأ الإمام بذكر الطريق العالي. وعلى طريقة المحدثين، سار الإمام في البدء بإسناد الحديث، ثم يقوم بتحويله إلى إسناد آخر قبل إتمامه⁽³⁾، وإذا اشترك حديثان في بعض الإسناد أو جميعه، فإن الإمام البزار يذكر الحديث الأول منهما كاملاً، ثم يتبعه بذكر الحديث الثاني، ثم يتكلم على ما فيهما من العلل⁽⁴⁾.
- إذا كان الحديث من جملة الأحاديث التي يذكر سبب تركها، فإن الإمام البزار يكتفي بذكر بعض متته، مكتفياً به، دون ذكره كاملاً؛ لأنه ليس المقصود عندئذ رواية الحديث، وبيان علته على التفصيل، ولكن المقصود بيان الأحاديث المتروكة بالإشارة إليها، فيكتفي بذكر طرف منه. وهذا المنهج لا يفعله كثيراً، بل يستخدمه حسب الحاجة إليه، وإذا كان المتن طويلاً، وفيه قصة، فقد يختصره عندئذ مكتفياً بالإشارة إلى القصة⁽⁵⁾.
- في بعض الأحيان بعد ما يسرد الإمام المتن بسند، يتبعه بسند آخر، ثم يقول: مثله⁽⁶⁾، أو نحوه⁽⁷⁾.
- بعد أن ينتهي الإمام من ذكر المتن، يتكلم في الحديث، ويُصدّر كلامه، بقوله: "قال أبو بكر"⁽⁸⁾، أي بكنيته.
- كان الإمام يختصر الإسناد كله، فلا يذكر شيئاً منه، أو يكتفي بذكر الصحابي أحياناً، إذا روى مجموعة من الأحاديث بسند واحد كامل، فيذكر السند في أول حديث منها، ثم يروي بقيتها مكتفياً بالإشارة إلى الإسناد دون ذكره؛ لأن ذكره عندئذ يكون من التكرار الكثير، ومن الألفاظ التي استعملها في اختصار الأسانيد، قوله: "وبإسناده"، أو

(1) انظر: المسند، الإمام البزار 1/69-70، ح16، 17.

(2) انظر: المرجع السابق 1/385، ح260، وانظر: 1/391، ح266، 1/426، ح300

(3) انظر: المرجع نفسه 1/56، ح4.

(4) المرجع نفسه 9/103، ح3641، ومسند الشاميين، الطبراني 4/34، ح2661.

(5) انظر: المرجع نفسه 1/81، ح27.

(6) انظر: المرجع نفسه 1/63، ح10.

(7) انظر: المرجع نفسه 1/58، ح5، 1/61، ح7، 1/64، ح11.

(8) انظر: المرجع نفسه 1/58، ح5، 1/61، ح7، 1/64، ح11.

قوله: "وبه قال"، أو "وبه عن"، أو "وبه"، وقد يقع اختصار السند أحياناً بذكر جزء من حلقاته، وترك جزء آخر، وهذا كثير.

- قد يسوق الإمام البزار كلاماً له، أو تعليقاً على راوٍ، أو علةٍ أثناء الرواية، كقوله: "حدثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا إبراهيم بن زكريا، قال حدثنا ثابت بن حماد وكان ثقة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمار، قال: أتى علي رسول الله ﷺ... الحديث⁽¹⁾، فيوقف السند. والشاهد في هذا المثال، قول الإمام: "وكان ثقة".
- قد يعلق الإمام السند؛ ليوضح أنه ترك هذا الحديث لبيان علة معينة⁽²⁾.
- مضى الإمام في الترجيح بين الأسانيد على عدة مسالك، ولم يعتمد منهجاً واحداً، ومن ذلك: الترجيح بين إسنادين ذكر أحدهما، وأشار إلى وجود الآخر دون ذكره، مع الإشارة إلى ضعفهما معاً⁽³⁾، وأيضاً الترجيح بين إسنادين ذكر أحدهما، وأشار إلى وجود الآخر دون ذكره، مقترناً باختلاف اللفظ بين الطريقتين⁽⁴⁾.
- إذا كان للحديث أكثر من إسناد فإنه يسرد جميع الأسانيد من عنده إلى النبي ﷺ، ثم يتبع ذلك بذكر المتن⁽⁵⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 334/4.

(2) كقوله: "فمن ذلك ما قد تركناه، إذ لم يدخل في مسند أبي بكر، ما رواه بكار بن أخي موسى بن عبيدة، عن موسى بن عبيدة، عن إياس بن سلمة، عن أبي زر: أن النبي ﷺ قال له: "يا أبا زر، إنه سيصيبك بلاء". انظر: المسند، الإمام البزار 339/9، ح3894، وحلية الأولياء 162/1. والحديث: إسناده ضعيف؛ لأجل موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، كما في تقريب التهذيب، ابن حجر ص552. ولأجل بكار بن عبدالله فإنه ترك؛ لأجل عمه موسى بن عبيدة، وقال ابن حبان: يروي عن عمه موسى بن عبيدة أشياء مناكير، لا يتابع عليها، فلا أدري التخليط في حديثه منه، أو من عمه، أو منهما معاً؛ لأن موسى ليس في الحديث بشيء، وأكثر رواية بكار عنه، فمن هنا احترزنا عنه، وقال ابن عدي: ليس به بأس، وهو يروي عن عمه موسى، فالبلاء من عمه لا منه. انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي 152/1، والمجروحين، ابن حبان 197/1، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 220/2.

(3) انظر: المسند، الإمام البزار 402/11، ح5242.

(4) انظر: المرجع السابق 126/11، ح4852.

(5) انظر: المرجع نفسه 112-113، ح46، 47.

- منهج الإمام البزار في ذكر المتابعات للحديث: أن يذكره، ثم يشير إلى المتابعة عقب ذلك، ثم يذكر السند الذي فيه⁽¹⁾، وأحياناً يسرد الإمام البزار الحديث سنداً وممتناً، ثم يتبعه بذكر سند آخر للحديث، ويشير إلى المتن بلفظ من ألفاظ مقارنة المتون مثل قوله بمثله أو بنحوه، مكتفياً بذلك عن التكرار⁽²⁾.
- يحكم الإمام على الحديث في بعض الأحيان، كقوله: "هذا الحديث حسن الإسناد"⁽³⁾، أو إسناده صحيح⁽⁴⁾.
- يذكر الإمام متن الحديث كاملاً في الأغلب الأعم، ولا يكتفي بالإشارة إليه، أو بذكر طرف منه، وهذا ما فعله في معظم أحاديثه؛ لأن المقصود من ذكر الأحاديث لديه بيان ما فيها من علل في الأسانيد والمتون، فاحتاج لذا السبب إلى ذكر المتون كاملة مهما طالت⁽⁵⁾.
- سار الإمام البزار على الاكتفاء بالإشارة إلى الحديث اختصاراً في بعض المواضع، إذا ذكره أو سيذكره في موضع آخر، واستعمل في ذلك ألفاظاً متنوعة في الاختصار والمقارنة، مثل: بمثله، أو بنحوه، أو الإشارة إلى أن الرواية بالمعنى، أو الإشارة إلى الزيادة، أو النص على الاختصار أو أن الحديث مختصر، أو الإشارة إلى التقارب في ألفاظ الحديث، أو ذكر الحديث بطوله، أو استخدام ألفاظاً أخرى قل استخدامها، فتجاوز عن ذكرها. وقد يحيل المتن على إسناد سابق، وهذا الأمر أكثر منه الإمام في مسنده، فكان يحيل في الإسناد على إسناد قبله، فيقول: "وبإسناده"، أو "وبه عن"، أو "وبه قال"، ثم يذكر المتن، وفعل ذلك كثيراً.
- يعلق الإمام البزار أحياناً على متن الحديث؛ مبيناً المعنى المقصود منه، وفعل هذا في مواطن عديدة من مسنده⁽⁶⁾.
- وأما في بيان غريب الحديث، فإنَّ الإمام البزار كان يفسره بالحديث النبوي⁽⁷⁾.

(1) انظر: المسند، الإمام البزار 419/8، ح3490، 3491.

(2) انظر: المرجع السابق 485/6، ح2518.

(3) انظر: المرجع نفسه 69/1، ح15، 79/1، ح23.

(4) انظر: المرجع نفسه 97/1، ح36، 98/1، ح37.

(5) انظر مثلاً: حديث عمر بن الخطاب في اعتزال النبي ﷺ النساء شهراً، المرجع نفسه 303/1، ح195.

(6) انظر: المرجع نفسه 253/2، ح661.

(7) مثل حديث ابن السمط: "أنه أتى أرضاً يقال له: دومين من حمص، على رأس بضعة عشر ميلاً، فصلى ركعتين، فقلت له: تصلى ركعتين؟ فقال: رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين، وقال: أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ". قال الإمام: "...، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: "البضع ما بين الثلاث إلى التسع". انظر: المرجع

- إذا جمع الإمام البزار في رواية الحديث بين شيخين، أو أكثر من شيوخه، فإنه يبين صاحب اللفظ من بينهم، وهذا في حال ما إذا كان بين شيوخه اختلاف في لفظ الحديث. بل يبين أحياناً صاحب اللفظ ممن هم فوق شيوخه من بقية الإسناد⁽¹⁾.
- في بعض الأحيان يتكلم الإمام البزار في الرواة من حيث الجرح والتعديل، ومن حيث السماع والإدراك، كما يذكر أحياناً أسماء الرواة الذين سمعوا من الراوي المذكور، ورووا عنه، وتحملوا حديثه⁽²⁾.
- يعدُّ الإمام البزار ناقدًا، فهو يحكم على الرواة بنفسه، ولا ينقل أقوال العلماء الآخرين إلا نادرًا⁽³⁾، ويحكم على الراوي بعد ذكر متن الحديث، وفي بعض الأحيان يحكم على الراوي أثناء ذكره سند الحديث.
- كان الإمام البزار لطيف العبارة، كما شيخه الإمام البخاري، فهو لا يستعمل الألفاظ الشديدة في الجرح، كالكذاب، والوضاع، بل يستعمل الألفاظ الهينة اللينة، كقوله: "ليس بالقوي"⁽⁴⁾، أو "لين الحديث"⁽⁵⁾، أو "منكر الحديث"⁽⁶⁾، أو "أجمع عليه أهل العلم بالنقل على ترك حديثه"⁽⁷⁾.
- ينص الإمام أحياناً على بعض قواعد الاصطلاح الحديثي، كقوله: "زيادة الحافظ مقبولة"⁽⁸⁾، أو يذكر أن جهالة الراوي ترتفع إذا روى عنه اثنان⁽⁹⁾.

نفسه 447/1، ح316. والحديث: رواه مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ص332، ح692.

(1) انظر: المسند، الإمام البزار 147/1، ح74، 75، 36/3، ح789، 63/8، ح3057، 348/1، ح229، 71/3، ح836، 427/9، ح4035، 4036، 439/9، ح4051، 4052، 253/13، ح6776، 112/16، ح9190، 9191.

(2) انظر: المرجع السابق 76/1، ح21، 82/1، ح27.

(3) انظر: المرجع نفسه 76/1، ح21، 177/1، ح97.

(4) انظر: المرجع نفسه 139/1، ح70.

(5) انظر: المرجع نفسه 240/1، ح127.

(6) انظر: المرجع نفسه 164/1، ح92.

(7) انظر: المرجع نفسه 109/1، ح45.

(8) انظر: المرجع نفسه 54/1، ح2.

(9) انظر: المرجع نفسه 60/1، ح7.

المبحث الثالث: مفهوم مصطلح "لا بأس به" ونشأته وتطوره

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، هما:

المطلب الأول: مفهوم مصطلح "لا بأس به"

أولاً: مفهومه في اللغة:

يتركب هذا المصطلح من ثلاثة ألفاظ، على النحو التالي:

- لا: وهي التي لنفي الجنس، ويراد بها "لا" التي يقصد بها النصُّ على استغراق النفي لكل أفراد الجنس⁽¹⁾.
- بأس: ذكر ابن فارس أن حروف هذا اللفظ أصلٌ واحدٌ، من البأس: وهو الشدة في الحرب، ويقال للشجاع: ذو بأس، ومنه البؤس: وهو الشدة في العيش⁽²⁾. وقد ورد لفظ البأس في القرآن الكريم في مواطن عديدة للدلالة على معنى القوة والشدة، منها قوله تعالى: ﴿عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: 5]، وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسْ شَدِيدٍ﴾ [النمل: 33]، وقوله جل وعلا: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: 16]، وقوله جل جلاله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: 25].
- به: الباء حرف من حروف الجر المفردة- أي ما كان منها مكوناً من حرف واحد⁽³⁾- وهو يفيد معاني عديدة⁽⁴⁾، منها:
 - الظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ، وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصفات: 137-138].
 - السببية، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: 160].
 - الاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم، وضربتُ بالعصا.
 - التعدية، كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17].
 - التعويض، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: 86].

(1) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، 5/2.

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 328/1.

(3) انظر: قطر الندى ونبأ الصدى، ابن هشام، ص 252.

(4) انظر هذه المعاني في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، 21/3-22.

- الإلصاق، كقول الأحنف بن قيس: "خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لَيْالِي الْفِتْنَةِ"⁽¹⁾.
 - عن، كقوله تعالى: ﴿سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: 1].
 - المصاحبة، كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: 98، والنصر: 3].
- والباء في هذا الموطن من مصطلح "لا بأس به" مترددة بين الإلصاق، وبين المصاحبة، والله أعلم.

وأما الهاء فهي ضمير غائب مفرد منكر، فيه غموض وإبهام؛ لكون صاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر، ولا مشاهد، فلا بد له من شيء يفتّره⁽²⁾. والمراد به هنا الراوي المذكور في مصطلح "لا بأس به"، والله أعلم.

ثانياً: مفهومه في الاصطلاح:

"لا كمالَ شِدَّةٍ به"⁽³⁾. ودلّ كلامُ الخطيب البغدادي على أن الراوي الموصوف بهذا الوصف هو دون الثقة، حيث قال في الموصوف بلا بأس به: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ"، فجعله في المرتبة الثانية، بعد حديث الثقة المحتج به⁽⁴⁾. أما ابن معين، ودُحَيْمُ عبد الرحمن بن إبراهيم فإنهما يريان أن مصطلح "لا بأس به" يعدل لفظ (ثقة)⁽⁵⁾.

قال الباحث: إذا أطلق لفظ "لا بأس به" فهو عند أكثر النقاد من المحدثين تعديل للراوي، لكنه دون الحكم بكونه ثقة؛ لنقصانٍ يسيرٍ في ضبطه، لا يترك حديثه مع هذا النقصان الذي لا يُفْقَدُ الراوي صفة القوة بالكلية، بل يخدشها خدشاً خفيفاً جداً. وأما ما ذهب إليه ابن معين، ودُحَيْمُ فهو اصطلاح خاص بهما، والله أعلم.

(1) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، 51/9، ح7083.

(2) انظر: النحو الوافي، عباس حسن 255/1.

(3) الكليات، أبو البقاء الحنفي ص969.

(4) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي 120/1.

(5) انظر: التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، 192/3، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ص395.

المطلب الثاني: نشأة مصطلح "لا بأس به" وتطوره

بعد الرجوع إلى المصادر، تبين أن النبي ﷺ نطق بهذه العبارة في غير حديث⁽¹⁾، غير أنه ﷺ استعملها في الدلالة على إباحة فعل الشيء، وجوازه.

ثم تناقلها من بعده الصحابة- رضوان الله تعالى عليهم- ومنهم علي بن أبي طالب⁽²⁾، وعائشة⁽³⁾، وابن عمر⁽⁴⁾، ومعقل بن يسار⁽⁵⁾، وأبي بن كعب⁽⁶⁾، وغيرهم كثير.

وكذلك تناقلها التابعون من بعدهم، كسعيد بن المسيب⁽⁷⁾، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين⁽⁸⁾، وإبراهيم النخعي⁽⁹⁾، وغيرهم كثير.

وكل هؤلاء الصحابة والتابعون استعملوا العبارة في المعنى الذي استعمله النبي ﷺ فيه، سواء في أبواب الطهارة، أو المعاملات، أو الطلاق، وغيرها من الأبواب.

ثم جاء بعد هؤلاء الأتباع، فنقلوا استعمال العبارة للحكم على الرواة، إذا كان في حديثهم شيء يسير، مثل سفيان الثوري⁽¹⁰⁾. ثم تبعه تلاميذه: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان. ثم تبعهما تلاميذهما: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. ثم جاء بعدهم تلاميذهم: البخاري، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم.

قال الباحث: يبدو أن مصطلح "لا بأس به"، وليس به بأس" أو نحوه، لم يَشعُ في القرن الثاني الهجري؛ لكون هذا القرن شهد بدايات علم الجرح والتعديل، ولم تكن مصطلحات هذا العلم

(1) انظر مثلاً: سنن أبي داود 52/4، ح4066، وسنن الترمذي، 634/4، ح2451، ومسند الإمام أحمد 318/23.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ النَّقْعِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ» قال الترمذي: حسن غريب، وقال ابن رجب: في إسناده بعض مقال. انظر:

فتح الباري، ابن رجب 16/1.

(2) مسند الإمام أحمد 279/2.

(3) سنن أبي داود 76/4.

(4) صحيح البخاري 119/3.

(5) المرجع السابق 16/7.

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني 356/1، ح1385.

(7) صحيح البخاري 137/7.

(8) المرجع السابق 11/7.

(9) المرجع نفسه 77/3.

(10) الضعفاء الكبير، العقيلي 66/1.

معروفة ومستقرة؛ لكون القرن الثالث هو الذي شهد استقرار المصطلحات، وانتشارها، وتناقلها بين أهل الاختصاص؛ فلهذا السبب كثر استعمالها في القرن الثالث الهجري، دون الثاني، والله أعلم.

المبحث الرابع: ألفاظ التعديل والجرح، ومراتبها عند الإمام البزار

أولاً: ألفاظ التعديل عند الإمام البزار:

تنوعت ألفاظ التعديل عند الإمام البزار، وتعددت، فمنها: الثقة، والثقة المأمون، والثقة المشهور، والثقة الحافظ، والحافظ. ومنها: الصدوق، ومن لا بأس به، ولم يكن به بأس، وليس به بأس ونحوها. ومنها: صالح الحديث، واحتملوا حديثه، والشيخ. ومنها: صاحب سنة، وكان متعبداً.

وقد رتب الدكتور/ عبدالله اللحياني، والدكتور فيصل اللحياني، مراتب التعديل عند الإمام البزار، وفق التالي⁽¹⁾:

1. أعلاها: "لا يسأل عنه"، "لا يسأل عنه لجلالته"، "لا يسأله عنه لثقتة"، "لا يحتاج أن يزكى".

2. ثم: "ثقة مأمون"، "ثقة معروف"، "ثقة مشهور"، "كان حافظاً"، "حسبك بحفظه وإتقانه".

3. ثم "ثقة"، "ثقة صالح الحديث"، "حافظ"، "كان على غاية التوقي".

4. ثم: "جليل فاضل"، "جليل"، "من خيار عباد الله"، "من أفاضل الخلق"، "من الأجلة".

5. ثم: "صدوق"، "ليس به بأس"، "من خيار الناس".

6. ثم أدناه: "صالح الحديث"، "صالح"، "حسن الحديث".

ومن الجدير ذكره أن الدكتور عبد الله اللحياني وضع مرتبة "مستقيم الحديث" في المرتبة الثالثة مع "الثقة" و"الحافظ"، أما الدكتور فيصل اللحياني فوضع هذه المرتبة في مرتبة الصدوق والذي ليس به بأس، كما أضاف مرتبة زائدة عن المراتب التي وضعها الدكتور عبد الله اللحياني وجعلها في مرتبة بعد مرتبة الثقة، والحافظ، ومن ألفاظها: "جليل فاضل"، "جليل"، "من خيار عباد الله"، "من أفاضل الخلق"، "من الأجلة"، حيث دمج الدكتور عبد الله اللحياني بعض ألفاظ هذه المرتبة في مرتبة الصدوق، والذي ليس به بأس.

والمتمأمل في مسند الإمام البزار يلحظ أنه أكثر من استخدام بعض الألفاظ، مثل: الثقة، ولا بأس به، واحتملوا حديثه، بينما أقل من إطلاق البعض الآخر، مثل: الشيخ، والصدوق، وصالح الحديث، وقد يجمع بين لفظي الثقة وصالح الحديث⁽²⁾. ويظهر مما سبق

(1) انظر: رسالة مصطلح لين عند الإمام البزار في مسنده، إبراهيم حريري ص 37-38.

(2) انظر: المسند، الإمام البزار 128/11، ح 4854.

أن الإمام لا يفرق بين لفظ الثقة، وبين لفظ الصالح. بينما درج المحدثون على التفريق بينهما، فإذا اطّرد كان هذا اصطلاحًا خاصًا به، والله تعالى أعلم.

وبمتابعة الإمام في بعض الرواة الذين وثّقهم، نجده يوافق الأئمة النقاد بشكل عام غالبًا في توثيقه للرواة، ويتطابق قوله وقول ابن حجر بشكل خاص معًا، وقد اخترنا المقارنة بين قول الإمام البزار والإمام الذهبي والإمام ابن حجر، لأن الإمام ابن حجر لخص الحكم على الرواة في كتابه تقريب التهذيب، ومن الرواة الذين توافق فيهم قول الإمام البزار مع أقوال النقاد بشكل عام ومع قول الإمام ابن حجر بشكل خاص في التوثيق:

اسم الراوي	حكم الإمام البزار	حكم الذهبي	حكم ابن حجر
أيوب بن أبي تميمة السُّخْتِيَانِي (1)	ثقة	إليه المنتهى في الإِتقان	ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد
بُسر بن عبيد الله الحضرمي (2)	ثقة مشهور	ثقة	ثقة حافظ
بِشْر بن الْمُفَضَّل الرَّقَاشِي (3)	ثقة	ثقة	ثقة ثبت عابد
حَبَّان بن هلال الباهلي (4)	ثقة مأمون	حافظ	ثقة ثبت
الحجاج بن محمد المصِيبِي (5)	ثقة	ثقة	ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره

(1) المسند، الإمام البزار 189/15، 192/17، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 20/6، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص117.

(2) المسند، الإمام البزار 44/10، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 592/4، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص122.

(3) المسند، الإمام البزار 57/9، وتذكرة الحفاظ، الذهبي 225/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص124.

(4) المسند، الإمام البزار 30/9، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 239/10، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص149.

(5) المسند، الإمام البزار 240/11، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 447/9، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص153.

ويذهب أحياناً إلى توثيق بعض الرواة، وهم ثقات عند الذهبي، صدوقون عند الإمام ابن حجر في التقريب، مثل:

اسم الراوي	حكم الإمام البزار	حكم الذهبي	حكم ابن حجر
إسماعيل بن أبي الحارث ⁽¹⁾	ثقة مأمون	-	صدوق
أمية بن خالد الأزدي ⁽²⁾	ثقة مشهور	ثقة	صدوق
حبيب المعلم البصري ⁽³⁾	ثقة	حجة	صدوق
عبد الله بن نافع القرشي ⁽⁴⁾	ثقة	ثقة	صدوق
عثام بن علي الكلابي ⁽⁵⁾	ثقة	-	صدوق

وربما خالف النقاد في بعض الرواة فيوثقهم، وهم صدوقون، أو صدوقون لهم علة حسب ما لخص فيهم الحكم الإمام ابن حجر في التقريب، والذهبي في الكاشف مثل:

اسم الراوي	حكم الإمام البزار	حكم الذهبي	حكم ابن حجر
أسامة بن زيد الليثي ⁽⁶⁾	ثقة	صدوق فيه لين يستر	صدوق يهمل
حسان بن إبراهيم ⁽⁷⁾	ثقة	صدوق موثق	صدوق يخطئ
صالح بن رستم أبو عامر الخزاز ⁽⁸⁾	ثقة	-	صدوق كثير الخطأ

(1) المسند، الإمام البزار 401/8، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 487/12، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص106.

(2) المسند، الإمام البزار 296/11، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 255/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص114.

(3) المسند، الإمام البزار 369/11، ومن تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص63، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص152.

(4) المسند، الإمام البزار 200/12، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 602/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص326.

(5) المسند، الإمام البزار 286/11، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص382.

(6) المسند، الإمام البزار 126/11، 192/17، وديوان الضعفاء، الذهبي ص25، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص61.

(7) المسند، الإمام البزار 179/11، ومن تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص168، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص144.

(8) المسند، الإمام البزار 46/9، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص289.

اسم الراوي	حكم الإمام البيزار	حكم الذهبي	حكم ابن حجر
عبد الرحمن بن محمد المحاربي ⁽¹⁾	ثقة	ثقة يروي المناكير عن المجاهيل	لا بأس به... يدلّس
عمرو بن النعمان ⁽²⁾	ثقة	صدوق إن شاء الله	صدوق له أوهام

وأحياناً يوثق بعض الرواة، وهم من المجروحين عند الذهبي والإمام ابن حجر في التقريب، مثل:

اسم الراوي	حكم الإمام البيزار	حكم الذهبي	حكم ابن حجر
أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم العسّاني ⁽³⁾	ثقة	-	ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته؛ فاختلط
روح بن أسلم أبو حاتم الباهلي ⁽⁴⁾	ثقة	لين	ضعيف
المنهال بن خليفة البكري أبو قدامة ⁽⁵⁾	ثقة، ووصفه بالمشهور	ذكره في الضعفاء	ضعيف

ويظهر من ذلك أن الإمام ربما وثق بعض الرواة، وهم في مرتبة دون الثقة، وهذا يفيد وجود تساهل لدى الإمام في توثيق من ليس حقه التوثيق.

وأيضاً بتتبع الإمام في الرواة الذين قال فيهم: "لا بأس به"، أو "لم يكن به بأس"، أو "ليس به بأس"، وما شابه ذلك من هذه الألفاظ - وهذا هو موضوع دراستنا الحالية - قد وجدت أنّ الإمام ربّما وافق الأئمة النقاد وربما خالفهم، فوثق بعضهم، وضعّف آخرين، وليسوا في

(1) المسند، الإمام البيزار 277/8، ومن تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص338، وتقريب التهذيب، ابن حجر 391.

(2) المسند، الإمام البيزار 231/13، وميزان الاعتدال، الذهبي 290/3، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص494.

(3) المسند، الإمام البيزار 40/10، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص623، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 411/2.

(4) المسند، الإمام البيزار 340/13، والمقتني في سرد الكنى، الذهبي 159/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص211.

(5) المسند، الإمام البيزار 322/13، 370/11، 329/6، والمغني في الضعفاء، الذهبي 679/2، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص547.

الرتبة التي ذكرها. وبدراسة جميع الرواة الذين قال فيهم الإمام البزار "لا بأس به" أو نحوها، توصلنا إلى أن بعضهم ثقات، وآخرين صدوقون لهم علة، وآخرين صدوقون، وآخرين ضعفاء ومتروكون، وسأسرد في جدول مستقل جميع هؤلاء الرواة، وملخص الحكم عليهم.

ويظهر من دراستنا لألفاظ التعديل عند الإمام البزار، أن الإمام يُنزل رتبة بعض الرواة الثقات عن منزلة الثقة، ويرفع رتبة بعض الرواة الضعفاء، إلى رتبة أعلى من منزلتهم، مخالفاً في ذلك النقاد، ويشعر صنيع الإمام البزار بأنه يتساهل في توثيق بعض أصحاب رتبة "ليس به بأس"، ونحوها.

ثانياً: ألفاظ الجرح عند الإمام البزار:

تعددت ألفاظ الجرح للرواة عند الإمام البزار، وتباينت، وزاد بعضها أكثر من بعض عنده، ومن أكثر هذه الألفاظ استخداماً عنده، نفي متابعة الراوي على حديثه، ثم لفظ "لَيْن"، ثم لفظ "ليس بالقوي" و"ليس بالحافظ"، ثم "مُنْكَر الحديث"، ومن ثم ألفاظ الجهالة، ونادراً ما استخدم "تُرِكَ حديثه"، أو "تَرَكَ أهل العلم حديثه"، أو "لَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ"، أو لِأَنَّ حَدِيثَ فُلَانٍ تُرِكَ مِنْهُ...⁽¹⁾. ويرجع ذلك للطعن في ضبط الراوي غالباً، ويرجع البعض الآخر للطعن في عدالة الراوي، أو للحكم على الراوي بالجهالة.⁽²⁾

وقد رتب الدكتور/ عبد الله اللحياني، والدكتور/ فيصل اللحياني ألفاظ الجرح عند الإمام البزار، كما يلي⁽³⁾:

1. أشدها: "يضع الحديث"، "متهم"⁽⁴⁾.
2. ثم: "منكر الحديث جداً"، "لين الحديث جداً"، "متروك"⁽⁵⁾، "أجمع أهل العلم بالنقل على ترك حديثه".
3. ثم: "لين الحديث"، "منكر الحديث"، "ليس بالقوي"، "ليس بثقة ولا حجة"⁽⁶⁾، "لم يكن بالحافظ"، "ضعيف جداً".

(1) انظر: المسند، الإمام البزار 419/8، ح 3491.

(2) انظر: الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده ص 53-54.

(3) انظر: رسالة مصطلح لين عند الإمام البزار في مسنده، إبراهيم حريري ص 40.

(4) لم يستعمل الإمام البزار هذه الألفاظ في مسنده.

(5) لم يستعمل الإمام البزار لفظة "متروك"، إنما استعمل لفظة "ترك حديثه".

(6) استعمل الإمام لفظ "ليس بثقة" مرة واحدة، ولفظ "ليس بحجة" مرة واحدة أيضاً، أما اللفظان مجتمعان فلم يستعملهما.

4. ثم: "ضعيف"، "فيه لين"، "سيء الحفظ"، "ليس بالحافظ"، "عنده مناكير"، "اضطرب حديثه"، "أصابه اختلاط"، "لا يتابع على حديثه".

5. ثم: أخفها: "ليس بالمشهور"، "ليس بالمعروف"، "مجهول"، "مستور"⁽¹⁾.

وينبغي الإشارة إلى أن الدكتور/ فيصل اللحياني أفرد لفظه "فيه لين" ولفظة "ليس بالقوي" في مرتبة مستقلة وجعلها بعد مرتبة "منكر الحديث"، و"لين الحديث"، و"ليس بحجة ولا ثقة"، أما الدكتور عبدالله اللحياني فقد دمج لفظه "فيه لين" في المرتبة الرابعة عنده مع ضعيف وسيء الحفظ، أما لفظه "ليس بالقوي" فقد دمجها مع "لين الحديث"، و"منكر الحديث".

ولا أعلم كيف وضع الدكتوران الفاضلان عبد الله وفيصل اللحياني لفظه "يضع الحديث" في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، ونسبوا للإمام البزار، مع أن المعلوم أن الإمام البزار لم يستخدم أشد ألفاظ الجرح البتة، مثل لفظ "وضّاع" أو "يضع الحديث" أو "كذاب" أو "يكذب". ولم يستعمل لفظ "واه"، ولا تالف، ولا ذاهب الحديث، ولا متروك، إنما استعمل لفظه "مُنكر الحديث" قليلاً، ولفظة "تُرْك حديثه" نادراً.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الإمام البزار أطلق لفظ الاتهام بحق راوٍ مرة⁽²⁾، في معرض الدفاع عنه، وقال في آخر: "فَتَرَكْتُهُ"⁽³⁾، وأطلق لفظ "تُرْك" بحق راوٍ⁽⁴⁾، ولفظ "تَرَكَ حديثه"⁽⁵⁾، ولفظ "تَرَكَ حديثه"⁽⁶⁾، ولفظ "مُنكر" على الرواة والأحاديث مرات عديدة. ونسرد بعض النماذج المختصرة التي تدل على لطيف عبارة الإمام البزار في الجرح، شأنه في ذلك شأن الإمام البخاري رحمهما الله تعالى:

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
حصين بن عمر الأحمسي ⁽⁷⁾	لين الحديث	ضعيف	متروك

(1) استعمل الإمام لفظه مستور في حق الراوي عمران بن هارون، والراويان جعفر بن يحيى وعمه فقال: "من أهل مكة مستورون". انظر: المسند، الإمام البزار 160/3، 368/11، ح 946، 5196.

(2) انظر: المسند، الإمام البزار 56/1، ح 4.

(3) انظر: المسند، الإمام البزار 249/17، ح 9931.

(4) انظر: المسند، الإمام البزار 276/17، ح 9978.

(5) انظر: المسند، الإمام البزار 109/1، ح 45.

(6) انظر: المسند، الإمام البزار 120/11، ح 4843، 184/11، ح 4926، 285/11، ح 5079، 294/11، ح 5092.

(7) المسند، الإمام البزار 189/9، والمغني في الضعفاء، الذهبي 177/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 162.

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
الحكم بن ظهير ⁽¹⁾	لين الحديث	-	متروك، رمي بالرفض
صالح بن موسى ⁽²⁾	لين الحديث، وقال مرة: ليس بالقوي	واه، وقال مرة: ليس بحجة، ومرة: ضعيف	متروك
محمد بن القاسم الأسدي ⁽³⁾	لين الحديث، وقال مرة: ليس بالقوي	أحد الضعفاء	كذبوه
مروان بن سالم الغفاري ⁽⁴⁾	لين الحديث وقد حدث عنه غير واحد	أجمعوا على ضعفه، وقال مرة: تركه غير واحد؛ لأن عامة ما يرويه لا يتابع عليه	متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع

والملاحظ أن الإمام قد حكم على هؤلاء الرواة بقوله: "لئن الحديث"، والنقاد رموهم بألفاظ أشد وأقسى كمتروك.

وهذه نماذج أخرى، ممن قال فيهم الإمام البزار: "ليس بالقوي":

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو ⁽⁵⁾	ليس بالقوي	متهم الوضع	متروك، ونسبه ابن حبان إلى الوضع
عبد الملك بن حسين النخعي ⁽⁶⁾	ليس بالقوي	ضعفه	متروك

- (1) المسند، الإمام البزار 248/12، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 167.
- (2) المسند، الإمام البزار 245/3، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 499/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 292.
- (3) المسند، الإمام البزار 200/10، وتاريخ الإسلام، الذهبي 372/14، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 593.
- (4) المسند، الإمام البزار 330/4، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 35/9، وتاريخ الإسلام، الذهبي 393/12، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 526.
- (5) المسند، الإمام البزار 361/14، والمغني في الضعفاء، الذهبي 330/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 320.
- (6) المسند، الإمام البزار 431/5، والمغني في الضعفاء، الذهبي 404/2، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 797.

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
عطاء بن عجلان ⁽¹⁾	ليس بالقوي	واه اتهمه بعض الأئمة، وقال مرة: تركوه	متروك، كذبه ابن معين والفلاس
عمرو بن واقد ⁽²⁾	ليس بالقوي	تركوه، وقال مرة: واه	متروك
فائد بن عبد الرحمن أبو الوراق ⁽³⁾	ليس بالقوي	تركوه	متروك، وقال مرة: اتهموه

والملاحظ أن الإمام قد حكم على هؤلاء الرواة بقوله: "ليس بالقوي"، والنقاد رموهم بألفاظ أشد وأقسى كمتروك، ومتهم بالوضع، وضعفه، وواه. وهذه نماذج أخرى، ممن قال فيهم الإمام البزار: "ليس بالحافظ":

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
إبراهيم بن الحكم ⁽⁴⁾	ليس بالحافظ؛ في حديثه لين وإن كان قد روى عنه جماعة	متروك، وقال مرة: تركوه	ضعيف، وصل مراسيل
إسماعيل بن مسلم المكي ⁽⁵⁾	روى عنه الأعمش، والثوري، وجماعة كثيرة، على أنه ليس بالحافظ.	ضعفه، وقال أيضًا: ساقط الحديث، متروك، متفق على ضعفه	ضعيف الحديث

- (1) المسند، الإمام البزار 140/11، والمغني في الضعفاء، الذهبي 435/2، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص448.
- (2) المسند، الإمام البزار 67/10، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 90/2، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص495.
- (3) المسند، الإمام البزار 300/8، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 119/2، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص517.
- (4) المسند، الإمام البزار 291/15، وديوان الضعفاء، الذهبي ص15، والمغني في الضعفاء، الذهبي 23/1، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص89.
- (5) المسند، الإمام البزار 219/13، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 250/1، والمغني في الضعفاء، الذهبي 87/1، وديوان الضعفاء، الذهبي ص37، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص110.

اسم الراوي	قول الإمام البزار	قول الذهبي	قول ابن حجر
جرير بن أيوب ⁽¹⁾	ليس بالحافظ، ومرة قال: ليس بالقوي	متروك، وقال مرة: تركوا حديثه	-
سعيد بن سنان الحمصي ⁽²⁾	ليس بالحافظ	ضعيف الحديث، وقال مرة: متروك متهم	متروك، رماه الدارقطني وغيره بالوضع
عدي بن الفضل التمي ⁽³⁾	ليس بالحافظ	تركوه، وقال مرة: وإه	متروك

والملاحظ أن الإمام قد حكم على هؤلاء الرواة بقوله: "ليس بالحافظ"، والنقاد رموهم بألفاظ أشد وأقسى كمتروك، وضعيف، وضعفوه، وتركوه، وواه.

ولاحظ الباحث أيضًا أن الإمام البزار ربما استخدم عبارة من عبارات الجرح في راوٍ خفيف الضعف، ثم يعود فيستخدم نفس العبارة في راوٍ آخر، لكنه شديد الضعف، وهذا يجعلنا نحتاج إلى دراسة هذه العبارات ودراسة الرواة الذين حكم عليهم، ومحاولة فهم مقصود الإمام البزار رحمه الله تعالى.

ومن المهم التنبيه إلى أن الإمام البزار، يجرح الراوي ببذعته، فيرد حديثه، كما فعل في شيخه خالد بن يوسف السمتي⁽⁴⁾.

-
- (1) المسند، الإمام البزار 17/171، 5/246، والمغني في الضعفاء، الذهبي 1/129، وديوان الضعفاء، الذهبي ص 61.
- (2) المسند، الإمام البزار 12/20، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 1/438، والمغني في الضعفاء، الذهبي 1/261، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 246.
- (3) المسند، الإمام البزار 2/112، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 2/16، وتاريخ الإسلام، الذهبي 10/356، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 443.
- (4) المسند، الإمام البزار 15/62.

الفصل الثاني

الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به"

الفصل الثاني

الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به"

سأتناول بالدراسة في هذا الفصل الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به" أو نحو هذا المصطلح. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم ثقات.

وفي هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"، وخلصت بعد دراستهم إلى أنهم ثقات، وقد بلغ عدد هؤلاء الرواة 19 راويًا.

(1/1) الراوي: الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، أَبُو عَيْسَى الْعَدَنِيِّ⁽¹⁾، المدني.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽³⁾، وابن المديني⁽⁴⁾، وابن نمير⁽⁵⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وأبو جعفر السبتي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وزاد العجلي والذهبي: "صاحب سنة"⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن خلفون⁽¹³⁾ في الثقات، وقال ابن حبان: "ربما أخطأ، وإنما وقع المناكير في

(1) العَدَنِيُّ: بفتح العين والدال المهملتين وفي آخرها النون، نسبة إلى بلدة من بلاد اليمن يقال لها "عدن". الأنساب، السمعاني 249/9.

(2) المسند، الإمام البزار 419/11 ح 5272.

(3) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 110/1، والعلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبدالله 10/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 113/3.

(4) نقله مغطاي في الإكمال. انظر: التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال ص 261.

(5) انظر: التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغطاي ص 261.

(6) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 62.

(7) الثقات، العجلي 311/1.

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 87/7، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 423/2.

(9) انظر: التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغطاي ص 261.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 343/1، وديوان الضعفاء، الذهبي ص 96.

(11) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 343/1، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 87/7، تهذيب التهذيب، ابن حجر 423/2.

(12) الثقات، ابن حبان 185/6، وانظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 307.

(13) انظر: التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغطاي ص 261.

روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق عابد، وله أوهام"⁽²⁾، وقال سفيان بن عيينة: "أتيت عدن فلم أر مثل الحكم بن أبان"⁽³⁾، وقال يوسف بن يعقوب؛ قاض كان لأهل اليمن: "ذاك سيد أهل اليمن، كان يصلي من الليل، فإذا غلبته عيناه نزل إلى البحر فقام في الماء يسبح مع داوب البحر"⁽⁴⁾، وقال أبي زرعة: "صالح"⁽⁵⁾، وقال ابن خزيمة في صحيحه: "تَكَلَّمَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِحَبْرِهِ"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل أيضاً: "ليس بذاك، قد كتبت عنه، وأقمت عليه أياماً"⁽⁷⁾، وذكره العقيلي في الضعفاء⁽⁸⁾، وذكر أنه لا يتابع على حديث، ولا على حديث آخر إلا بإسنادٍ لين، وقال ابن عدي: "فيه ضعف"⁽⁹⁾، وقال مرة: "فيه لين"⁽¹⁰⁾، وقال ابن المبارك: "ارم به"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة عابد له أوهام.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أنزله عن رتبة الثقة؛ لأنه ينفرد ببعض الأحاديث، ولا يتابع عليها، كما صرح بتفرده في مواضع من مسنده⁽¹²⁾، ولم يضعفه رغم تفرده؛ لأن في أكثر أسانيده من يمكن الحمل عليهم غيره، كإبراهيم ابنه، وحفص بن عمر العدني الضعيفين، والله تعالى أعلم.

(1) الثقات، ابن حبان 185/6.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 174.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 49/1، 113/3.

(4) انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري 76/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 113/3.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 113/3.

(6) الصحيح، ابن خزيمة 26/2.

(7) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 125.

(8) الضعفاء الكبير، العقيلي 255/1.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 225/3 في ترجمة حسين بن عيسى.

(10) المرجع السابق 281/3، في ترجمة حفص بن عمر العدني.

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 88/7.

(12) المسند، الإمام البزار 419/11، 291، 292/15.

(2/2) الراوي: ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهذير، أبو عثمان القرشي، التيمي⁽¹⁾، الهذيري⁽²⁾، المدني.

عبارة الإمام: "مدني، لا بأس به"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه وكيع الجراح⁽⁴⁾، وقال: "عنده أحاديث حسنة"، وابن سعد⁽⁵⁾، وابن معين⁽⁶⁾، وابن نمير⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، وقال: "يجمع حديثه"، وذكره ابن حبان⁽⁹⁾، وابن خلفون⁽¹⁰⁾ في الثقات، وروى له مسلم في صحيحه⁽¹¹⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة: "إلى الصدق ما هو، وليس بذلك القوي"⁽¹³⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽¹⁴⁾، وقال مرة: "تابعي"⁽¹⁵⁾، وقال مرة: "وثق"⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، يكتب حديثه"⁽¹⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة له أوهام.

- (1) التيمي: هذه النسبة الى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. الأنساب، السمعي 120/3.
- (2) الهذيري: بضم الهاء، والذال المهملة المفتوحة، بعدها الياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى هدير، وهو اسم لجد المنكر بن عبد الله بن الهدير التيمي القرشي الهذيري، والد محمد وأبي بكر وعمر بني المنكر وأخوه ربيعة بن عبد الله بن الهدير. الأنساب، السمعي 390/13.
- (3) المسند، الإمام البزار 309/15 ح 8835.
- (4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 86.
- (5) الطبقات الكبرى، ابن سعد 448/5.
- (6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 477/3.
- (7) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 357/4.
- (8) سؤالات السجزي للحاكم ص 169.
- (9) الثقات، ابن حبان 301/6.
- (10) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 357/4.
- (11) صحيح مسلم 2052/4، ح 2664.
- (12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 133/9.
- (13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 477/3.
- (14) المغني في الضعفاء، الذهبي 230/1.
- (15) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي 388/1.
- (16) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص 79.
- (17) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 207.
- (18) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 477/3.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، لكونه يرى أن حديثه فرد، ثم إنه يحتمل أنه وقف له على أوهام، فأنزل رتبته عن الثقة إلى: "لا بأس به"، والله أعلم.

(3/3) الراوي: زَيْدُ بْنُ وَاقدِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو عُمَرَ، ويُقال: أَبُو عَمْرٍو، الشامي، الدمشقي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس في الحديث، يجمع حديثه"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، ودحيم⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وأبو بكر بن غالب البرقاني⁽⁷⁾، وابن عبد البر⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾ وذكره ابن حبان في كتاب الثقات⁽¹¹⁾، وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عبد الخالق عنه"⁽¹²⁾، وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: "كان يتهم بالقدر"⁽¹³⁾، وخرج الحاكم حديثه في "المستدرک"⁽¹⁴⁾، وقال عبد الله بن يوسف النَّبَّيْسِيُّ: "كان يتهم بالقدر"⁽¹⁵⁾، وقدمه أبو زرعة الدمشقي على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة⁽¹⁶⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 44/10 ح 4105.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 112/1، ورواية الدارمي ص112، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 574/3.

(3) تاريخ دمشق، ابن عساكر 528/19.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 109/10.

(5) الثقات، العجلي 379/1.

(6) انظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني 140/1، وتاريخ دمشق، ابن عساكر 528/19.

(7) تاريخ دمشق، ابن عساكر 528/19.

(8) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر 1796/4.

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 419/1، وميزان الاعتدال 106/2.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص224.

(11) الثقات، ابن حبان 313/6.

(12) الثقات، ابن حبان 313/6.

(13) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 172/5.

(14) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 157/4.

(15) تاريخ دمشق، ابن عساكر 529/19.

(16) تاريخ أبو زرعة الدمشقي ص394.

وقال دحيم: من كبار أصحاب مكحول الشاميين⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "من متقني أهل الشام وكان شيخاً صالحاً"، وقال الحاكم: قلت - يعني للدارقطني - فزيد بن واقد؟ قال: "فيه شيء في الشاميين"⁽²⁾، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، محله الصدق"⁽³⁾، وقال مرة: "محله الصدق، وكان يرى رأي القدر"⁽⁴⁾، واتهمه أبو يوسف بالقدر⁽⁵⁾، وقال الذهبي: لم يثبت عنه قوله بالقدر⁽⁶⁾.
خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: ليس به بأس في الحديث يجمع حديثه، فيظهر أنه قال ذلك، فأنزله عن رتبة الثقة لما رمي به من القول بالقدر، ويحتمل لما في حديثه الذي ذكر حكمه على زيد فيه من الزيادة الضعيفة؛ لذا توسط فيه، وأما اتهامه بالقدر، فلم يصح ولم يثبت، كما نصّ على ذلك الذهبي، والله أعلم.

(4/4) الراوي: زيد بن يحيى بن عبّيد، أبو عبد الله الخُزاعيّ⁽⁷⁾، الدمشقيّ.

عبارة الإمام: "معروف ليس به بأس"⁽⁸⁾.

أقوال النقاد: وثقه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء⁽⁹⁾، وأحمد بن حنبل⁽¹⁰⁾، والعجلي⁽¹¹⁾، والحافظ الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري⁽¹²⁾، وزاد: "مأمون"⁽¹³⁾، والدارقطني⁽¹⁴⁾، والخطيب

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 110/10.

(2) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 210.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 574/3.

(4) علل الحديث، ابن أبي حاتم 148/5.

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر 529/19، لم أستطع معرفة من هو أبو يوسف هذا، ولعله هو يعقوب بن سفيان الفسوي.

(6) انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي 433/8، وسير أعلام النبلاء 297/6.

(7) الخُزاعي: بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى خزاعة. الأنساب، السمعاني 116/5.

(8) المسند، الإمام البزار 122/10 ح 4186.

(9) تاريخ دمشق، ابن عساكر 534/19.

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 119/10.

(11) الثقات، العجلي 379/1.

(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 446/8.

(13) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 446/8.

(14) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 82/13، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 446/8.

البغدادي⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾، وذكره ابن حبان⁽⁴⁾ وابن خلفون⁽⁵⁾ في الثقات، وقال ابن معين: "كُتِبَتْ عَنْهُ، وَكَانَ صَاحِبَ رَأْيٍ"⁽⁶⁾، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ: "شَهِدْتُ جِنَازَةَ زَيْدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي الْعَدْنِ سَنَةَ سَبْعِ وَمِائَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ"⁽⁷⁾، وزاد: "كان من أهل الفتوى بدمشق"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة مأمون.

وأما قول الإمام: "معروف ليس به بأس"، فيحتمل أنه أنزله عن رتبة الثقة؛ لاشتغاله في الفتوى بالرأي؛ لهذا حسن إسناده، ويحتمل لأنه لم يتابع على بعض حديثه، فيتفرد به، والله أعلم.

(5/5) الراوي: سليمان بن قزم بن معاذ⁽⁹⁾، وقد ينسب إلى جده، كنيته أبو داود،

التميمي⁽¹⁰⁾، الضبي⁽¹¹⁾، البصري، النحوي، الكوفي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽¹²⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 445/8.

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 419/1.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 225.

(4) الثقات، ابن حبان 250/8.

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 175/5.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 575/3.

(7) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص 281، 706.

(8) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 175/5.

(9) قال الباحث: من العلماء من فرق بين سليمان بن قزم، وسليمان بن معاذ، كالبخاري، وتبعه العقيلي، وابن حبان، وغيرهما. والصواب كونهما واحداً، لا فرق بينهما، كما ذهب إليه أبو حاتم الرازي، والطبراني، والدارقطني، واللائكائي، والذهبي، وغيرهم. فمن قال: ابن قزم، فقد نسبه إلى أبيه، ومن قال: ابن معاذ، فقد نسبه إلى جده، والله أعلم. انظر: أوامم الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي ص 349.

(10) التميمي: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة إلى تميم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا، وسمعان الذي تنتسب نحن إليه بطن من تميم أيضاً، وثم تميم آخر وهو تميم بن مرة. الأنساب، السمعاني 76/3.

(11) الضبي: بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى ضبة، وهم جماعة، وفي مضر ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش ضبة بن الحارث بن فهر ابن مالك، وفي هذيل ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، وجماعة ينسبون إلى كل واحد من هؤلاء. الأنساب، السمعاني 380/8.

(12) المسند، الإمام البزار 123/5 ح 1707.

أقوال النقاد: وثقه الإمام أحمد، ووصفه بأنه صاحب كتاب، وذكر أنّ شعبة والثوري أحفظ منه⁽¹⁾، وقال مرة: "لا أرى به بأساً، ولكنه كان يُفِرط في التشيع"⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، والحاكم في الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم⁽⁴⁾، وصح له في موضعين⁽⁵⁾ وافقه الذهبي عليهما، وقال في موضع آخر: "غمزوه بالغلو، وسوء الحفظ جميعاً"⁽⁶⁾، وأحسن القول فيه شريك النخعي⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: "له أحاديث عن الكوفيين والبصريين، وأحاديث حسنة إفراداً، وقدمه على سليمان بن أرقم"⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: "أحاديثه متقاربة... وفي بعض ما يرويه مناكير"⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "كوفي صالح الحديث... وهو شيعي مفراط"⁽¹⁰⁾، وقال مرة: "رافضي"⁽¹¹⁾، وقال أخرى: "غمز بالغلو، وسوء الحفظ"⁽¹²⁾، وقال ابن المديني: "لم يكن بالقوي، وهو صالح"⁽¹³⁾، وروى له البخاري ومسلم في المتابعات مقروناً⁽¹⁴⁾؛ لذا ذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽¹⁵⁾، وقال أبو زرعة: "ليس بذاك"⁽¹⁶⁾، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين"⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽¹⁸⁾.

-
- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 53/12.
 - (2) الضعفاء الكبير، العقيلي 136/2.
 - (3) الثقات، ابن حبان 392/6.
 - (4) معرفة علوم الحديث، الحاكم ص 240.
 - (5) المستدرک علی الصحیحین، الحاكم 136/4، 160، ح 7146، 7226.
 - (6) المدخل إلى الصحيح، الحاكم 129/4.
 - (7) نقله مغلطي في إكمال تهذيب الكمال 81/6.
 - (8) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 241/4.
 - (9) المرجع السابق 267/4.
 - (10) تاريخ الإسلام، الذهبي، 247/10.
 - (11) ديوان الضعفاء، الذهبي، ص 174.
 - (12) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص 93.
 - (13) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص 169.
 - (14) صحيح البخاري 129/4، ح 3317، 164/6، ح 4930، 39/8، ح 6169، وصحيح مسلم 1119/2، ح 1480، 2034/4، ح 2640.
 - (15) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني 97/2، 435/1.
 - (16) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 137/4.
 - (17) المرجع السابق 137/4.
 - (18) الضعفاء والمتركون، النسائي ص 49.

وضعه في موضع آخر⁽¹⁾، ووصفه ابن حجر بسوء الحفظ والتشيع⁽²⁾، وذكره العقيلي في الضعفاء، ولين رواياته⁽³⁾، وكذا ذكره ابن الجوزي⁽⁴⁾، والساجي، وأبو العرب⁽⁵⁾ في الضعفاء أيضًا، وضعفه ابن معين⁽⁶⁾، وقال مرة: "ليس بشيء"⁽⁷⁾، ومثله قال ابن الجارود⁽⁸⁾، وكذا وضعفه الذهبي⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: "كان رافضيًا غالبًا في الرفض، ويقلب الأخبار"⁽¹⁰⁾، وقال أيضًا: "يخالف الثقات في الأخبار"⁽¹¹⁾، وذكر ابن عدي أنه لا يتابع على أحاديثه⁽¹²⁾، وقال: "مفرط في التشيع"⁽¹³⁾، وقال الذهبي: "مجروح يترفض"⁽¹⁴⁾، وقال مرة: "واه"⁽¹⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: شيوعي رافضي غالٍ، وإذا روى من كتابه فهو ثقة، وإذا روى من حفظه فإنه تقع منه سقطات في حديثه، وكل من لينه فإنما ذلك: إما لغلوه في الرفض، وإما لروايته من حفظه، فيقع فيها أوهام.

وأما من كان له من النقد في سليمان أكثر من قول، فذلك مردّه إلى تفريقه بين ابن قزم، وابن معاذ في الغالب، والله أعلم.

وأما معنى قول الإمام: "ليس به بأس"، فيظهر أنه قصد به المتابعة على بعض ما يرويه من الحديث دون البعض الآخر، وقد تتبعت أحاديثه بنفسه فوجدتها كذلك. ويحتمل أن يكون مرجع ذلك لرواية بعض الثقات عنه، ويحتمل أنه يرى الاحتجاج به، والاعتداد بحفظه، إلا

(1) نقله المزي في تهذيب الكمال 53/12.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 253.

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي 136/2.

(4) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 23/2، 25.

(5) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 81/6.

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 411/3، والضعفاء الكبير، العقيلي 136/2.

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 128، ورواية الدوري 357/3، والضعفاء الكبير، العقيلي 136/2.

(8) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 81/6.

(9) تاريخ الإسلام، الذهبي 367/3، وميزان الاعتدال، الذهبي 580/3.

(10) المجروحون، ابن حبان 322/1.

(11) المرجع السابق 333/1.

(12) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 239/4.

(13) المرجع السابق 240/4.

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي 591/2.

(15) ميزان الاعتدال، الذهبي 304/3.

شيئاً أخطأ فيه باليقين، ويحتمل أنه حكم عليه بذلك؛ لكونه من بلده البصرة، وهو أعلم برواة بلده، والله أعلم.

(6/6) الراوي: سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرِ بْنِ بِيَانٍ، أَبُو قَزَعَةَ، الْبَاهِلِيُّ⁽¹⁾، الْبَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "بَصْرِيٌّ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني⁽³⁾، وابن حنبل⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، وابن حزم⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹⁰⁾، وابن خلفون⁽¹¹⁾ في الثقات، وقال أبو حاتم: "صالح"⁽¹²⁾، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند الشيخين⁽¹³⁾، وقال الذهبي: "وثق"⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فسببه تفرد سويد أبي قزعة عن أبي نضرة بالحديث الذي ذكره، إذ لم يرو عنه غيره⁽¹⁵⁾، والله أعلم.

-
- (1) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة الى باهلة وهي باهلة بن اعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب الى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف حتى قال قائلهم: وما ينفع الأصل من هاشم ... إذا كانت النفس من باهلة والمشهور بالانتساب اليها جماعة من القدماء والمتأخرين. الأنساب، السمعاني 70/2.
 - (2) المسند، الإمام البزار 82/18 ح 18.
 - (3) العلل، ابن المديني ص 89.
 - (4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبدالله 475/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 235/4.
 - (5) الثقات، العجلي 442/1.
 - (6) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ص 122.
 - (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 244/12.
 - (8) المحلى بالآثار، ابن حزم 113/9.
 - (9) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 260.
 - (10) الثقات، ابن حبان 412/6.
 - (11) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 163/6.
 - (12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 235/4.
 - (13) من صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني 105/2.
 - (14) تاريخ الإسلام، الذهبي 377/7.
 - (15) المسند، الإمام البزار 82/18.

(7/7) الراوي: العَبَّاس بن سَالِم بن جميل بن عمرو بن ثَوَابَة بن الأَخْنَس بن مالك بن النعمان بن امرئ القيس اللّخمي⁽¹⁾، الدمشقي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه الإمام أحمد بن حنبل⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الرواي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحتمل أنه يراه كذلك لا يبلغ درجة الثقة؛ لقلّة مروياته، فلم يتهيأ له توثيقه. ويحتمل أنه يرى أن العباس لم يسمع من أبي سلام الحبشي؛ لما وقع في سنن ابن ماجه⁽⁹⁾، قال العباس بن سالم: "تبئت عن أبي سلام الحبشي"، ولهذا حسن إسناده الحديث في مسنده⁽¹⁰⁾، ويحتمل -وهو الأقوى- أنه توسط فيه بالنسبة إلى تلميذه الذي وثقه وشيخه الذي وصفه بالشهرة، حيث قال: "محمد بن مهاجر ثقة، والعباس بن سالم ليس به بأس، وأبو سلام مشهور"⁽¹¹⁾، فيكون حكمه عليه حكماً نسبياً بالنسبة إلى من فوقه ومن دونه، وليس حكماً مطلقاً، والله أعلم.

(1) اللّخمي: بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. الأنساب، السمعي 210/11.

(2) المسند، الإمام البزار 104/10 ح 4173.

(3) تاريخ دمشق، ابن عساكر 251/26.

(4) الثقات، العجلي 19/2.

(5) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 247.

(6) تاريخ الإسلام، الذهبي 543/5، وقال في الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 535/1: "وثق".

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 292.

(8) الثقات، ابن حبان 276/7.

(9) السنن، ابن ماجه 1438/2 ح 4303.

(10) المسند، الإمام البزار 104/10، ح 4167.

(11) المسند، الإمام البزار 49/10، ح 4112.

(8/8) الراوي: عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو صفوان، القرشي، الأموي، الدمشقي، المرواني.

عبارة الإمام: "كَانَ رَجُلًا مِمَّنْ سَكَنَ مَكَّةَ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾، وعبد الرحمن بن يونس المستملي⁽⁴⁾، وأبو نعيم الأصبهاني فقال: "ثقة مأمون"⁽⁵⁾، وابن عبد البر⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾، وقال الدارقطني: من الثقات⁽⁹⁾، وروى له البخاري⁽¹⁰⁾، ومسلم⁽¹¹⁾ في صحيحيهما، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن خلفون⁽¹³⁾ في الثقات، وقال أبو زرعة: "لا بأس به، صدوق"⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي في موضع آخر: "صدوق ضعفه ابن معين"⁽¹⁵⁾، وقال في موضع ثالث: "وثق يروي عن يونس بن يزيد وغيره"⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأنه تفرد برواية هذا الحديث عن ابن جريج، كما صرح به الإمام البزار⁽¹⁷⁾، والله أعلم.

(1) المسند، الإمام البزار 28/14 ح 7436.

(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر 61/29.

(3) المرجع السابق 61/29.

(4) المرجع نفسه 62/29.

(5) حلية الأولياء، أبو نعيم 330/2.

(6) التمهيد، ابن عبد البر 271/12.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 558/1، وتاريخ الإسلام، الذهبي 468/14.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 306.

(9) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 138/3.

(10) صحيح البخاري ح 2987، 5452، 5964، 6420.

(11) صحيح مسلم ح 1389، 1606، 1619، 1665، 168.

(12) الثقات، ابن حبان 337/8.

(13) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 383/7.

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 72/5.

(15) المغني في الضعفاء، الذهبي 340/1، وذيل ديوان الضعفاء، الذهبي ص 40.

(16) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص 108.

(17) المسند، الإمام البزار 28/14.

(9/9) الراوي: عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، أبو سعيد، الدمشقي، ثم البيروتي⁽¹⁾، الشامي.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه أحمد⁽³⁾، وأبو زرعة⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وزاد أحمد: "وَكَانَ أَبُو مَشْهُرٍ يَرْضَاهُ"⁽⁷⁾، وزاد أبو زرعة: "حديثه مستقيم وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي"⁽⁸⁾، وزاد أبو حاتم: "كاتب ديوان، لم يكن صاحب حديث"⁽⁹⁾، وقال هشام بن عمار: "أوثق أصحاب الأوزاعي، كاتبه عبد الحميد"⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان⁽¹¹⁾، وابن شاهين⁽¹²⁾ في الثقات، وزاد ابن حبان: "ربما أخطأ"⁽¹³⁾، وقال ابن معين: "ليس به بأس"⁽¹⁴⁾، وقال العجلي: "دمشقي، لا بأس به"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: "تفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يكتب حديثه"⁽¹⁷⁾.

(1) البيروتي: هذه النسبة الى بلدة من بلاد ساحل الشام يقال لها بيروت وكان الأوزاعي يسكن بها، والظاهر أن قبره كان بها، والساعة هي في يد الأفرنج، والكيزان البيروتية الحمر منسوبة اليها تجلب الى جميع الشام. الأنساب، السمعاني 2/390.

(2) المسند، الإمام البزار 14/233 ح 7801.

(3) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 2/363.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 6/11.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 6/11، وتاريخ الإسلام، الذهبي 12/255.

(6) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 241.

(7) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 2/363.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 6/11.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 6/11، وانظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم 2/621.

(10) تاريخ دمشق، ابن عساكر 34/57.

(11) الثقات، ابن حبان 8/400.

(12) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 160.

(13) الثقات، ابن حبان 8/400.

(14) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 306.

(15) الثقات، العجلي 2/70.

(16) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 333.

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 7/12.

وقال أبو حاتم: "ليس بذاك القوي"⁽¹⁾، وقال البخاري: "ربما يخالف في حديثه"⁽²⁾، وقال النسائي⁽³⁾، وعبدالله بن محمد بن سيار⁽⁴⁾: "ليس بالقوي"، وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"⁽⁵⁾، وذكره العقيلي⁽⁶⁾، وابن الجوزي⁽⁷⁾ في الضعفاء، وضعفه دحيم⁽⁸⁾.
خلاصة القول في الراوي: ثقة، له أفراد عن الأوزاعي، وليس له شيخ غيره.
وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أشار البزار إلى تفرده، حيث قال عن حديثه: "لا نعلم روي عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، فحديثه فرد، ويؤكد هذا ما قاله ابن عدي من تفرده عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره؛ لذا قال فيه الإمام: "ليس به بأس"، والله أعلم.

(10/10) الراوي: عبد الواحد بن أيمن أبو القاسم المخزومي⁽⁹⁾ مولاهم، المكي، القرشي، الحبشي مولى بني مخزوم، والد القاسم مولى ابن أبي عمرو، ويقال مولى ابن أبي عمرة.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مَشْهُورٌ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فِي الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ"⁽¹⁰⁾.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر 59/34.

(2) التاريخ الكبير، البخاري 45/6.

(3) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص72.

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر 59/34.

(5) الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم 59/5.

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي 41/3.

(7) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 85/2.

(8) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 11/6، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 421/16-422، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 614/1.

(9) المخزومي: بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وضم الزاي وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى قبيلتين، إحداهما تنسب إلى مخزوم بن عمرو، والأخرى إلى مخزوم قریش وهو مخزوم بن يقظة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب. الأنساب، السمعي 135/12.

(10) المسند، الإمام البزار 176/9 ح 3724.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، وابن خلفون⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وصح له الدارقطني⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال: "من خيار أهل مكة"⁽⁸⁾، ووصفه ابن معين مرة⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾ بأنه ليس به بأس، وقال أبو حاتم مرة: "صالح الحديث"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد علله بأنه: "لا يعلم أحدًا رواه [عن]⁽¹³⁾ عبيد بن رفاعة الزرقي إلا عبد الواحد بن أيمن"⁽¹⁴⁾ فيكون الإمام البزار حكم بذلك؛ بسبب تفرد بالحديث الذي أخرجه له؛ لهذا أنزل رتبته عن درجة الثقة، والله أعلم.

(11/11) الراوي: [عبيد الرحمن]⁽¹⁵⁾ بن فضالة بن أبي أمية، أبو أمية العدوي،

مولاهم، البصري.

عبارة الإمام: "عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ بَصْرِيٌّ، وَهُمُ إِخْوَةٌ: الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ، وَالْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، وَكُلُّهُمْ قَدْ حَدَّثَ، وَلَا بَأْسَ بِهِمْ"⁽¹⁶⁾.

(1) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 111/1، ورواية الدوري 95/3، ورواية ابن الجنيد ص373.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 19/6.

(3) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 361/8.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 671/1.

(5) اللعل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 218/15.

(6) المستدرک، الحاكم 686/1، 26/3.

(7) الثقات، ابن حبان 124/7.

(8) المرجع السابق.

(9) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص373، وإكمال تهذيب الكمال، مغطاي 361/8.

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 446/18، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 433/6.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص366.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 19/6.

(13) هذا اللفظ ساقط من المطبوع، ولا يستقيم المعنى بدونه.

(14) المسند، الإمام البزار 175/9 ح 3724.

(15) وقع في النسخة المطبوعة من مسند البزار "عبيد الله"، والصواب ما أثبتته في المتن؛ كما في كتب المتون

والتراجم.

(16) المسند، الإمام البزار 248/13 ح 6762.

قال الباحث: غفر الله للإمام البزار، إنما هو عبيد الرحمن بن فضالة وليس عبيد الله، فقد أفاد الإمام البخاري رحمه الله تعالى أن عبيد الرحمن هذا سمع بكر بن عبد الله وهو المُرَنيّ، وروى عنه مسلم بن إبراهيم⁽¹⁾، وسند الحديث الذي أخرجه الإمام البزار لعبيد الله بن فضالة يتضمن هذين الراويين ففيه أن عبيد الله هذا سمع المزني، وروى عنه مسلم بن إبراهيم⁽²⁾، وأكد كلام الإمام البخاري الإمام مسلم⁽³⁾، وينبغي الإشارة إلى أن ابن أبي حاتم نص على خطأ الإمام البخاري في تسميته لعبيد الرحمن بن فضالة، وذكر أن الصحيح عبد الرحمن، وذكر أنه سمع ذلك من أبيه⁽⁴⁾، غير أن الإمام ابن حبان فرق بينهم فقال: عبيد الرحمن وعبد الرحمن والثالث هو المبارك وكلهم إخوة⁽⁵⁾، وابن عدي سماه أيضاً عبد الرحمن، ونقل توثيقه عن الساجي، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن الإمام أحمد بن حنبل⁽⁶⁾. ومما يؤكد أن اسمه عبيد الرحمن، لا عبيدالله، أن الإمام نفسه سماه عبيد الرحمن⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: وثقه أحمد⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان⁽⁹⁾، وابن شاهين⁽¹⁰⁾ في الثقات، وقال ابن معين: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: "صدوق مقلِّ"⁽¹²⁾، وقال الهيثمي: "لم أعرفه"⁽¹³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فلأن إسناده فردّ، فأنزل الإمام رتبته، خشية أن يكون وقع التفرد من جهته، والله أعلم.

(1) التاريخ الكبير، البخاري 136/6.

(2) المسند، الإمام البزار 248/13 ح 6762.

(3) الكنى والأسماء، مسلم 84/1.

(4) بيان خطأ البخاري في تاريخه، ابن أبي حاتم ص 79.

(5) الثقات، ابن حبان 91/7.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 23/8.

(7) انظر: المسند، الإمام البزار 116/17.

(8) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبدالله 343/2، 131/3.

(9) الثقات، ابن حبان 92/7.

(10) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 147.

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 259/4.

(12) سير أعلام النبلاء، الذهبي 536/4.

(13) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 158/8.

(12/12) الراوي: عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع الحافظ أبو عثمان

الكلابي، القيسي، البصري.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "ثقة"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁵⁾، وفي قول آخر ليحيى بن معين قال: "أراه كان صدوقاً"⁽⁶⁾، وقال مرة: "صالح"⁽⁷⁾، وقال أبو داود، قال: "لا أنشط لحديثه"⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان⁽⁹⁾، وابن شاهين في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: "ثقة مشهور مُحْتَجَّ بِهِ فِي الْكُتُبِ السِّتَّةِ"⁽¹¹⁾، وفي قال مرة: "صدوق مشهور"⁽¹²⁾. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ"⁽¹³⁾، قَالَ بَنْدَارٌ: "لَوْلَا فَرْقِي مِنْ آلِ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ لَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ"⁽¹⁴⁾، ومرة قال عنه الذهبي: "الحافظ، أَحَدُ الْأَثْبَاتِ"⁽¹⁵⁾، ووافق ابن حجر ابن معين فقال: "صدوق في حفظه شيء"⁽¹⁶⁾، ووصفه ابن حجر أيضاً بالحافظ⁽¹⁷⁾، ووهمه الدارقطني في حديث فقال: "لم يتابع على ذلك"⁽¹⁸⁾، وذكره فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽¹⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

- (1) المسند، الإمام البزار 75/18 ح 9.
- (2) المسند، الإمام البزار 218/7 ح 2790.
- (3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 198/12.
- (4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 198 /12، وتذكرة الحفاظ، الذهبي 287/1.
- (5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 89/22.
- (6) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 177.
- (7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 250/6.
- (8) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني ص 117، وميزان الاعتدال، الذهبي 270/3.
- (9) الثقات، ابن حبان 481/ 8.
- (10) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 154.
- (11) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب، الذهبي ص 146.
- (12) المغني في الضعفاء، الذهبي 485/2، وميزان الاعتدال 269/3.
- (13) نقله الذهبي في المغني 485/2، ولم أقف عليه في كتب ابن أبي حاتم.
- (14) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني ص 117.
- (15) سير أعلام النبلاء، الذهبي 256/10، وانظر: تذكرة الحفاظ 287/1.
- (16) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 423.
- (17) لسان الميزان، ابن حجر 326/7.
- (18) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 175/12.
- (19) المرجع السابق 264/1، 172/2.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فيحمل على التوثيق، خصوصًا وقد وثقه في موطن، وصح له إسنادًا في موضع آخر، ويحتمل أنه سبر حديثه فوجده صحيحًا، خصوصًا وأن الإمام البزار وعمراً الكلابي بصريان، والبزار أعلم بحديث أهل بلده، وأحوال رواته. ومما يؤكد ذلك رواية جماعة من الثقات الأئمة عنه، مثل البخاري، والجوزجاني، وإسحاق بن منصور الكوسج، وأبي خيثمة زهير بن حرب، والدارمي، وعبد بن حميد، وعلي بن المدني، ومحمد بن شار ومحمد بن المثني، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم⁽¹⁾، والله أعلم.

(13/13) الراوي: مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ مَطْرِفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَارِيَةَ،
ويقال: محمد بن طريف، والأول أصح، أَبُو عَسَّانَ، التميمي، الليثي⁽²⁾، المَدَنِيُّ
الأصل، مولى بني الدليل، من أهل وادي القرى، يقال: إنه من موالى آل عمر.
عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه يزيد بن هارون⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾، والجوزجاني⁽⁸⁾،
ويعقوب بن شيبة⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والحاكم⁽¹¹⁾، وابن حجر⁽¹²⁾، وقال الذهبي: "إمام"⁽¹³⁾، وزاد

-
- (1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 88/22.
(2) الليثي: بفتح اللام وتشديدها وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطين وفي آخرها ثاء منقوطة بثلاث من فوقها، هذه النسبة إلى ليث بن كنانة، حليف بنى زهرة وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة، والمشهور بها قارظ بن شيبة الليثي. الأنساب، السمعي 241/11.
(3) المسند، الإمام البزار 251/15 ح 8712.
(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 64/4.
(5) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 100/8، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 63/4.
(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 64/4.
(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 100/8، وعلل الحديث، ابن أبي حاتم 98/2، وذكر فيه أن ابن مطرف لم يضبط سند حديثه عن عبادة في الصلوات الخمس.
(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 472/26.
(9) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 65/4.
(10) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 159.
(11) سؤالات السجزي للحاكم ص 177.
(12) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 507.
(13) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 222/2.

ابن معين: "شيخ ثبت"⁽¹⁾، وفي قول آخر لابن حجر قال: أحد العلماء الأثبات⁽²⁾، وأثنى عليه أحمد بن حنبل⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال: "كان متيقظاً يغرب"⁽⁵⁾، وقال ابن معين مرةً: "ليس به بأس"⁽⁶⁾، وكذا قال أبو داود⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وقال يحيى بن عبدالله بن بكير وأبو منصور ابن السكري: "لا بأس به"، وقال ابن الرقي: "احتملنا حديثه لأنه روى عنه الثقات"⁽⁹⁾، وقال علي بن المديني: "كان شيخاً وسطاً صالحاً"⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "لا بأس به"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأن حديثه فرد، ولم يرَ الإمام البزار في الإسناد من يمكن الحمل عليه في التفرد غيره؛ لأن رواية الإسناد جميعاً أئمة ثقات، فلهذا أنزل رتبته عن درجة الثقة إلى درجة "ليس به بأس"، وقد صرح الإمام البزار بتفردده في هذا الموطن⁽¹²⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 65/4.

(2) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر 461/9.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 100/8.

(4) الثقات، ابن حبان 426/7.

(5) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 287.

(6) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 86/1، ورواية الدارمي ص 197، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 100/8.

(7) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 280.

(8) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 65/4.

(9) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض 33/3.

(10) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص 101.

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 470/26.

(12) المسند، الإمام البزار 251/15 ح 8712.

(14/14) الراوي: مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَعْنِ بْنِ نَضْلَةَ بْنِ عمرو أبو محمد الغِفَارِيِّ⁽¹⁾، الحجازي⁽²⁾، المدني.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه الدارقطني⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، وزاد: "قليل الحديث"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات⁽⁶⁾، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽⁷⁾، وقال ابن حجر مرة: "مقبول"⁽⁸⁾، وقال ابن القطان: "لا تعرف حاله"⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة، ولا عبرة بعدم معرفة ابن القطان لحاله؛ لأن غيره عرفه، والحجة في قول من عرف؛ لأن معه زيادة علم لم يطلع عليها من جهل، وابن حجر وصفه بالمقبول، لقلّة ما يروي من الحديث، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأنه تفرد ببعض الأحاديث التي يرويها، كما صرح الإمام بتفرده في مواضع من مسنده⁽¹⁰⁾، ويحتمل أن يكون أنزل رتبته عن الثقة إلى التوسط؛ لقلّة حديثه، فلم يتهيا له أن يوثقه، والله أعلم.

(1) الغِفَارِيُّ: بكسر الغين المعجمة، وفتح الفاء، وفي آخرها الراء المهملة، هذه النسبة إلى غفار، وهو غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار. الأنساب، السمعي 63/10.

(2) الحجازي: هذه النسبة إلى الحجاز، وهي مكة، وما يتعلق بها إلى المدينة، يقال لها: الحجاز. الأنساب، السمعي 66/4.

(3) المسند، الإمام البزار 297/15 ح 8808.

(4) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 277.

(5) فتح الباري، ابن حجر 94/1.

(6) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم 344/1.

(7) الثقات، ابن حبان 490/7.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 542.

(9) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 585/3.

(10) المسند، الإمام البزار 31/15، 32، 297.

(15/15) الراوي: هَارُونُ بْنُ مُوسَى النَّحْوِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ويقال: أَبُو إِسْحَاقَ،
ويقال أَبُو مُوسَى، الْأَزْدِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْعَتَكِيُّ⁽¹⁾ مَوْلَاهُمْ، الْأَعْمُرُ، الْقَارِي.

عِبَارَةُ الْإِمَامِ: "هَارُونُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَزَادَ هَارُونُ فِي حَدِيثِهِ: "يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَيُفْطِرُ"، وَلَمْ
نَحْفَظْ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَوْ حَفِظْنَا هَذَا الْإِسْنَادَ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ الْمَعْرُوفَ"⁽²⁾.

أَقْوَالُ النِّقَادِ: وَتَقَهُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبِ الْأَصْمَعِيِّ، وَقَالَ "لَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِ سُلْطَانٌ لَضَرَبْتُهُ"⁽³⁾،
وَابْنُ مَعِينٍ⁽⁴⁾، وَأَبُو زُرْعَةَ⁽⁵⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁶⁾، وَابْنُ حَجْرٍ فَقَالَ: "ثِقَةٌ مَقْرَأٌ إِلَّا أَنَّهُ رَمِيَ بِالْقَدْرِ"⁽⁷⁾،
وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ⁽⁸⁾ وَابْنُ شَاهِينَ⁽⁹⁾ فِي الثَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِيمَنْ صَحَّتْ رَوَايَتُهُ عَنِ الثَّقَاتِ
عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ⁽¹⁰⁾، وَقَالَ شُعْبَةُ: "هَارُونُ الْأَعْمُرُ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ مَرَّةً: "مَنْ
أَصْحَابُ الْقُرْآنِ"⁽¹²⁾، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْوَرَّاقُ: "كَانَ يَهُودِيًّا، فَتَعَلَّمَ الْقِرَاءَةَ فَصَارَ مَقْرَأً"⁽¹³⁾، وَقَالَ
أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ: "حَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَعْمُرُ، وَكَانَ صَدُوقًا حَافِظًا"⁽¹⁴⁾، وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ

(1) العتكي: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح. الأنساب، السمعاني 227/9.

(2) المسند، الإمام البزار 11/9 ح 3512.

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 140، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 94/9، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 118/30، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 115/12. ومقصوده من ضربه لقوله بالقدر، والله أعلم.

(4) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدارمي ص 225، ورواية ابن الجنيدي ص 336، وسماه: "هارون المعلم"، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 94/9.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 94/9، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 118/30.

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 140.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 569.

(8) الثقات، ابن حبان 237/9.

(9) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 249.

(10) من صحت روايته عن البخاري ومسلم، الدارقطني 390/1.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 95/9.

(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 5/14.

(13) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 5/14.

(14) المرجع السابق 5/14.

علامة نبيل⁽¹⁾، وقال ابن الجزري أيضًا: "صدوق نبيل"⁽²⁾، وقال أبو داود: "كان هارون الأعور يهوديًا، فأسلم وحسن إسلامه، وحفظ القرآن وضبطه، وحفظ النحو، فناظره إنسان يومًا في مسألة، فغلبه هارون، فلم يدر المغلوب ما يصنع، فقال له: أنت كنت يهوديًا، فأسلمت. فقال له هارون: فبئس ما صنعت. قال: فغلبه أيضًا في هذا"⁽³⁾، ورماه سليمان بن حرب بالقدر⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة؛ لتوثيق أكثر النقاد له.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فسببه الزيادة التي تفرد بها هارون في حديثه وأشار إليها الإمام البزار⁽⁵⁾، والله أعلم.

(16/16) الراوي: هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، ويقال: هاشم بن هاشم بن هاشم، الزهري، المدني، القرشي، الواقصي.
عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقد ورد أن مالكا وابن أبي زائدة يرويان عنه كثيرا⁽¹³⁾، ومالك لا يروي إلا عن ثقة عنده⁽¹⁴⁾، وقال الإمام أحمد: "ليس به بأس"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، الزهري المدني، ويقال: هاشم بن هاشم بن هاشم، وهو أصح؛ لأن هاشم

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 332/2.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري 348/2.

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 5/14.

(4) انظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب النسوي 264/2.

(5) المسند، الإمام البزار 11/9.

(6) المسند، الإمام البزار 287/3.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 103/9، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي 1182/3.

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 138/30.

(9) الثقات، العجلي 324/2.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 322/2.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 570.

(12) الثقات، ابن حبان 584/7.

(13) انظر: الثقات، ابن حبان 584/7.

(14) انظر: التمهيد، ابن عبد البر 17/1، 188/13.

(15) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح 85/3، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 103/9.

بن عتبة قتل بصفين سنة سبع وثلاثين، فبيعد أن يكون صاحب الترجمة ابنه لبيد ما بين وفاتيهما⁽¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة؛ لأن جمهور النقاد على توثيقه، ولم يجرحه أحد منهم، سوى ما قاله الشافعي⁽²⁾، وهو ضعيف لمخالفته لأقوال جماهير النقاد.
وأما قول الإمام البزار: "ليس به بأس" فيحمل على قلة روايته عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، أو أنه جرى فيه الإمام أحمد بن حنبل في قوله في هاشم: "ليس به بأس"، والله أعلم.

(17/17) الراوي: هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَجَلِيُّ، الْكُوفِيُّ.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَزَادَ عَلَى سَائِرِ الرَّوَايَاتِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، فَكُتِبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به⁽⁴⁾؛ حيث أخرجاه في المتابعات في صحيحيهما⁽⁵⁾، ووثقه محمد بن سعد⁽⁶⁾، ويحيى بن معين⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁹⁾، وعثمان بن أبي شيبة⁽¹⁰⁾، وزاد ابن أبي شيبة: "صدوق ثبت"، وقال الذهبي: ثبت⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن شاهين⁽¹³⁾ في الثقات، والدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر 261/4.

(2) انظر: الأم، الشافعي 207/7.

(3) المسند، الإمام البزار 473/11 ح 5351.

(4) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 133/12.

(5) صحيح البخاري 62/2، ح 1199، صحيح مسلم 383/1، ح 538.

(6) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد 357/6.

(7) تاريخ يابن معين، رواية الدارمي ص 224، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 117/9.

(8) الثقات، العجلي 326/2.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 117/9.

(10) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 252، وإكمال تهذيب الكمال، مغطاي 133/12، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 30/11.

(11) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 335/2، وانظر: تاريخ الإسلام، الذهبي 494/10.

(12) الثقات، ابن حبان 588/7.

(13) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 252.

البخاري ومسلم⁽¹⁾، وقال البزار⁽²⁾، وأحمد بن حنبل: "صالح الحديث"⁽³⁾، وزاد البزار: "ليس بالقوي"، وقال الدارقطني⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾: "صدوق".

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أنزله عن رتبة الثقة؛ لتفرده بزيادة في الحديث لم يتابع عليها، كما صرح بذلك. ولتفرده برواية حديث في موضع آخر، لم يروه غيره⁽⁶⁾.

(18/18) الراوي: هشام بن خالد بن زيد، ويقال: ابن يزيد بن مروان أبو مروان

الشامي، الدمشقي، القرشي، السلامي⁽⁷⁾، ويقال: الأموي مولاهم⁽⁸⁾.

عبارة الإمام: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُتَابَعِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اخْتَمَلَهُ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ"⁽⁹⁾، وَذَكَرُوهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ تَفَرُّدِ هِشَامِ بْنِ خَالِدٍ بِهِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً"⁽¹⁰⁾.

(1) من صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني 394/1.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 134/12، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 30/11.

(3) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 252.

(4) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 281.

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 571.

(6) انظر: المسند، الإمام البزار 141/13، ح 6537.

(7) السلامي: بفتح السين المهملة واللام ألف المخففة وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى رجل وموضع، أما الرجل فهو منسوب إلى بنى سلامان وهو بطن من قضاة وفيهم كثرة من الصحابة فمن بعدهم، منهم خليل بن سعد السلامي من سلامان من قضاة. الأنساب، السمعي 323/7.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 57/9.

(9) من هؤلاء: إبراهيم بن الجنيد، وإسحاق بن إسماعيل البستي، والحسن بن سفيان الشيباني، والحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، وعبد الله بن سلم، وعمر بن سعيد بن سنان الطائي، وعمر بن محمد بن بجرير الهمداني، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض، ومحمد بن الحسن بن قتيبة اللخمي، ومحمد بن العباس المُرَني، ومحمد بن المعافى بن أبي حنظلة، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وغيرهم كثير.

انظر معظم هؤلاء في: الصحيح، ابن حبان 31/8.

(10) المسند، الإمام البزار 37/10 ح 4099.

أقوال النقاد: وثقه مسلمة بن القاسم، وأبو علي الجيّاني⁽¹⁾، والذهبي ووصفه بالمفتي، وقال: "من ثقات الدماشقة، لكن يروُج عليه"⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁴⁾، وابن عساكر⁽⁵⁾ وابن حجر⁽⁶⁾: "صدوق"، وذكره أبو زرعة الدمشقي في أهل الفتوى بدمشق⁽⁷⁾، وخطأه أبو حاتم في حديث⁽⁸⁾، وقال: "يقراً ما دفع إليه، ولا يميزه"⁽⁹⁾.
ووهمه الدارقطني⁽¹⁰⁾، وقال ابن كثير: "شيخ"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة يهتم.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فسببه تفرد الراوي بهذا الحديث، وعدم متابعتة عليه، كما صرح بذلك الإمام البزار⁽¹²⁾.

(19/19) الراوي: الهيثم بن حميد، أبو أحمد⁽¹³⁾، ويقال: أبو الحارث الغساني

مولاهم، الشامي، الدمشقي، الأنطاكي⁽¹⁴⁾.

عبارة الإمام: "مشهور ليس به بأس"⁽¹⁾.

(1) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 141/12.

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 336/2، وميزان الاعتدال، الذهبي 298/4، ويفسر عبارة: "يروج عليه" عبارة أبي حاتم: يقرأ ما دفع إليه ولا يميزه. انظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم 215/6.

(3) الثقات، ابن حبان 233/9.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 57/9.

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر 74/9.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 572.

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 199/30.

(8) علل الحديث، ابن أبي حاتم 103/3.

(9) المرجع السابق 215/6.

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 157/9، ح 1689.

(11) التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير 468/1.

(12) المسند، الإمام البزار 37/10.

(13) فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده العبدى ص 56.

(14) الأنطاكي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الطاء المهملة وفي آخرها الكاف، هذه النسبة الى بلدة يقال لها انطاكية وهي من أحسن البلاد في تلك الناحية وأكثرها خيراً، استولى عليها الأفرنج وهي في أيديهم الساعة وهي دار مملكتهم، والدواء المسهل الذي يقال له الأنطاكي منسوب الى هذه البلدة المعروف بالسقمونيا ولا يكون ببلدة الا بهذه البلدة. الأنساب، السمعي 371/1.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽²⁾، وابن حنبل⁽³⁾، ودحيم⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، ونعته بالقدرى، ووثقه الدارقطني⁽⁶⁾، وقال أحمد: "لا أعلم إلا خيراً"⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان⁽⁸⁾، وابن شاهين⁽⁹⁾ في الثقات، والذهبي في الحفاظ⁽¹⁰⁾، وقال دحيم، ويعقوب الفسوي، وأبو زرعة الدمشقي: "أَعْلَمُ أَهْلِ دِمَشْقَ بِحَدِيثِ مَكْحُولٍ وَأَجْمَعُهُ لِأَصْحَابِهِ"⁽¹¹⁾، وقال ابن معين أيضاً: "لا بأس به"⁽¹²⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽¹³⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽¹⁴⁾، وذكر مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْهَيْئَةَ بْنَ حُمَيْدٍ بِطَلَبِ الْعِلْمِ⁽¹⁵⁾، وقال أبو مسهر الغساني: "كان ضعيفاً قديراً"⁽¹⁶⁾، وزاد: "صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات، ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه؛ أستضعفه"⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر"⁽¹⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقه رمي القدر.

- (1) المسند، الإمام البزار 112/10 ح 4174.
- (2) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 372/30، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 92/11، وطبقات الحفاظ، السيوطي ص 125.
- (3) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 189/12.
- (4) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74.
- (5) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74.
- (6) السنن، الدارقطني 99/2.
- (7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 82/9.
- (8) الثقات، ابن حبان 235/9.
- (9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 189/12.
- (10) المغني في الضعفاء، الذهبي 716/2.
- (11) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74.
- (12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 82/9.
- (13) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74.
- (14) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي 528/1.
- (15) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص 396.
- (16) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74.
- (17) تاريخ دمشق، ابن عساكر 108/74، وانظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 372/30.
- (18) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 577.

وأما قول الإمام: "مشهور، ليس به بأس"، فيحتمل لكون أكثر النقاد على توثيقه، ويحتمل لرواية كثير من الثقات عنه مثل: أبي توبة الربيع بن نافع، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وعلي بن حُجر، والوليد بن مسلم وغيرهم، وهو أولى؛ لأن الإمام البزار وصفه بالمشهور، وهو وصف يفيد معرفته عند كثير من شيوخ زمانه وتلاميذه. ومما يؤكد أن الهيثم بن حميد لا يبلغ درجة الثقة عند الإمام البزار كونه حسن له إسنادًا في موطن آخر⁽¹⁾، والله أعلم.

(1) المسند، الإمام البزار 42/10.

المبحث الثاني

من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون، أو لا بأس بهم.

في هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به"، وخلصنا بعد دراستهم إلى أنهم صدوقون، أو لا بأس بهم. ويبلغ عدد هؤلاء الرواة 17 راويًا.

(1/20) الراوي: إسحاق بن الربيع، أبو حمزة البصري، الأُبَلِيُّ⁽¹⁾، العَطَّار.

عبارة الإمام: "رجل بصري لا بأس به"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه الهيثمي⁽³⁾، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه كان حسن الحديث"⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: "مع ضعفه، يكتب حديثه"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق تكلم فيه للقدر"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: "لا أدري كيف هو"⁽⁷⁾، وقال العقيلي: "إسحاق فيه لين"⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم...، ضعيف الحديث"⁽⁹⁾، وذكره أبو العرب⁽¹⁰⁾، وابن الجوزي⁽¹¹⁾ في الضعفاء، ووضَّعَهُ الفَلاسُ⁽¹²⁾، وابن عدي⁽¹³⁾، وزاد الفلاس: "حدث بحديث منكر عن الحسن عن عَتِيٍّ، عَنْ أَبِيٍّ، وروى أحاديث عن الحسن في التفسير حسناً"⁽¹⁴⁾، وقد سئل أبو داود عنه فَقَالَ: "قدري"⁽¹⁵⁾.

-
- (1) الأُبَلِيُّ: هذه النسبة إلى الأبلّة بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة وهي أقدم من البصرة، قيل: إنها من جنان الدنيا. الأنساب، السمعاني 98/1.
 - (2) المسند، الإمام البزار 52/9 ح 3578، 223/13 ح 6706.
 - (3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 117/5.
 - (4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 220/2.
 - (5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 547/1.
 - (6) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 101.
 - (7) العلال ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 87.
 - (8) الضعفاء الكبير، العقيلي 200/4.
 - (9) الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم 53/4.
 - (10) نقله مغلطي في إكمال تهذيب الكمال 89/2.
 - (11) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 10/1.
 - (12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 220/2.
 - (13) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 547/1.
 - (14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 220/2.
 - (15) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 126.

وَقَالَ الْفَلَّاسُ: "كَانَ شَدِيدَ الْقَوْلِ فِي الْقَدْرِ"⁽¹⁾، وقال أبو الوليد الطيالسي: ليس في مسجد الجامع ثلاثة يشتهونه⁽²⁾، وقال ابن القيسراني: "منكر الحديث"⁽³⁾.
خلاصة القول في الراوي: صدوق قَدْرِيٌّ، وكل من قدح فيه، فذلك محمولٌ على بدعته في القدر.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فمعناه في حفظه وضبطه. ويحتمل أنه توسط فيه لرواية بعض الثقات عنه، مثل حفص بن عمر الحَوْضِي، وسَلْمُ بن قتيبة، وعبد الملك بن قُرَيْبِ الأَصْمَعِي. ويحتمل أيضًا أن يكون أطلق عليه "لا بأس به"؛ لكونه بصريًّا، والإمام البزار أعلم برواة أهل بلده وحديثهم من غيره، ويحتمل لقوله في القدر، وهو أولى التفسيرات، والله أعلم.

(2/21) الراوي: زَكْرِيَّا بن يحيى بن عمارة، وقد ينسب إلى جده الأنصاري، الذَّارِع⁽⁴⁾، البصري.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁵⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان⁽⁶⁾، وابن خلفون⁽⁷⁾ في الثقات، وزاد ابن حبان: "يخطئ"⁽⁸⁾، وزاد ابن خلفون: "هو مشهور، روى عنه جماعة من أئمة أهل الحديث وحفاظه، وأرجو أن لا بأس به"⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ"⁽¹²⁾، وقد سئل أبو زرعة عنه؟ فحسن القول فيه⁽¹³⁾ وقال الذهبي أيضًا: "جائز الحديث"⁽¹⁴⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 548/1.

(2) انظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب النسوي 234/3.

(3) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني 1860/4، 2151.

(4) الذَّارِع: بفتح الذاال المشددة المنقوطة والراء المهملة بعد الألف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى

الذرع للثياب والأرض. الأنساب، السمعاني 6/1.

(5) المسند، الإمام البزار 59/13 ح 6385.

(6) الثقات، ابن حبان 334/6، ومشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 256.

(7) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 72/5.

(8) الثقات، ابن حبان 334/6.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 72/5.

(10) ميزان الاعتدال، الذهبي 75/2.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 216.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 601/3.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 601/3.

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي 240/1، وميزان الاعتدال، الذهبي 75/2.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، وأحاديثه أكثرها صحيحة يتابع عليها، ولم يتفرد إلا بالقليل جداً منها.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحتمل أنه تأثر فيه بقول شيخه أبي حاتم، فتوسط في تعديله، ولم يضعفه، ويحتمل لكونه بصرياً، والإمام البزار أعلم بشيوخ بلده، ورواته من غيره، ويحتمل أن يكون تتبع مروياته فوجده يتابع على أكثرها، خاصة وأنه لم يضعفه أو يتركه أحد، فضلاً عن رواية بعض الأئمة الكبار عنه، مثل: علي بن المديني، ونصر بن علي الجهضمي، ويحيى بن معين⁽¹⁾، والله أعلم.

(3/22) الراوي: زياد بن عبد الله النميري⁽²⁾، البصري.

عبارة الإمام: "ليس به بأس، حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَلَوْ عَرَفْنَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَنْ غَيْرِ زَائِدَةَ لَحَدَّثْنَا بِهَا عَنْهُ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان⁽⁴⁾، وابن شاهين⁽⁵⁾، وابن خلفون⁽⁶⁾ في الثقات، وقال الذهبي: "وثق"⁽⁷⁾، وزاد ابن حبان: "يخطئ، وكان من العباد"⁽⁸⁾، وذكره في المجروحين أيضاً⁽⁹⁾، وقال: "منكر الحديث يروي عن أشياء [...]"⁽¹⁰⁾ لا تشبه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به تركه يحيى بن معين. سَمِعْتُ الْحَنْبَلِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ زُهَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: عَنْ زِيَادِ النَّمَيْرِيِّ، فَقَالَ: لَا شَيْءَ"، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "لا بأس به"⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "ليس به بأس، قيل له: هو زياد أبو عمار؟ قال: لا، حديث أبي عمار ليس بشيء"⁽¹²⁾،

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 381/9.

(2) النميري: بضم النون وفتح الميم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى بنى نمير، وهو

نمير بن عامر بن صعصعة. الأنساب، السمعاني 185/13.

(3) المسند، الإمام البزار 119/13، ح 6500.

(4) الثقات، ابن حبان 255/4.

(5) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 92.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 116/5.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 411/1.

(8) الثقات، ابن حبان 256/4.

(9) المجروحين، ابن حبان 306/1.

(10) في المطبوع بياض لا كلام فيه.

(11) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 124/2.

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 95/4.

وقال مرة: "في حديثه ضعف"⁽¹⁾، وقال ابنُ عدي: "الذي ذكرت له من الحديث: من يرويه عنه فيه طعن، والبلاء منهم لا منه، وعندني: إذا روى عن زياد النميري ثقة، فلا بأس بحديثه"⁽²⁾، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"⁽³⁾، وقال ابن مليكة: "لو أنه عندي لضربت رأسه هنا بهذه الخشبة"⁽⁴⁾، وذكره العقيلي، وأبو العرب⁽⁵⁾، وابن شاهين⁽⁶⁾ في الضعفاء، وضعفه ابن معين⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، وابن الجارود⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: لا بأس به في نفسه، ولكن الرواة عنه جماعة منهم من الضعفاء، فابتلي في حديثه بهم، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحمل على أنه لا يرى فيه الضعف، بل يذهب إلى أن الضعف في حديثه جاء من قبل تلاميذه الذين رووا عنه، وقد أشار إلى ذلك، فقال: "لو عرفنا هذه الأحاديث -يعني أحاديث زياد النميري- عن غير زائدة -يعني ابن أبي الوراق تلميذ زياد النميري- لحدثنا بها عنه -يعني عن غير زائدة-" والله أعلم.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 4/129.

(2) المرجع السابق 4/130.

(3) السنن، الدارقطني 3/165.

(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 3/44.

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 5/116، قلت: لم أقف على ترجمة مفردة لزياد في ضعفاء العقيلي، بل ورد ذكره في ترجمة زائدة بن أبي الوراق.

(6) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص93.

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 4/105، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 3/536.

(8) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني ص176.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 5/116.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 1/411، والمغني في الضعفاء، الذهبي 1/243.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص220.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 3/536.

(4/23) الراوي: سعيد بن سويد الكلبي⁽¹⁾، الشامي⁽²⁾.

عبارة الإمام: "رجل من أهل الشام، ليس به بأس"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال البخاري: "لم يصح حديثه"⁽⁵⁾، وخالفه ابن حبان⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، فصحاه⁽⁸⁾، وقال: "لا يتابع في حديثه"⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "ما علمت فيه جربة"⁽¹⁰⁾. والجربة: جادة الطريق ووسطه⁽¹¹⁾. والمعنى من الجد، وهو التعديل، أو التعديل المتوسط، والمراد: ما علمت فيه تعديلاً، والله أعلم.

خلاصة القول في الراوي: ليس به بأس، وأما قول البخاري فهو في حديثه المذكور، لا في غيره، وقد تفرد بروايته.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فهو محمول على الخلاف في سنده المذكور، فقد وقعت رواية سعيد بن سويد، مرة عن عبد الأعلى بن هلال، عن العرياض بن سارية، ومرة عن العرياض من غير وساطة عبد الأعلى، فلما لم يجد الإمام البزار أحدًا في الإسناد يعلق عليه ذلك الخلاف، أشار إلى وقوعه من سعيد، فأنزل رتبته عن درجة الثقة، إلى درجة "لا بأس به"، خاصة وأن سعيدًا قد تفرد بالحديث، فلم يتابع عليه، والله أعلم.

قال الباحث: لم يصب الإمام البزار -على جلالته وتقدمه وعلمه- في ذلك؛ لأن الحديث أخذه عن سعيد رجلان، أحدهما معاوية بن صالح الحضرمي -وهو صدوق حسن الحديث، لا ينزل حديثه عن درجة الحسن بحال، إلا أن يروى حديثًا يتأكد وقوع الوهم فيه من قبله، فيرد بعينه، دون غيره من أحاديثه- عن سعيد، عن عبد الأعلى، عن العرياض، وخالفه أبو بكر بن عبد

(1) الكلبي: هذه النسبة إلى قبائل، منها كلب اليمن، وزيد وجبله. الأنساب، للسمعاني 130/11.

(2) التاريخ الكبير، البخاري 476/3.

(3) المسند، الإمام البزار 135/10 ح 4199.

(4) الثقات، ابن حبان 361/6.

(5) يعني الذي رواه معاوية عنه مرفوعاً: "إني عبد الله وخاتم النبيين في أم الكتاب، وآدم منجدل في طينته".

(6) صحيح ابن حبان 312/14، ح 6404.

(7) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 453/2، 656، ح 3566، 4175. قال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرج".

(8) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر 584/1.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 467/4.

(10) تاريخ الإسلام، الذهبي 368/7.

(11) تاج العروس، الزبيدي 452/5.

الله بن أبي مريم- وهو ضعيف، خالف الإمام البزار النقاد فوثقه⁽¹⁾ - عن سعيد، عن العرياض، من غير وساطة عبد الأعلى، فتبين بهذا أن الحمل في الإسناد ليس على سعيد بن سويد، بل على تلميذه أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، والله أعلم.

(5/24) الراوي: سَعِيدُ بنِ عُبَيْدِ الهُنَائِي⁽²⁾، البَصْرِي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان⁽⁵⁾، وابن شاهين⁽⁶⁾، وابن خلفون⁽⁷⁾ في الثقات، ووافق ابن حجر⁽⁸⁾ الإمام البزار، وكذلك البرقي⁽⁹⁾، فقالوا: "لا بأس به"، وقال الدارقطني: "صالح"⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أنزل رتبته عن الثقة إلى التوسط في تعديله؛ لتفرده برواية أحاديثه التي يرويها كما صرح بذلك⁽¹²⁾، فلم يتابع عليها، ولا يمكن الحمل على غيره فيها؛ ولم يضعفه - رغم تفرده - لكونه بصرياً، والإمام أعلم برواة بلده من غيره، ولرواية جماعة من الصدوقين والثقات عنه، مثل: أبي قتيبة الشَّعْبَرِي سلم بن قتيبة، وعبدالصمد بن عبد الوارث، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وأبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله مولى بني هاشم⁽¹³⁾، والله أعلم.

(1) المسند، الإمام البزار 62/10، ح 4125.

(2) الهُنَائِي: بضم الهاء، وفتح النون، هذه النسبة إلى هناة بن مالك بن فهم. الأنساب، السمعاني 429/13.

(3) المسند، الإمام البزار 247/13 ح 6760.

(4) تاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان ص 64، وتاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 97، 99.

(5) الثقات، ابن حبان 352/6.

(6) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 97، 99.

(7) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 328/5.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 239.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 328/5.

(10) سؤالات أبي بكر البرقاني، الدارقطني ص 33.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 47/4.

(12) المسند، الإمام البزار 247/13، 258/16.

(13) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 550/10.

(6/25) الراوي: سلم بن بشير، الخراساني⁽¹⁾، القيسي⁽²⁾، البصري.

عبارة الإمام: "بصري لا بأس به"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان⁽⁴⁾، وابن شاهين⁽⁵⁾ في الثقات، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "مجهول"⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: "هو الذي يروي عن أبي هريرة ولم يره، بينه وبينه عكرمة"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ليس به بأس، ولا يضر قول من وصفه بالجهالة؛ لأن من عرفه حجة على من لم يعرفه.

أما قول الإمام: "لا بأس به"، فقد وافق فيه ابن معين، وأحاديثه بعضها يتابع عليها وبعضها أفراد غرائب، لكن في أسانيدنا دونه من يمكن الحمل عليه فيها، ولعل الإمام البزار، وصفه بالتعديل المتوسط لأن بعض ما يرويه غرائب، فقد أخرج له حديثاً واحداً لم يتابع عليه، لكن رواه عنه متروك الحديث وهو يوسف بن خالد السمطي، فالحمل عليه في هذا الحديث، والبزار بصري، فهو أعلم بالبصريين وحديثهم من غيره، والله أعلم.

(1) الخراساني: بضم الخاء المعجمة، وفتح الراء والسين المهملتين، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى خراسان وهي بلاد كبيرة، فأهل العراق يظنون أن من الري إلى مطلع الشمس خراسان، وبعضهم يقولون: إذا جاوزت حد سواد العراق، وهو جبل حلوان، فهو أول حد خراسان إلى مطلع الشمس، وهو اسم مركب بالعجمية، ومعناه بالعربية موضع طلوع الشمس؛ لأن خور بالعجمية الدرية اسم الشمس، وأسان موضع الشيء ومكانه، وقال القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري: إن خراسان أصل هذه الكلمة خورآسان - يعني كل بالرفاهية - والصحيح هو الأول. الأنساب، السمعاني 70/5.

(2) القيسي: بفتح القاف، وسكون الياء، وكسر السين، هذه النسبة إلى جماعة اسمهم قيس. الأنساب، للسمعاني 538/10.

(3) المسند، الإمام البزار 33/9 ح 3548.

(4) الثقات، ابن حبان 334/43، 420/6.

(5) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 103.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 266/4.

(7) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر 1/ 564.

(8) الثقات، ابن حبان 420/6.

(7/26) الراوي: العباس بن عبد الرحمن بن الوليد بن نجيح، أبو الحارث
الدمشقي.

عبارة الإمام: "ليس بأس به"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: روى عنه أبو حاتم الرازي، وقال: "صدوق"⁽²⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس بأس به"، فلرواية بعض الثقات والأئمة عنه، كأبي حاتم الرازي، وأبي
عبد الملك البُسرِي، وعبد السلام بن عتيق، وأبي القاسم يزيد بن محمد⁽³⁾. ويحتمل أنه توسط
فيه؛ لأن حديثه في إسناده من يمكن الحمل عليه غيره⁽⁴⁾. والله أعلم.

(8/27) الراوي: عبد العزيز بن السري البصري، الناقد⁽⁵⁾، ويقال: الناقد.

عبارة الإمام: "مَشْهُورٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: روى عنه أبو داود⁽⁷⁾ وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده⁽⁸⁾، فقد قال عن سَوَّار
بن سهل: "لو لم أثق به ما رويت عنه"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: حديث عبد العزيز في سنن أبي داود تابعة عليه الحميدي عبد الله بن الزبير وهو
ثقة حافظ، متابعة قاصرة⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

(1) المسند، الإمام البزار 19/10 ح 4081.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 6/211.

(3) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر 26/272.

(4) مثل: بكر بن عبد العزيز، فقد قال فيه: ليس بمعروف بالنقل. المسند، البزار 19/10، وسليمان بن أبي
كريمة الضعيف.

(5) الناقد: بفتح النون بعدها الألف والقاف المكسورة وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى نقط
المصاحف، ويقال له "النقاط". الأنساب، السمعاني 13/17.

(6) المسند، الإمام البزار 13/2015 ح 6692.

(7) سنن أبي داود 2/110، ح 1603.

(8) انظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 3/466، والإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد
2/422.

(9) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني ص 185.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 357.

(11) انظر: سنن الدارقطني 3/49، ح 2045.

وأما قول الإمام: مشهور ليس به بأس، فلأنه بصري، والإمام البزار بصري، فهو أعلم بأهل بلده من غيره. ويحتمل أن يكون ذلك لرواية بعض الأئمة والثقات عنه مثل: إبراهيم بن سعيد الجوهري، والعباس بن محد الدوري، ومحمد بن صالح البغدادي المعروف بكَيْلَجَة، وأبي داود السجستاني⁽¹⁾، وأما قول ابن حجر في عبد العزيز: "مقبول" فلقلة حديثه، والله أعلم.

(9/28) الراوي: عبد القاهر بن شعيب بن الحَبَاب أبو سعيد المَعُولِي⁽²⁾، البصري، الأَزْدِي⁽³⁾.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "وثق"⁽⁶⁾، وسئل صالح بن محمد الحافظ عن عبد القاهر بن شعيب؟ فقال: "لا بأس به"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "لا بأس به"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: لا بأس به؛ لكون أكثر النقاد على ذكره في مرتبة التعديل المتوسطة.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحتمل أن يراد به متابعة عبد القاهر على بعض حديثه، أو معناه رواية بعض الأئمة والثقات عنه، مثل⁽⁹⁾: زيد بن أكرم الطائي، ونصر بن علي الجهضمي، ويزيد بن سنان بن يزيد البصري، لا الرَّهَآوي فإنه ضعيف، أو أنه وجد في أسانيدہ التي يرويها من يمكن الحمل عليهم غيره من شيوخه، مثل: صالح بن أبي الأخضر، وسليمان بن أرقم، وغيرهما، والله أعلم.

-
- (1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 141/18.
 - (2) المَعُولِي: بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وفتح الواو، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى مَعُولَة، وهو بطن من الأزد يقال له: المعاول. الأنساب، السمعاني 358/12.
 - (3) الأَزْدِي: هذه النسبة إلى أَزْدٍ شَنْوَةَ: بفتح الألف، وسكون الزاي، وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. الأنساب، السمعاني 180/1.
 - (4) المسند، الإمام البزار 10/9 ح 3510.
 - (5) الثقات، ابن حبان 392/8.
 - (6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 660/1.
 - (7) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 285/8.
 - (8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 360.
 - (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 235-234/18.

(10/29) الراوي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ، أَبُو حَفْصٍ⁽¹⁾، الْأَرْطَبَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "بصري ليس به بأس"⁽²⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان⁽³⁾، وابن شاهين⁽⁴⁾ في الثقات، وصحح الحاكم حديثه⁽⁵⁾، وقال الإمام أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽⁷⁾، وقال الذهبي: "فيه ضعف يسير"⁽⁸⁾، وأنكر أبو خيثمة زهير بن حرب على ابنه أحمد رواية حديث الأربطاني⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد وافق فيه أقوال من سبقه من النقاد كأحمد بن حنبل، ومن تبعه كابن حجر، والبزار أعلم بحديث البصريين ورواتهم من غيره، ويظهر لي أن الإمام البزار أنزل رتبته عن درجة الثقة؛ لما في سند حديثه من المقال بينه وبين النبي ﷺ، والله أعلم.

(1) وقع في علل الدارقطني أن كنيته أبو محمد، والصواب أبو حفص، كما في المتن، والله أعلم.

(2) المسند، الإمام البزار 124/9 ح 3673.

(3) الثقات، ابن حبان 30/7.

(4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 126.

(5) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 273/2.

(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبدالله 359/2، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 36/5.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 300.

(8) تاريخ الإسلام، الذهبي 208/12.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 425/14، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 189/5. والكلام ليس

في النسخة المطبوعة من تاريخ ابن أبي خيثمة.

(11/30) الراوي: عطية بن قيس، أبو يحيى، الكلابي، ويقال: الكلاعي⁽¹⁾، الحمصي، الدمشقي، الشامي، العامري مولاهم.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽²⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وفي المشاهير⁽⁴⁾، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽⁵⁾، ونقل ابن الملقن توثيقه عن المزي⁽⁶⁾، وقال الهيثمي: "فيه كلام كثير، وقد وثق"⁽⁷⁾، ووثقه البوصيري⁽⁸⁾، وابن الجزري⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"⁽¹¹⁾، وقال ابن سعد: "كان معروفاً وله أحاديث"⁽¹²⁾، وقال يحيى بن معين: إن عطية بن قيس، وعبد الله بن عامر اليحصبي كانا عالمي جند دمشق، يُقرئان الناس القرآن⁽¹³⁾، وقال ابن الجوزي: "من أهل القرآن والفضل"⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: "قرأ القرآن على أم الدرداء، وكانوا يصلحون مصاحفهم على قراءته"⁽¹⁵⁾، وقال سعيد بن عبد العزيز التتوخي: "لم يكن أحد من الناس يطمع أن يفتح في مجلس عطية بن قيس شيئاً من ذكر الدنيا"⁽¹⁶⁾.

(1) الكلاعي: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها "كلاع" نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص، والمشهور بالنسبة إليها عبد الله بن خالد بن معدان الكلاعي، من أهل الشام. الأنساب، السمعاني 186/11.

(2) المسند، الإمام البزار 40/10 ح 4101.

(3) الثقات، ابن حبان 260/5.

(4) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 185.

(5) من صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم 286/1، 196/2.

(6) البدر المنير، ابن الملقن 297/8.

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 17/4.

(8) إتحاف الخيرة المهرة، البوصيري 300/1.

(9) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري 513/1.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 393.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 384/6.

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 154/20، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 228/7.

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 154/20.

(14) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي 219/7.

(15) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 27/2.

(16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 155/20.

خلاصة القول في الرواي: ثقة في القراءة، صدوق في الحديث، وقد تتبعت حديثه، فألفيته يتابع على أكثره، وينفرد بالقليل منه فلا يتابع عليه.

وأما قول الإمام: "ليس بأس به"، فسببه أن الحديث الذي رواه رُفَعُهُ منكر، مع أن في إسناده راويين آخرين يمكن الحمل عليهما فيه، أحدهما أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الضعيف، لكن الإمام لم يحمل عليه لأنه وثقه. والآخر سويد بن سعيد، ولم يتكلم فيه الإمام، مع أنه كان يتلقن بسبب تقدم العمر، لهذا حطَّ من رتبة عطية بن قيس، فأنزله عن مرتبة الثقة، والله أعلم.

(12/31) الراوي: عمر بن محمد بن عمر بن معدان، البصري، الأزدي.

عبارة الإمام: "بَصْرِيٌّ لَا بَأْسَ بِهِ"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، ونسبه إلى جد أبيه، فقال: عمر بن معدان⁽³⁾، وقال الهيثمي: "واهي الحديث"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فلأن حديثه تفرد به، وأمكن الحمل فيه على عبد الله بن أبي القلوص، فإنه مجهول، لم أجد فيه كلاماً لأحد إلا ذكر ابن حبان له في الثقات⁽⁵⁾، وتفرد بالرواية عنه عمران القصير. ثم إن البزار بصري، وعمر بن محمد بن عمر بن معدان بصري، فهو أعلم برواة بلده وأحاديثهم من غيره، والله أعلم.

(13/32) الراوي: عمرو بن حُمَرَان، أبو النضر البصري.

عبارة الإمام: "لم يكن به بأس، وقد روي نحو كلامه عن عمران من غير وجه، بألفاظ مختلفة"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: سئل أبو زرعة الرازي عن عمرو بن حمران وعمر بن هارون أيهما أحب إليه؟ فقال: "عمرو أحاديثه ليس فيها شيء"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، تتبعت أحاديثه فوجدته يتابع على أكثرها.

(1) المسند، الإمام البزار 37/9 ح 3555.

(2) الثقات، ابن حبان 443/8.

(3) المرجع السابق 443/8.

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 19/1.

(5) الثقات، ابن حبان 48/7.

(6) المسند، الإمام البزار 384/7.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 227/6.

(8) المرجع السابق 227/6.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فيحتمل أن يراد به متابعتة على أكثر رواياته، ويحتمل ذلك؛ لاختلاف ألفاظ روايته عن ألفاظ غيره، ممن أخذوا الحديث عن عمران، كما صرح به الإمام البزار⁽¹⁾، والله أعلم.

(14/33) الرواي: كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ، المازني⁽²⁾، البصري، ويقال الأزدي⁽³⁾.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُ"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: قال ابن سعد: "ثقة إن شاء الله"⁽⁵⁾، ووثقه ابن معين⁽⁶⁾، وقال مرة: "صالح"⁽⁷⁾، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽⁸⁾، وقال مرة: "ليس بالقوي"، ولم يَرِ بأساً بما يحدث عنه حماد بن زيد وضرباؤه⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: "ليس في حديثه شيء من المنكر، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة"⁽¹¹⁾، وقال الساجي: "صدوق، وفيه بعض الضعف، ليس بذاك، ويحتمل لصدقه"⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"⁽¹³⁾، وقال الإمام أحمد: "صالح.. قد روى عنه الناس واحتملوه"⁽¹⁴⁾. وقال مرة: "صالح الحديث"⁽¹⁵⁾. وقال أخرى: "هو ممن يُكْتَبُ حديثُهُ وَيُسْتَهَي" ⁽¹⁶⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 384/7.

(2) المازني: هذه النسبة إلى قبيلة مازن، ومازن: بيضة النملة، وهي من تميم، يقال لها: مازن بن عمرو بن تميم، منهم الأعشى المازني، واسمه عبد الله بن الأعور، وهو من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام. الأنساب، للسمعاني 21/12.

(3) الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوءة بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. الأنساب، للسمعاني 180/1.

(4) المسند، الإمام البزار 46/9 ح 3566.

(5) الطبقات الكبرى، ابن سعد 180/7.

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 196.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 153/7.

(8) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني 306/1، 211/2.

(9) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص 86.

(10) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص 156.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 210/7.

(12) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب 419/8.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 459.

(14) العلل، ومعرفة الرجال، ابن حنبل، رواية عبد الله 416/1، وانظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 153/7.

(15) المرجع نفسه 378/2.

(16) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 194، وعزاه لرواية أبي بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل، ولم أقف عليه في المطبوع منه.

ولَيْتَهُ أَبُو زُرْعَةَ⁽¹⁾، وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل أن يحيى القطان تركه، وأن ابن مهدي حدث عنه⁽²⁾، ووصفه ابن حبان بكثرة الخطأ على قلة روايته، وبأنه يروي عن المشاهير مناكير، حتى خرج بها عن حد الاحتجاج، إلا فيما وافق الثقات⁽³⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽⁴⁾، وضعفه مرة⁽⁵⁾، وقال ابن معين: "ليس بشيء"⁽⁶⁾، وعلق الحاكم على قول ابن معين هذا، فذكر أنه يقوله في الراوي لقلة حديثه⁽⁷⁾، وضعفه ابن حزم جداً⁽⁸⁾، وقال مرة: "لا شيء"⁽⁹⁾. وقال الخزرجي: له في الكتب ثلاثة أحاديث⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق في رواية البصريين عنه، كحماد بن زيد وأضرابه، ويؤيد هذا قلة روايته؛ فإنها مظنة ضبطه لما يرويه. وأما من جرحه في روايته فلم يصب؛ لأن وقوع الضعف في حديثه من جهة من يروي عنه، كأبان بن طارق المجهول الحال⁽¹¹⁾، والحارث بن نبهان المتروك⁽¹²⁾، وحفص بن سليمان الأسدي الغاضري المتروك الحديث مع إمامته في القراءة⁽¹³⁾.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فمعناه قبوله، وعدم رده، أو تركه، إذ الصواب تعديله، لا جرحه. وقد صرح الإمام البزار بأن قوله في كثير؛ لرواية الثقات عنه كحماد بن زيد وأقرانه، مثل بشر بن المفضل، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث بن سعيد، وهشام بن حسان، وغيرهم. ويحتمل أنه توسط في تعديله؛ لأن له متابعات على بعض ما يروي من الحديث، أو لكونه بصرياً، والبزار أعلم بالبصريين من غيره، والله أعلم.

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 153/7.

(2) الضعفاء الكبير، العقيلي 6/4.

(3) المجروحين، ابن حبان 223/2.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 208/7.

(5) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 89.

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 212/4.

(7) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب 419/8، وانظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 228/3.

(8) المحلى بالآثار، ابن حزم 327/1.

(9) المرجع نفسه 302/8.

(10) خلاصة تهذيب التهذيب الكمال، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير ص 320.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 87.

(12) المرجع نفسه، ص 132، رقم 1051.

(13) المرجع نفسه، ص 164، رقم 1405.

(15/34) الراوي: محمد بن مِرْدَاس أبو عبد الله الأنصاري، البصري.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ صَدُوقٌ"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وزاد: مستقيم الحديث، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽³⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: "مجهول"⁽⁵⁾، وذكر صاحب الميزان أنه روى عن خارجة بن مصعب خبراً باطلاً، وذكر أن الآفة فيه من شيخه⁽⁶⁾، وقال مرة: "شويخ مجهول"⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأنه شيخه، وهو أعلم به، لا سيما وقد روى عنه ما يقارب ثلاثين رواية، يضاف إلى ذلك أن ابن مرداس بصري، والإمام البزار بصري لم يرتحل من البصرة إلا في آخر سنوات عمره، وهذا يشعر بملازمته له، والله أعلم

(16/35) الراوي: منصور بن أبي الأسود، يقال: اسم أبيه حازم، اللّيثي⁽⁸⁾

مولاهم، الكوفي.

عبارة الإمام: "منصور بن الأسود ليس به بأس، شيخ من أهل الكوفة"⁽⁹⁾، وفي قول آخر له: "عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ كَانَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِمَّنْ يُعْلِظُ فِي النَّشِيعِ، وَكَذَلِكَ مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَمُسْلِمٌ فَكَانَ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُهُمْ، وَأَحْسَبُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ هَذَا الْكَلَامِ"⁽¹⁰⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 504/13 ح 7334.

(2) الثقات، ابن حبان 107/9.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 505.

(4) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 98/3.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 97/8.

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر 434/9.

(7) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 373.

(8) اللّيثي: بفتح اللام وتشديدها، وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين، وفي آخرها ثاء منقوطة بثلاث من فوقها. هذه النسبة إلى ليث بن كنانة، حليف بنى زهرة، وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة. الأنساب، السمعي 241/11.

(9) المسند، الإمام البزار 328/4 ح 1520.

(10) المسند، الإمام البزار 31/5 ح 1590.

أقوال النقاد: وثقه يحيى بن معين⁽¹⁾، وفي رواية قال: "ليس به بأس، كان من الشيعة الكبار"⁽²⁾، وذكره ابن حبان⁽³⁾، وابن شاهين⁽⁴⁾ في الثقات، وخرج الحاكم حديثه في صحيحه⁽⁵⁾، وكذلك أبو علي الطوسي⁽⁶⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه"⁽⁸⁾، وقال الذهبي: "صدوق شيعي"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالتشيع"⁽¹⁰⁾، وقال ابن سعد: "كان تاجراً وكان كثير الحديث"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق رمي بالتشيع، أو لا بأس به، كما حكم عليه النسائي والإمام البزار.

أما قول الإمام: "ليس به بأس" فيظهر أنه توسط فيه؛ لما رمي به منصور من التعصب في التشيع، فقد وصفه بأنه يغلظ في تشيعه؛ لا لضعف في حفظه وضبطه. كما يحتمل أن يكون حكمه على منصور مبنياً على رواية بعض الأئمة الثقات الكبار عنه، مثل: سعدويه سعيد بن سليمان الواسطي، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومعن بين عيسى القزاز⁽¹²⁾، وغيرهم، والله أعلم.

(17/36) الراوي: منصور بن عكرمة، أبو عكرمة الكلابي، البصري.

عبارة الإمام: "ليس به بأس، رجلٌ من أهل البصرة، انتقل إلى واسط، وأقام بها حتى مات"⁽¹³⁾.

-
- (1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 272/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 170/8.
 - (2) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 330، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 519/28.
 - (3) الثقات، ابن حبان 475/7.
 - (4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 217.
 - (5) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 40/3.
 - (6) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 366/11.
 - (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 519/28.
 - (8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 170/8.
 - (9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 296/2.
 - (10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 546.
 - (11) الطبقات الكبرى، ابن سعد 357/6.
 - (12) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 518/28.
 - (13) المسند، الإمام البزار 184/13 ح 6663.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ ليس بالمشهور، محله الصدق، وأحاديثه مستقيمة"⁽²⁾، وقال الذهبي: "بصري مقل"⁽³⁾.
خلاصة القول في الراوي: صدوق.
وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد وافق فيه قول غيره من النقاد، ويظهر أنه توسط فيه؛ لقلة أحاديثه، ولتفرده بها، كما صرح بذلك في غير موطن⁽⁴⁾، فلم ينتهياً له توثيقه. ولم يضعفه على تفرده؛ لأنه قد توبع في بعض حديثه⁽⁵⁾، والله أعلم.

(1) الثقات، ابن حبان 171/9.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 176/8.

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي 404/14.

(4) المسند، الإمام البزار 200/13، 246/17، 248.

(5) المسند، الإمام البزار 242/17.

المبحث الثالث

من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون لهم علة.

وفي هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"،

وخلصنا بعد دراستهم إلى أنهم صدوقون لهم علة، وقد بلغ عدد هؤلاء الرواة 20 راوياً.

(1/37) الراوي: إبراهيم بن [عبد الملك]⁽¹⁾، القنَادُ⁽²⁾، أبو إسماعيل، البصري، الشيباني.

عبارة الإمام: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَ عَنْهُ عَقَّانُ وَعَيْرُهُ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وزاد: "يخطيء"، وقال النسائي: "لا بأس به"⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق في حفظه شيء"⁽⁷⁾، وألمح أبو زرعة إلى خطئه⁽⁸⁾، ووصفه الدارقطني بالوهم⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "له أوهام"⁽¹⁰⁾، وذكره أبو القاسم البلخي⁽¹¹⁾، والعقيلي⁽¹²⁾، وأبو العرب⁽¹³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء⁽¹⁴⁾، وضعفه ابن

(1) وقع في المسند إبراهيم بن سليمان، والصواب ما أثبتته في المتن: إبراهيم بن عبد الملك، لما ورد في رواية الطبراني في المعجم الأوسط 282/1، ح 922، والعقيلي في الضعفاء الكبير 57/1، ولا يوجد من يوصف بالنقاد ممن اسمه إبراهيم إلا ابن عبد الملك، وأما إبراهيم بن سليمان فهون المؤدّب. ويظهر أنّ هذا الخطأ وقع إما من المحققين، وإما من النسخ، وإما من البزار نفسه، والله أعلم بالصواب.

(2) القنَاد: بفتح القاف والنون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى من يبيع القند- وهو السكر. الأنساب، السمعاني 488/10.

(3) المسند، الإمام البزار 442/13 ح 7201.

(4) الثقات، ابن حبان 26/6.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 140/2.

(6) تاريخ الإسلام، الذهبي 413/11.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 91.

(8) علل الحديث، ابن أبي حاتم 398/1.

(9) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 131/12.

(10) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 17، وانظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي ص 32.

(11) انظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطي 248/1.

(12) الضعفاء الكبير، العقيلي 57/1.

(13) انظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطي 248/1.

(14) الضعفاء، الأصبهاني ص 57.

معين⁽¹⁾، وابن المديني⁽²⁾، وزاد العقيلي: "يهم في الحديث"، ونقل الذهبي أن الساجي ضعفه بلا مستند⁽³⁾.

خلاصة القول في الرواي: صدوق له أوهام.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"؛ لتفرده بالحديثين اللذين رواهما له الإمام البزار، كما صرح به في المسند⁽⁴⁾؛ لذلك أنزله عن رتبة الثقة إلى رتبة "لا بأس به"، ولم يضعفه رغم تفرده؛ لرواية جماعة من الأئمة الثقات عنه، مثل: حفص بن عمر الحَوْضِي، ومحمد بن سليمان لُوَيْن، ويحيى بن دُرُست، وأبي كامل الجَحْدَرِي⁽⁵⁾، والله أعلم.

(2/38) الراوي: بَكَارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وقيل: ابن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽⁶⁾، ومرة قال: "ضعيف"⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال ابن معين: "صالح"⁽⁹⁾، وقال البخاري⁽¹⁰⁾، والترمذي⁽¹¹⁾: "مقارب الحديث"، وقال الحاكم: "صدوق عند الأئمة، وصح له"⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"⁽¹³⁾، وقال أبو عمر بن عبد البر: "يختلفون فيه"⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: "حَدَّثَ عَنْهُ مِنَ الثَّقَاتِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ كَأَبِي عَاصِمٍ، وَغَيْرِهِ"⁽¹⁵⁾، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مِنْ

(1) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 247/1.

(2) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص 50-51.

(3) ميزان الاعتدال، الذهبي 47/1.

(4) المسند، الإمام البزار 442/13.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 36/33.

(6) المسند، الإمام البزار 133/9 ح 3687.

(7) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب 479/1.

(8) الثقات، ابن حبان 107/6.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 408/2، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 217/2.

(10) العلل الكبير، الترمذي ص 393.

(11) السنن، الترمذي 141/4.

(12) المستدرک، الحاكم 411/1، وانظر: 172، 323/4.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 126.

(14) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 11/3.

(15) تهذيب التهذيب، ابن حجر 478/1.

جُمْلَةَ الضُّعْفَاءِ الَّذِينَ يَكْتُبُ حَدِيثَهُمْ⁽¹⁾، وذكره الساجي⁽²⁾، وأبو العرب⁽³⁾، وابن الجوزي⁽⁴⁾ في الضعفاء، وقال الذهبي: "ضعف"⁽⁵⁾، وقال ابن رجب: "فيه ضعف"⁽⁶⁾، وضعفه الفسوي⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾ في قول له، وقال الذهبي أيضاً: "فيه لين"⁽⁹⁾، وقال العقيلي: يحدث عن عمته [كَيْسَةَ]⁽¹⁰⁾ في الحجامة ولا يتابع عليه⁽¹¹⁾، وقال ابن معين أيضاً⁽¹²⁾، وابن الجارود⁽¹³⁾: "ليس حديثه بشيء"، وقال أبو داود: "ليس بذلك"⁽¹⁴⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: "ليس بقوي"⁽¹⁵⁾، وقال ابن القيسراني: "لا شيء في الحديث"⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه لين.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد توسط فيه؛ لكونه بصرياً، وهو أعلم برواة بلده، ويحتمل أن يكون ذلك لرواية بعض الثقات عنه، مثل أحمد: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وحامد بن عمر بن حفص البكرائي، والضحاك بن مَخْلَد النبيل، ومحمد بن عيسى الطباع، وموسى بن إسماعيل المنقري التَّبُوكِّي⁽¹⁷⁾ وغيرهم. ويحتمل أن يكون ذلك لمتابعته على بعض

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 217/2.

(2) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 11/3.

(3) المرجع السابق 11/3.

(4) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 146/1.

(5) المغني في الضعفاء، الذهبي 111/1.

(6) فتح الباري، ابن رجب 124/7.

(7) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 120/2.

(8) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 51.

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 273/1.

(10) كذا ضبطه ابن ماكولا في الإكمال 123/7، ووقع في الضعفاء الكبير للعقيلي 152/1: (كبشة)، وهو خطأ، يظهر أنه من المحقق، والصواب ما أثبتته في المتن.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 150/1.

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 86/4، والتاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة 976/2.

(13) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 11/3.

(14) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 174.

(15) الأحكام الوسطى، عبد الحق الإشبيلي 92/2.

(16) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني 515/1، وانظر: 800/2، 818، 972، 2285/4.

(17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 201/4.

مروياته، وأما تضعيفه له في الموطن الآخر، فيحمل على تضعيفه في الرواية التي ذكرها في ذلك الموطن، والله أعلم.

(3/39) الراوي: حرب بن سريج بن المنذر، أبو سفيان المنقري⁽¹⁾، البصري،

الجزار، التميمي.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽³⁾، وذكره ابن شاهين في الثقات⁽⁴⁾، وكذلك ابن خلفون⁽⁵⁾، وقال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس"⁽⁶⁾، وقال أبو الوليد الطيالسي: "لم يكن به بأس"⁽⁷⁾، وقال الساجي: "صدوق، ضعفه ابن معين، وقال: لا يثبت حديثه"⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: "لَيْسَ هُوَ بِكَثِيرِ الْحَدِيثِ، وَكَأَنَّ حَدِيثَهُ غَرَائِبٌ وَأَفْرَادَاتٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ"⁽⁹⁾، أما ابن حجر فقال: "صدوق يخطئ"⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: "بَصْرِيٌّ، صَالِحٌ"⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي الحديث ينكر عن الثقات"⁽¹²⁾، وقال الذهبي: "فيه ضعف"⁽¹³⁾، وقال البخاري: "فيه نظر"⁽¹⁴⁾، وذكره

(1) المنقري: بكسر الميم، وجزم النون، وفتح القاف، والراء، هذه النسبة إلى بني منقر بن عبيد بن مقاس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. الأنساب، السمعي 459/12.

(2) المسند، الإمام الجزار 186/12 ح 5840.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 250/3.

(4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 73.

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 23/4.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 250/3، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 335/3.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 250/3.

(8) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 23/4.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 335/3.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 155.

(11) سؤال البرقاني للدارقطني ص 25.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 250/3.

(13) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 75.

(14) التاريخ الكبير، البخاري 63/3.

العقيلي⁽¹⁾، وابن الجوزي⁽²⁾ في الضعفاء، وقال ابن حبان: "يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"⁽³⁾، وقال علي بن كثير: "ليس هو بشيء"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، له مناكير.

وأما قول الإمام: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبُصْرَةِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ⁽⁵⁾، فقد توسط فيه؛ لتفرده بأكثر أحاديثه التي يرويها على قلتها، كما صرح بذلك في مسنده في غير موضع، ولم يضعفه لرواية بعض الأئمة عنه، مثل: عبدالله بن المبارك، وموسى بن إسماعيل، وغيرهما⁽⁶⁾، والله أعلم.

(4/40) الراوي: الحسن بن ذكوان، أبو سلمة، البصري.

عبارة الإمام: "لا بأس به، حدث عنه يحيى بن سعيد، وصفوان، وجماعة"⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وروى له البخاري حديثاً واحداً في الشواهد⁽⁹⁾، وصح له الترمذي⁽¹⁰⁾، وخرج ابن حبان حديثه في صحيحه⁽¹¹⁾، وصح له الحاكم في مستدركه⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان⁽¹³⁾، وابن خلفون⁽¹⁴⁾ في الثقات، وزاد ابن خلفون: "أرجو أن يكون صدوقاً في الحديث"، والدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: له أحاديث قليلة، ويتفرد برواية بعضها، وقد روى عنه القطان وابن المبارك؛ مما يدل على جلالتها، وأرجو أنه لا بأس به⁽¹⁶⁾، وأشار ابن معين إلى قبوله في الجملة، فقد سئل عنه: ثقة؟

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي 295/1.

(2) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 195/1.

(3) المجروحين، ابن حبان 261/1.

(4) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 23/4.

(5) المسند، الإمام البزار 186/12 ح 5840.

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 522/5.

(7) المسند، الإمام البزار 60/9.

(8) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 59.

(9) صحيح البخاري 116/8، ح 6566.

(10) السنن، الترمذي 715/4، ح 2600.

(11) الصحيح، ابن حبان 328/3، ح 1051، 117/6، ح 2353.

(12) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 256/1.

(13) الثقات، ابن حبان 163/6.

(14) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، مغطاي ص 67.

(15) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عن البخاري ومسلم، 102/1.

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 160/3.

فقال: قد روى عنه يحيى بن سعيد القطان⁽¹⁾، وقد أثبت روايته عنه الفلاس⁽²⁾، وأشار ابن
المديني إلى أن القطان قد روى عن الحسن أحرافاً يسيرة⁽³⁾، وذكر أنه ليس بالقوي عنده⁽⁴⁾،
ونفى الفلاس رواية ابن مهدي عن الحسن⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽⁶⁾، وقال مرة: "صالح
الحديث"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلّس"⁽⁸⁾، وقال الإمام
أحمد: "ليس بذاك"⁽⁹⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽¹⁰⁾، وقال الساجي: إنما ضعف لمذهبه-
يعني القدر-، وفي حديثه بعض المناكير⁽¹¹⁾، وذكره في الضعفاء أبو العرب، وابن الجارود،
والبخاري⁽¹²⁾، والعقيلي⁽¹³⁾، وضعفه ابن معين⁽¹⁴⁾، وقال: "صاحب أوابد"⁽¹⁵⁾، وأبو حاتم⁽¹⁶⁾،
والدارقطني⁽¹⁷⁾، وقال الإمام أحمد: "أحاديثه أباطيل"⁽¹⁸⁾، ورواه ابن معين⁽¹⁹⁾، وأبو داود⁽²⁰⁾
بالقدر.

خلاصة القول في الراوي: صدوق رمي بالقدر، وله أفراد، وكان يدلّس.

- (1) تاريخ ابن معين، رواية ابن الجنيدي ص 480.
- (2) الضعفاء الكبير، العقيلي 223/1. ووقع في الكامل لابن عدي 158/3، عن الفلاس نفي رواية القطان
عن الحسن بن نكوان، ويظهر أنه خطأ.
- (3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 158/3.
- (4) الضعفاء الكبير، العقيلي 223/1، وميزان الاعتدال، الذهبي 489/1.
- (5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 158/3.
- (6) تاريخ الإسلام، الذهبي 107/9.
- (7) ميزان الاعتدال، الذهبي 489/1.
- (8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 161.
- (9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 110، 122.
- (10) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 33.
- (11) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي ص 66.
- (12) المرجع السابق ص 67.
- (13) الضعفاء الكبير، العقيلي 223/1.
- (14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 13/3.
- (15) نقله ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين 201/1.
- (16) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 13/3.
- (17) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 38/3.
- (18) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 110، 122.
- (19) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 267/4، ويظهر وجود خطأ في هذه النسخة، فقد ورد فيها الحسين بن
نكوان، والصواب الحسن بن نكوان، والحسين بن نكوان المعلم لم يرمه أحد بالقدر.
- (20) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 124.

وأما قول الإمام: "لا بأس به" فإنما ذلك لرواية جماعة من الأئمة عنه كيحيى القطان، وصفوان بن عيسى، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم، وهو كذلك لا بأس به. وكل من قدح فيه؛ فإنما ذلك مرده إلى قوله بالقدر، أو بعض المناكير القليلة في حديثه. ويحتمل أن تكون المناكير التي وقعت في حديثه بسبب التدليس، أو لروايته عن عمرو بن خالد الموصوف بالكذب⁽¹⁾.

**(5/41) الراوي: الحسن بن يحيى، أبو عبد الملك، ويقال: أبو خالد الخُشَني⁽²⁾،
الدمشقي، البلاطي⁽³⁾، الخراساني الأصل، الشامي، الغوطي.
عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽⁴⁾.**

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁵⁾، وأحمد بن صالح المصري⁽⁶⁾، وسليمان بن عبد الرحمن الطلحي⁽⁷⁾، وكان ابن جَوْصا يوثقه⁽⁸⁾، وقال عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم: "لا بأس به"⁽⁹⁾، وقال الإمام أحمد: "ليس بحديثه بأس"⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: "صدوق، سيئ الحفظ"⁽¹¹⁾، ومرة قال ابن معين⁽¹²⁾، وعبد الغني بن سعيد الأزدي⁽¹³⁾: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"، وقال ابن معين أيضاً: ضعيف ليس بشيء، ورجحه على مسلمة بن علي الخشني⁽¹⁴⁾، وقال أبو أحمد بن عدي: "أنكر

-
- (1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 351/4.
 - (2) الخُشَني: بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قبيلة وقرية، أما القبيلة فهي بطن من قضاة وهو خشين بن النمر بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاة، منهم أبو ثعلبة الخشني، وأما النسبة إلى القرية هي موضع بإفريقية. الأنساب، السمعاني 139/5.
 - (3) البلاطي: بكسر الباء الموحدة وبعدها اللام ألف وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى البلاط وهي قرية من غوطة دمشق. الأنساب، السمعاني 380/2.
 - (4) المسند، الإمام البزار 44/10 ح 4105.
 - (5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 168/3، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 210/1.
 - (6) تاريخ مشق، ابن عساكر 6/14.
 - (7) تهذيب التهذيب، ابن حجر 327/2، والتراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي ص 128.
 - (8) المجروحين، ابن حبان 235/1.
 - (9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 44/3.
 - (10) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 252.
 - (11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 44/3.
 - (12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 466/4.
 - (13) تاريخ دمشق، ابن عساكر 6/14.
 - (14) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 359، وانظر: ص 428.

ما رأيت له هذه الأحاديث التي أُمليتها، وهو ممن تحتمل رواياته⁽¹⁾، ووهاه الذهبي⁽²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق، كثير الغلط"⁽³⁾، وقال الحاكم أبو أحمد: ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء⁽⁴⁾، وقال النسائي: "ليس بثقة"⁽⁵⁾، وذكره العقيلي⁽⁶⁾، وأبو العرب⁽⁷⁾ في الضعفاء، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"⁽⁸⁾، وقال الدارقطني: "متروك"⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: مُنكر الحديث جَدًّا يروي عن النَّقَاتِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَعَنِ الْمُتَقِنِينَ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ⁽¹⁰⁾... وَقَدْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتَّى فحش المَنَاكِرِ فِي أَخْبَارِهِ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنِ النَّقَاتِ، حتَّى يسبق إِلَى القلب أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدَ لَهَا؛ فَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ⁽¹¹⁾، وقال النسائي: "ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء"⁽¹²⁾، وعده أبو بكر بن غالب في المتروكين⁽¹³⁾، وقال ابن بطريق: "متروك"⁽¹⁴⁾، وقال الربيع بن نافع: "كان له شأن، ضابط الحديث"⁽¹⁵⁾، ووقع الإنقطاع في حديثه توقير البدعة أن يكون من جهته، وذكر أنه من جهة هشام الأزرق الراوي عنه⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: "تركوه"⁽¹⁷⁾،

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 170/3.

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 330/1.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 164.

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر 326/2، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 341/6.

(5) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 33، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 168/3.

(6) ضعفاء العقيلي، العقيلي 244/1.

(7) التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ص 128.

(8) ضعفاء العقيلي، العقيلي 244/1.

(9) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 150/2.

(10) المجروحين، ابن حبان 235 / 1.

(11) المرجع السابق 235 / 1.

(12) المرجع نفسه 235 / 1.

(13) تاريخ دمشق، ابن عساكر 5/14.

(14) المرجع السابق 5/14.

(15) المرجع نفسه 6/14.

(16) المرجع نفسه 6/14.

(17) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 86.

وقال البخاري: الحسن بن يحيى أبو عبد الملك الخشني الشامي سمع بشر بن حيان، روى عنه الهيثم بن خارجة وسليمان بن عبد الرحمن⁽¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق بهم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فيحمل على قبول روايته، لكنه دون مرتبة الثقة؛ لأن حديثه الذي يرويه فيه زيادة غير صحيحة، ولم يجد في إسناد الحديث من يحمل عليه تلك الزيادة إلا الحسن بن يحيى؛ لهذا دفع الخطأ في تلك الزيادة عن بقية الإسناد، فقال: "زيد بن واقد ليس به بأس في الحديث، يجمع حديثه، وبقية الإسناد ثقات مشهورون" بعد قوله: "الحسن بن يحيى ليس به بأس"، ففهم من سياق الكلام أن الإمام البزار يحتمل تلك الزيادة الضعيفة للحسن، فأنزل رتبته عن درجة الثقة، والله أعلم.

(6/42) الراوي: الحكم بن عطية العيشي⁽²⁾، البصري.

قال الباحث: كنيته أبو عزة، ونسبته الدباغ في كثير من كتب التراجم، ويبدو لي أن هذا وهم تواردوا عليه، فقد ذكر الخطيب أن يحيى بن معين وهم في كنيته ونسبته، فجعل الحكم بن عطية اثنين، وذكر أن الصواب كونه واحدًا فقط، وأن أبا عزة الدباغ اسمه الحكم بن طهمان، وساق أدلته على ذلك. ويتأيد هذا بما نقله البخاري عن شيخه موسى بن إسماعيل المنقري الذي كنى الحكم بن طهمان أبا عزة، ونسبه بالدباغ، بينما نسب الحكم بن عطية بالعيشي البصري، ولم يكنه، ويؤيده قول أبي أحمد الحاكم أيضًا⁽³⁾، والله أعلم.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ النَّبْصَرَةِ، لَا بَأْسَ بِهِ"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁵⁾، وابن وضاح⁽⁶⁾، وذكره ابن خلفون⁽⁷⁾ وابن شاهين⁽⁸⁾ في الثقات.

(1) التاريخ الكبير، البخاري 309/2، والكمال في ضعفاء الرجال، ابن عدي 168/3.

(2) العيشي: بفتح العين المهملة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى عائشة. الأنساب، السمعي 426/9.

(3) انظر: التاريخ الكبير، البخاري 339/2، 344، وموضح أوام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي 205/1-208، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 122/7.

(4) المسند، الإمام البزار 303/13 ح 6895.

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 164/4، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 126/3.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 104/4.

(7) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 104/4.

(8) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 62.

وقال الذهبي: "وثق"⁽¹⁾، وقال ابن معين في قول آخر له: "ليس به بأس"⁽²⁾، وقال ابن نمير: "لا بأس به"⁽³⁾، وقال ابن عدي: "لا بأس به، يكتب حديثه"⁽⁴⁾، وقال ابن حنبل: "لا بأس به، إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكراً"⁽⁵⁾، وقال الساجي: "صدوق يهيم، جمع بُنْدَار حديثه"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"⁽⁷⁾، وقال ابن حنبل أيضاً: "كان عندي صالح الحديث، حتى وجدت له حديثاً أخطأ فيه"⁽⁸⁾، ولما سُئِلَ عنه، قال: "لا أعلم إلا خيراً"⁽⁹⁾، وقال ابن حنبل مرة: "ليس به بأس... حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مَنَّاكِرٍ، وَكَأَنَّهُ ضَعْفُهُ"⁽¹⁰⁾، وقال أبو الوليد: "كان رجلاً صالحاً"، وقال أبو داود: "صالح"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ليس بمنكر الحديث"⁽¹¹⁾، وزاد: "كان أبو داود يذكره بجميل"⁽¹²⁾، ولما سُئِلَ عن الاحتجاج به؟ فقال: "لا، ليس هو بالمتقن... هو مثل الحكم بن سنان"⁽¹³⁾، وقال أبو داود في قول آخر له: "أحاديثه عن ثابت مضطربة"⁽¹⁴⁾، وقال سليمان بن حرب: كتبت عنه، ثم غسلت ما كتبت، ورميت به"⁽¹⁵⁾، وذكره ابن الجارود، وأبو بشر الدولابي، والعقيلي، وأبو القاسم البلخي، والقيرواني، وابن الجوزي في الضعفاء"⁽¹⁶⁾،

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 345/1.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 200/4، 323، والعلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 14/3.

(3) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 104/4.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 485/2.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 126/3.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 103/4.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 175.

(8) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 75، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 103/4.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 103/4.

(10) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 103، 104.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 125/3.

(12) المرجع السابق 125/3.

(13) المرجع نفسه 125/3.

(14) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 169.

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 126/3.

(16) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 103/4، والضعفاء الكبير، العقيلي 258/1، والضعفاء والمتركون،

ابن الجوزي 228/1.

وضعفه جدًا حماد بن سلمة⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "كان أبو الوليد شديد الحمل عليه، ويضعفه جدًا، وكان الحكم ممن لا يدري ما يحدث، فربما وهم في الخبر، يجيء كأنه موضوع، فاستحق الترك"⁽²⁾، وقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان: "يحدث عن ثابت البناني أحاديث لا يتابع عليه"⁽³⁾، وقال الترمذي: "وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَكْمِ بْنِ عَطِيَّةَ"⁽⁴⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي بصري"⁽⁵⁾، وكان أبو الوليد الطيالسي يضعفه⁽⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، له مناكير في روايته عن ثابت البناني.

وأما قول الإمام: "لَا بَأْسَ بِهِ"، فإنه أنزل رتبته عن الثقة إلى التوسط فيه؛ لتفرده برواياته التي رواها له، كما صرح بذلك⁽⁷⁾، ولم يضعفه رغم تفرده؛ لرواية جماعة من الأئمة عنه، مثل: إسماعيل بن عُلَيَّةَ، وأبي داود الطيالسي، وعبدالله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيعة بن الجراح⁽⁸⁾، والله أعلم.

(7/43) الراوي: حَيَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانٍ، أَبُو زَهْرَةَ الْبَصْرِيِّ، الْعَدَوِيُّ⁽⁹⁾ مولاهم.

عبارة الإمام: "رجل من أهل البصرة، مشهور، ليس به بأس"⁽¹⁰⁾.

أقوال النقاد: وثقه أبو عبد الله المروزي⁽¹¹⁾، هكذا هو في سياق الرواية، ويحتمل أن يكون التوثيق لروح بن عباد، كما في أمالي ابن بشران، وقال الطحاوي: "هو رجل محمود في روايته"⁽¹²⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 484/2.

(2) المجروحين، ابن حبان 248/1.

(3) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 75.

(4) سنن الترمذي، تحقيق بشار معروف 53/6.

(5) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 30.

(6) انظر: التاريخ الكبير، البخاري 344/2.

(7) المسند، الإمام البزار 303، 305/13.

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 120/7.

(9) العدوي: بفتح العين والذال المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة رجال، منهم عدي بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر، جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ورهطه وعشيرته، وأولاده من بعده، ومواليه ينتسبون إليه، وفيهم كثرة وشهرة. الأنساب، السمعاني 251/9.

(10) المسند، الإمام البزار 303/10 ح 4422.

(11) السنة، المروزي ص 55.

(12) انظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي 115/14.

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال روح بن عبادة: "كان رجلاً صدقاً"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"⁽³⁾، وقال ابن حزم: "مجهول"⁽⁴⁾، ورد عليه ابن حجر فقال: "لم يصب"⁽⁵⁾، وقال البخاري: "ذكر الصلت منه الاختلاط"⁽⁶⁾، وذكره العقيلي⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾ في الضعفاء، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "عامه حديثه إفرادات ينفرد بها، وحديثه ليس بالكثير"⁽¹⁰⁾، وقال البيهقي: "تكلّموا فيه"⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: "ليس بحجة"⁽¹²⁾، وأخرى قال: "جائز الحديث"⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: "ليس بقوي"⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي مرة: "له مناكير وغرائب، وما رأيت أحداً وهّاه"⁽¹⁵⁾، وذكر عبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني حديثه في الأحاديث الضعيفة بسببه⁽¹⁶⁾، وخطأه البيهقي في إسناد حديث باتيانه بزيادة لم يتابع عليها⁽¹⁷⁾.

خلاصة القول في الرواي: صدوق فيه لين.

وأما قول الإمام: "مشهور ليس به بأس"، فيحتمل لرواية بعض الثقات عنه، مثل: إبراهيم بن الحجاج السامي، وروح بن عبادة القيسي، ومسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، وموسى بن إسماعيل المنقري، وغيرهم. ويحتمل لكونه بصرياً، والإمام البزار أعلم برواة بلده من غيره،

- (1) الثقات، ابن حبان 230/6.
- (2) أمالي ابن بشران ص 250.
- (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 246/3.
- (4) المحلى بالآثار، ابن حزم 22/2، 422/7.
- (5) لسان الميزان، ابن حجر 370/2.
- (6) الضعفاء الكبير، العقيلي 319/1، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، ابن سبط العجمي ص 101.
- (7) الضعفاء الكبير، العقيلي 319/1.
- (8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 345/3.
- (9) لسان الميزان، ابن حجر 370/2.
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 345/3.
- (11) السنن الكبرى، البيهقي 469/5، والسنن الصغير، البيهقي 245/2.
- (12) المغني في الضعفاء، الذهبي 198/1.
- (13) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 108.
- (14) سنن الدارقطني، الدارقطني 499/1.
- (15) تاريخ الإسلام، الذهبي 155/10.
- (16) انظر: تخريج الأحاديث الضعاف عن سنن الدارقطني ص 91.
- (17) السنن الكبرى، البيهقي 666/2، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي 8/4.

ويحتمل أنه لم يقف على علة الحديث، فقبله، ووصف حيان راويه بالتوسط في تعديله تبعًا لذلك، خاصة وأنه لم يخرج له إلا هذا الحديث، ويتأيد هذا بما رواه عن أنس في الباب⁽¹⁾، وعلق على ذلك بقوله: "وعارضها حديث بريدة... إلخ، والله أعلم.

(8/44) الراوي: راشد [بن نجیح]⁽²⁾، أبو محمد الحَمَاني⁽³⁾، البصري، مولى بني

عطار، الكوفي.

عبارة الإمام: "بصري ليس به بأس قد حدث عنه غير واحد"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ"⁽⁵⁾، وذكره ابن خلفون في كتاب

"الثقات"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، أحاديثه غرائب وأفراد، فقد تتبعتها فوجدتها كذلك، لا يتابع

إلا على القليل منها، والحمل في أفراده على غيره غالبًا ممن فوقه، أو ممن دونه.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"؛ فلرواية عدد من الثقات عنه، مثل⁽⁹⁾: حماد بن زيد، وعبد الله

بن المبارك، وأبي نعيم الفضيل بن دكين وغيرهم، كما صرح به الإمام البزار إذ قال: "حدث

عنه غير واحدًا. ولكونه بصريًا، والإمام البزار أعلم برواة بلده من غيره.

(1) المسند، الإمام البزار 28/14.

(2) قال الباحث: راشد الحماني، أبو محمد البصري، هو راشد بن نجیح، وقد فرق بينهما البخاري، فترجم للإثنين في تاريخه الكبير 294/3، وكذا فرق بينهما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 484/3، فجعلهما إثنين، والصواب أنهما واحد، كما نص عليه الدارقطني في المؤلف والمختلف 735/2، والخطيب البغدادي في موضع أوهام الجمع والتفريق 116/1-118، وساق الدليل القاطع على كونهما واحدًا، والله أعلم.

(3) الحَمَاني: بكسر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة آخرها نون بعد الألف، هذه النسبة إلى بني حمان، وهي قبيلة نزلت الكوفة. الأنساب، السمعاني 235/4.

(4) المسند، الإمام البزار 81/10 ح 4148.

(5) الثقات، ابن حبان 234/4.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 308/4.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 204.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 484/3.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 17/9.

(9/45) الراوي: أبو يحيى، اسمه: زاذان⁽¹⁾، وقيل: دينار⁽²⁾، وقيل: عبد الرحمن⁽³⁾،

وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبَّان⁽⁴⁾، القتات⁽⁵⁾، الكوفي، الكُنَّاسي⁽⁶⁾.

قال الباحث: جزم العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، وابن الجوزي في الضعفاء، والذهبي في المغني وفي ديوان الضعفاء، أن اسمه عبد الرحمن بن دينار.

وجزم الذهبي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾، أن اسمه زاذان. وترجم له البخاري في موضعين من تاريخه، فسماه في أحدهما: "زاذان"، وفي الآخر "عبد الرحمن". وكذا ترجم له ابن أبي حاتم في موضعين من الجرح والتعديل، فسماه في الأول: "دينار"، وفي الآخر: "عبد الرحمن".

قال الباحث: كون اسمه عبد الرحمن أشبه؛ لأنه من قول ابن أبي يحيى القتات نفسه، كما نقله العقيلي في ضعفائه، وهو أعرف بأبيه من غيره.

عبارة الإمام: "لَا نَعْلَمُ بِهِ بِأَسْمَاءٍ، قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كُوفِيٌّ مَعْرُوفٌ"⁽⁹⁾.

أقوال النقاد: وثَّقَهُ يحيى في رواية⁽¹⁰⁾، وزاد: "لم يكن به بأس"⁽¹¹⁾، وقال مرة: "أبو يحيى القتات

في الكوفيين، مثل ثابت في البصريين"⁽¹²⁾، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "حسن

الحديث"⁽¹³⁾، وقال يعقوب الفسوي: "لا بأس به"⁽¹⁴⁾، وقال أبو داود: شعبة لم يحدث عنه،

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 321/3، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 210/4، وتاريخ الإسلام، الذهبي 328/8.

(2) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 273/1.

(3) التاريخ الكبير، البخاري 438/3، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 273/3.

(4) التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير 32/4.

(5) القتات: بفتح القاف وتشديد التاء الأولى المعجمة بنقطتين من فوق وفي آخرها تاء أخرى، هذه النسبة إلى

بيع القت، وهو نوع من الكلاء، تُسَمَّنُ به الدواب. انظر: الأنساب، السمعي 335/10.

(6) الكُنَّاسي: بضم الكاف، وفتح النون، بعدهما الألف، والسين المهملة في آخرها، هذه النسبة إلى الكناسة،

وظني أنها محلة بالكوفة يباع بها الدواب. الأنساب، السمعي 149/11.

(7) تاريخ الإسلام، الذهبي 328/8.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 684، وتهذيب التهذيب 303/3، 277/12.

(9) المسند، الإمام البزار 168/11، ح 4904.

(10) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 97/1، ورواية الدارمي ص 247.

(11) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 97/1، رواية طهمان ص 9.

(12) نقله المزي في تهذيب الكمال 403/34.

(13) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 797/2.

(14) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 102/3.

وحدث عنه سفيان-يعني الثوري-(1)، وقال مرة: إذا صح قول أبي بكر بن عياش في أبي يحيى القتات، فلا يحل لأحد أن يروي عنه، ولا يكتب حديثه، وذلك أن أبا بكر سأل القتات: متى سمعت مجاهدًا؟ فقال: حجبت سنة موت عطاء، وكان عطاء مات بعد مجاهد بإحدى عشى سنة.(2)، وقال ابن سعد: "فيه ضعف"(3)، وأشار إلى ضعفه أيضًا يحيى القطان(4)، وقال ابن عدي: "في حديثه بَعْضُ مَا فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"(5)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "رَوَى عَنْهُ إِسْرَائِيلُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مَنَاقِيرَ جَدًّا"(6)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"(7)، وقال ابن حجر: "لين الحديث"(8)، وذكره العقيلي(9)، والذهبي(10) في الضعفاء، وضعفه شريك(11)، ويحيى(12) في رواية أخرى له، وأبو زرعة الرازي(13)، والبلخي(14)، وابن القيسراني(15)، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: "فَحَشَ خَطُؤُهُ، وَكَثُرَ وَهْمُهُ، حَتَّى سَلَكَ غَيْرَ مَسَلِكِ الْعُدُولِ فِي الرِّوَايَاتِ، وَجَانِبَ قِصْدِ السَّبِيلِ فِي أَسْبَابِهَا. يَجِبُ أَنْ يَتَكَبَّرَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَإِنْ اعْتَبِرَ بِمَا وَاظَقَ الثَّقَاتُ مِنَ الْآثَارِ فَلَا ضَيْرَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْكُمَ بِمُوَافَقَتِهِ وَاحِدًا فِي النِّقْلِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُ"(16)، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: "مَثْرُوكٌ"(17).

خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه لين.

- (1) انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص174.
- (2) انظر: المرجع السابق ص284.
- (3) الطبقات الكبرى، ابن سعد 6/329.
- (4) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 3/432.
- (5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 4/213.
- (6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 3/433.
- (7) الضعفاء والمتركون، النسائي ص116، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 4/211.
- (8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص684.
- (9) الضعفاء للعقيلي 3/394.
- (10) ديوان الضعفاء، الذهبي ص131.
- (11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 3/432.
- (12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 2/731.
- (13) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء ص160.
- (14) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، البلخي 2/371.
- (15) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني 1/544.
- (16) المجروحين، ابن حبان 2/53.
- (17) المغني في الضعفاء، الذهبي 1/224.

وأما قول الإمام: لا نعلم به بأساً، فلعله وافق بعض النقاد مثل ابن معين، وابن نمير، ويعقوب الفسوي، أو لرواية جماعة من الأئمة الثقات عنه، مثل: سفيان الثوري، والأعمش، وغيرهم⁽¹⁾، والثاني أشبه؛ فقد صرح البزار برواية جماعة من أهل العلم عنه بعد قوله: "لا نعلم به بأساً".

(10/46) الراوي: سليمان بن كرزاز⁽²⁾، الطفاوي⁽³⁾، البصري.

عبارة الإمام: "بصري مشهور ليس به بأس"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: لينه ابن عدي في حديث، وقال العقيلي: "الغالب على حديثه الوهم"⁽⁵⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، ونقل تضعيفه عن أبي حاتم⁽⁶⁾.

قال الباحث: أخطأ ابن الجوزي في ذلك؛ لأن الذي قال فيه أبو حاتم: "ضعيف الحديث" هو سليمان بن أبي كريمة الذي بعد الطفاوي، فيظهر أن ابن الجوزي نقل اسم الراوي -سليمان بن كرزاز- ثم انتقل بصره إلى قول أبي حاتم في الذي بعده، فنقله خطأ، والله أعلم.

خلاصة القول في الراوي: صدوق بهم، ويتقرد.

أما قول الإمام: "لا بأس به" فيحتمل أنه سبر حديثه، فوجده يتابع على بعضه، كما في حديث السواك الذي ذكره⁽⁷⁾، ويحتمل أنه عرفه؛ لكونه بصرياً من بلد الإمام، وهو أعرف برواة بلده، ويحتمل أن يكون لرواية بعض الأئمة الثقات عنه مثل: عمرو بن علي الفلاس وغيره، والله أعلم.

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 402/34.

(2) وقع في بعض الكتب: "كرّان" والصواب ما أثبتته في المتن الزاي، لا النون، كما جزم به ابن ماكولا في الإكمال في رفع الارتياب... 134/7، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام 219/2.

(3) الطفاوي: بضم الطاء المهملة وفتح الفاء وفي آخرها واو بعد الألف، هذه النسبة إلى طفاوة. الأنساب، السمعاني 77/9.

(4) المسند، الإمام البزار 131/4.

(5) الضعفاء الكبير، العقيلي 138/2.

(6) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 23/2.

(7) حديث السواك، تابعه عليه متابعة تامة محمد بن محبوب عند البخاري في التاريخ الكبير 157/2، وسريج بن يونس عند أبي يعلى الموصلي في مسنده 71/12.

(11/47) الراوي: سُؤَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِيِّ⁽¹⁾ الْجَحْدَرِيُّ⁽²⁾، البصري،
الْحَنَاطُ⁽³⁾، الْعَطَّارُ.

عبارة الإمام: "سُؤَيْدُ أَبُو حَاتِمِ صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَهُوَ سُؤَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، رَوَى عَنْهُ صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى وَجَمَاعَةٌ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁴⁾، وقال مرة: "شيخ من أهل البصرة لا بأس به"⁽⁵⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن شاهين⁽⁶⁾، وابن خلفون⁽⁷⁾ في الثقات، وقال يحيى بن معين: "أرجو ألا يكون به بأس"⁽⁸⁾، وفي رواية قال: "صالح"⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي، يشبه حديثه حديث أهل الصدق"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: "حديثه عن قتادة ليس بذاك...، وله غير ما ذكرت من الحديث عن قتادة، وعن غيره، بعضها مستقيمة، وبعضها لا يتابعه أحد عليها وإنما يخلط على قتادة، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحد عنه غيره، وهو إلى الضعف أقرب"⁽¹¹⁾، وذكره أبو العرب بن أحمد في جملة الضعفاء⁽¹²⁾، وكان يَحْيَى بن معين يضعفه⁽¹³⁾، وقال مرة: "لا

(1) البُستِيُّ: هذه النسبة إلى بستان بضم الباء المعجمة الموحدة وسكون السين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين في آخرها، وهي بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة، وهي بلدة حسنة كثيرة الخضر والأنهار والبساتين. الأنساب، السمعي 224/2.

(2) الْجَحْدَرِيُّ: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الدال المهملتين وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى جدر وهو اسم رجل والمشهور بهذه النسبة أبو يحيى كامل بن طلحة الجحدري البصري من أهل البصرة. الأنساب، السمعي 206/3.

(3) الْحَنَاطُ: بفتح الحاء المهملة والنون وفي آخرها طاء مهملة، هذه النسبة إلى بيع الحنطة، والمشهور بها أبو شهاب موسى بن نافع الهذلي الحنط. الأنساب، السمعي 268/4.

(4) المسند، الإمام البزار 77/18 ح 12.

(5) المرجع السابق 422/10 ح 4573.

(6) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 110.

(7) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 162/6.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 237/4.

(9) المرجع السابق 237/4.

(10) المرجع نفسه 237/4.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 485/4-489.

(12) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 162/6.

(13) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 119.

شيء⁽¹⁾، وقال أبو داود: "أبو هلال فوق سويد، أبو هلال ثقة، ولم يكن له كتاب"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ له أغلاط"⁽³⁾، وذكره العقيلي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁶⁾ في الضعفاء، وضعفه النسائي⁽⁷⁾، وإبراهيم بن أحمد القرميسيني⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: "يُرْوَى الموضوعات عَنِ الْأَنْبَاءِ"⁽⁹⁾، ورد عليه ابن حجر فقال: "قد أفحش ابن حبان فيه القول"⁽¹⁰⁾، وقال الساجي: "فيه ضعف، حدث عن قتادة بحديث منكر"⁽¹¹⁾، وأعرض ابن المديني عن حديثه وقال: "هات غير ذا"⁽¹²⁾، وقال الدارقطني: "لَيْسَ يُعْتَبَرُ بِهِ"⁽¹³⁾، وقال ابن حجر في قول آخر له: "لَيْن"⁽¹⁴⁾، وقال محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه"⁽¹⁵⁾، وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي: "لم يكن سويد بالصافي"⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول في الرواي: صدوق، إلا في حديثه عن قتادة، فإنه لين فيه. ولا يضر اختلاف أقوال ابن معين فيه، فإن الصواب فيه التعديل، وقوله: "لا شيء" إشارة منه إلى قلة أحاديث سويد، وعدم كثرتها.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلرواية بعض الثقات عنه، مثل⁽¹⁷⁾: صفوان بن عيسى، وعبد الرحمن بن المبارك، والعلاء بن عبد الجبار، وموسى بن إسماعيل المنقري، وهشام بن عبد

(1) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 105.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 162/6.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 260.

(4) الضعفاء الكبير، العقيلي 158/2.

(5) الضعفاء والمتركون، الدارقطني 157/2.

(6) الضعفاء والمتركون، ابن الجوزي 32/2.

(7) الضعفاء والمتركون، النسائي ص 51.

(8) انظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 117.

(9) المجروحين، ابن حبان 350/1.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 260.

(11) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 162/6.

(12) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 162/6.

(13) سؤالات أبي بكر البرقاني لأبي الحسن الدارقطني ص 84.

(14) لسان الميزان، ابن حجر 240/7.

(15) إكمال تهذيب الكمال، مغطاء 162/6.

(16) الضعفاء الكبير، العقيلي 158/2.

(17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 242/12.

الملك الطيالسي، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم، خاصة وأنه صرّح بذلك، فقال: "سويد بن إبراهيم، روى عنه صفوان بن عيسى وجماعة، ليس به بأس" فقد قرن حكمه عليه برواية بعض الثقات عنه، وإنما توسط فيه ولم يوثقه؛ لتفرده ببعض الأحاديث، كما صرح به في مواطن من مسنده⁽¹⁾، والله أعلم.

(12/48) الراوي: عُبَيْدُ بن الصَّبَّاح الكوفي، الخَزَّاز⁽²⁾.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وصح له الحاكم في المستدرك⁽⁵⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁶⁾، وأشار الذهبي إلى وجود بعض المناكير له⁽⁷⁾، وضعفه أبو حاتم⁽⁸⁾، وقال العقيلي: "لا يُتَابَع على حديثه، ولا يُعْرَف إلاَّ به"⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه لين؛ لتفرده برواية بعض أحاديث لا يروها غيره. وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فربما قاله؛ لأن في الإسناد من يمكن الحمل عليه غير ابن الصباح، وهو كامل بن العلاء الذي أشار البزار إلى ضعفه، حيث قال: "روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه"⁽¹⁰⁾. ويحتمل أنه قاله لرواية بعض الأئمة الثقات عنه، مثل: أبي كُرَيْبٍ محمد بن العلاء⁽¹¹⁾، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي⁽¹²⁾، وغيرهم، والله أعلم.

(1) انظر: المسند، الإمام البزار 422/10، 76/18.

(2) الخَزَّاز: بفتح الخاء، وتشديد الزاي الأولى، اشتهر بهذه الصنعة والحرفة جماعة من أهل العراق من أئمة الدين وعلماء المسلمين. الأنساب، السمعاني 111/5.

(3) المسند، الإمام البزار 308/4.

(4) الثقات، ابن حبان 429/8.

(5) المستدرك على الصحيحين، الحاكم 102/2.

(6) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 159/2.

(7) ميزان الاعتدال، الذهبي 20/3.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 408/5.

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي 63/4.

(10) المسند، الإمام البزار 308/4.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 117/3.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 227/7.

(13/49) الراوي: عمر بن سهل بن مروان، أبو حفص المازني⁽¹⁾، الثميمي، البصري.

عبارة الإمام: "بصريّ، لا بأس به، انتقل عن البصرة إلى مكة، ومات بها"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه محمد بن مُظَفَّر⁽³⁾، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات⁽⁴⁾، وقال: "ربما خالف"، وقال الذهبي: "وثق"⁽⁵⁾، وقال أبو زرعة⁽⁶⁾: "صدوق"، وقال الذهبي أيضًا: صدوق، وهم في إسناد⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"⁽⁸⁾، وقال العقيلي، والذهبي في قول آخر: "يخالف في حديثه"⁽⁹⁾، ويظهر أن القول للعقيلي، نقله الذهبي فلم ينسبه، وقال الذهبي أيضًا: "لين"⁽¹⁰⁾.
الخلاصة في الراوي: صدوق يهم.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فقد توسط في تعديله؛ لتفرده برواية الحديث الذي أخرجه له، كما صرح بذلك الإمام في المسند⁽¹¹⁾، ولم يضعفه رغم تفرده؛ لرواية جماعة من الأئمة عنه، مثل⁽¹²⁾: عبدالله بن الزبير الحميدي، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، وهارون بن عبد الله الحمال، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وغيرهم من الثقات، والله أعلم.

(1) المازني: هذه النسبة إلى قبيلة مازن، ومازن: بيضة النملة، وهي من تميم، يقال لها: مازن بن عمرو بن تميم، منهم الأعشى المازني، واسمه عبد الله بن الأعرور، وهو من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام. الأنساب، للسمعاني 21/12.

(2) المسند، الإمام البزار 209/13 ح 6680.

(3) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص 221.

(4) الثقات، ابن حبان 440/8.

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 63/2.

(6) المغني في الضعفاء، الذهبي 468/2.

(7) ميزان الاعتدال، الذهبي 203/3.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 413.

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي 170/3، وديوان الضعفاء، الذهبي ص 293.

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي 468/2.

(11) المسند، الإمام البزار 209/13.

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 382/21.

(14/50) الراوي: قُدَامَة بن محمد بن قُدَامَة بن خَشْرَم بن يَسَار الأشْجَعِي⁽¹⁾،

المدني، الخَشْرَمِي⁽²⁾.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽³⁾.

أقوال النقاد: قال أبو زرعة الرازي: "لا بأس به"⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"⁽⁶⁾، وقال ابن معين: "لا أعرفه"⁽⁷⁾ ويعني بذلك: لا يخبره، فهو مشهور⁽⁸⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: كان يروي المقلوبات التي لا يشارك فيها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد⁽¹⁰⁾، وقال أيضًا: يتقى حديث إسماعيل بن شيبه من رواية قدامة عنه⁽¹¹⁾، ورد الدارقطني جرح ابن حبان لقدامة بأن البلية في أحاديثه من غيره، لا منه⁽¹²⁾. وروى له ابن عدي أحاديث عن إسماعيل بن شيبه، ثم قال: ولقدامة غير ما ذكرت، وكل هذه الأحاديث بهذا الإسناد غير محفوظة⁽¹³⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، في الأحاديث التي يرويها لين، لم يصب ابن حبان وابن عدي في جرحه؛ لأن النقد والحمل في أسانيد أحاديثه على غيره، لا عليه. وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فيحتمل لقله حديثه، ويحتمل لكون الحمل في حديثه على شيوخه إسماعيل بن شيبه الطائفي عند الإمام، وقد وافق في حكمه على قدامة أحكام النقاد الأئمة الكبار كأبي حاتم، وأبي زرعة، والله أعلم.

(1) الأشجعي: هذه النسبة إلى قبيلة هي أشجع. الأنساب، السمعاني 263/1.

(2) الخَشْرَمِي: بفتح الخاء، وسكون الشين المعجمتين، وفتح الراء، وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى الجد وهو خشرم. الأنساب، السمعاني 135/5.

(3) المسند، الإمام البزار 357/11 ح 5180.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 129/7.

(5) المرجع السابق 129/7.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 454.

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 193.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 129/7.

(9) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 17/3.

(10) انظر: المجروحين، ابن حبان 219/2.

(11) الثقات، ابن حبان 93/8.

(12) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 222.

(13) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 179/7-180.

(15/51) الراوي: مبارك بن فضالة بن أبي أمية القرشي، البصري.

عبارة الإمام: "ليس بحديثه بأس، قد روى عنه قوم كثير من أهل العلم"⁽¹⁾.
أقوال النقاد: وثقه هشيم بن بشير⁽²⁾، وعفان بن مسلم⁽³⁾، وقال: "كان من الثَّسَّاك"⁽⁴⁾، ووثقه ابن معين⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، وأبو زرعة إذا صرح بالسماع في حديثه⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بالخطأ⁽⁸⁾، وقال مرة: "من صالح أهل البصرة وقرائهم...، وكان رديء الحفظ"⁽⁹⁾، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: "أحد العلماء الكبار"⁽¹¹⁾، وقال مرة: "الإمام الكبير...، من كبار علماء البصرة...، لم يبلغ حديثه درجة الصحة"⁽¹²⁾، وقال أخرى: "حسن الحديث...، وكان من أوعية العلم"، قيل: له نحو مائتي حديث⁽¹³⁾، وروى له البخاري في المتابعات⁽¹⁴⁾، وقال الحاكم مرة: "من أهل الزهد والعلم، بحيث لا يُجرح مثله، إلا أن الشيخين لم يخرجاه؛ لسوء حفظه"⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس، لم يكن بالكذوب"، وعده قريباً من ربيع بن صبيح⁽¹⁶⁾، ولم يجعل روايته عن الحسن، عن أبي بكره بشيء⁽¹⁷⁾، وقال مرة: "صالح"⁽¹⁸⁾.

- (1) المسند، الإمام البزار 111/9.
- (2) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 58/11.
- (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 339/8.
- (4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 214/13.
- (5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 83/4.
- (6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 298/3، 386.
- (7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 339/8.
- (8) الثقات، ابن حبان 502/7.
- (9) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 249.
- (10) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم عن الثقات عند البخاري ومسلم، 440/1.
- (11) تاريخ الإسلام، الذهبي 414/10.
- (12) تنكرة الحفاظ، الذهبي 149/1، وانظر: سير أعلام النبلاء 281/7، وميزان الاعتدال 431/3.
- (13) سير أعلام النبلاء، الذهبي 284/7 - 285.
- (14) صحيح البخاري 36/2 ح 1048.
- (15) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 542/1، وانظر: سؤالات السجزي للحاكم ص 95.
- (16) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 113/1.
- (17) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 322/4.
- (18) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 215/13.

وقال ابن عدي: "لا بأس به"⁽¹⁾، وقال مرة: "أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر مما رمي مبارك به"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يدلس، ويسوي"⁽³⁾، وقال الإمام أحمد: ليس بذاك، لم أُخْرِجْ عنه شيئاً، ثم بعد⁽⁴⁾ يعني أخرج عنه⁽⁵⁾، وصح الاحتجاج بروايته عن الحسن⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "يرفع حديثاً كثيراً"⁽⁷⁾، وقال ابن أبي حاتم: اختلفت الرواية عن ابن معين في مبارك بن فضالة، وأولاهما أن يُقْبَلَ عن يحيى ما وافق فيه من أقواله أحمد، وسائر نظرائه⁽⁸⁾، وقال العجلي: "لا بأس به"⁽⁹⁾، وأحسن الثناء عليه يحيى بن سعيد⁽¹⁰⁾، وقال ابن مهدي: "لم نكتب له شيئاً، إلا شيئاً يقول فيه: سمعت الحسن"⁽¹¹⁾، وكان يحدث في حلقة يونس بن عبيد، ويونس يسمع⁽¹²⁾، ورَّجَّحه شعبة، وأبو حاتم، وعثمان على الربيع بن صبيح⁽¹³⁾، وكذلك رجحه عثمان الدارمي في روايته عن الحسن على الربيع بن صبيح، وزاد: "ربما دلس"⁽¹⁴⁾، وقال الساجي: "فيه ضعف، لم يكن بالحافظ، وكان صدوقاً مسلماً خياراً، وكان من النساك"⁽¹⁵⁾، وقال حجاج: "كان من العابدين"⁽¹⁶⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 294/4.

(2) المرجع السابق 26/8.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 519.

(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 72.

(5) المسند، أحمد بن حنبل، 94/14، ح 8354، 289/34، ح 20688، 330/35، ح 21417، 21418.

(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 111.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 339/8.

(8) المرجع السابق 339/8.

(9) النقات، العجلي 263/2.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 338/8.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 224/4.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 338/8.

(13) المرجع السابق 338/8، 339.

(14) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 215/13.

(15) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 58/11.

(16) طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأصبهاني 398/1.

وقال ابن المديني: "صالح وسط"⁽¹⁾، وقال مرة: "عنده أحاديث مناكير عن عبيد الله وغيره"⁽²⁾ وضعفه مرة⁽³⁾، وقال ابن سعد: "كان فيه ضعف"⁽⁴⁾، ووهّمه الدارقطني⁽⁵⁾، وقال: "لين، كثير الخطأ، بصري يعتبر به"⁽⁶⁾، وذكره البرقي، وابن الجارود، وأبو العرب، والبلخي⁽⁷⁾، والعقيلي⁽⁸⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁾ في الضعفاء، وضعفه ابن معين⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وقال السعدي: "يضعّف حديثه، ليس من أهل التثبّت"⁽¹²⁾، وتركه يحيى القطان، وابن مهدي⁽¹³⁾، وضرب عبد الرحمن على حديثه⁽¹⁴⁾.

ورماه ابن معين بالقدر⁽¹⁵⁾، والبخاري⁽¹⁶⁾، وأبو داود⁽¹⁷⁾، والذهبي⁽¹⁸⁾، وغيرهم كثير بالتدليس. **خلاصة القول في الراوي:** صدوق، عيب عليه التدليس، خصوصاً تدليس التسوية، وكل من ضعّفه فإنما ذلك لكثرة تدليسه، وتسويته. قال يحيى القطان: "لم أقبل منه شيئاً، إلا شيئاً يقول فيه: حدّثنا"⁽¹⁹⁾، ومثله ورد عن ابن مهدي، والإمام أحمد. وما ورد عن القطان، وابن مهدي من ترك الرواية عنه، والضرب على حديثه، فإنما هو فيما دلس فيه، والله أعلم.

-
- (1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 215/13.
 - (2) المرجع السابق 215/13.
 - (3) المرجع نفسه 215/13.
 - (4) الطبقات الكبرى، ابن سعد 204/7.
 - (5) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 22/3، وانظر: 80/13.
 - (6) سؤالات البرقاني للدارقطني ص 64.
 - (7) نقله مغلطي في إكمال تهذيب الكمال 61/11.
 - (8) الضعفاء الكبير، العقيلي 224/4.
 - (9) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 33/3.
 - (10) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 10/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 339/8.
 - (11) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 98.
 - (12) أحوال الرجال، الجوزجاني ص 210.
 - (13) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي 224/4.
 - (14) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 53/2.
 - (15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 23/8.
 - (16) التاريخ الكبير، البخاري 278/3.
 - (17) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 127.
 - (18) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 335.
 - (19) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 214/13.

وأما قول الإمام: "ليس بحديثه بأس"، فإنما ذلك لرواية جمع كثير عنه، خصوصاً الثقات منهم، مثل: حجاج بن محمد الأعور، وسعيد بن سليمان الواسطي، وسليمان بن حرب، وعبد الله بن المبارك، وعفان بن مسلم الصفار، وعلي بن الجعد، والفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة، وموسى بن إسماعيل المنقري، وهديبة بن خالد، ووكيعة بن الجراح، ويزيد بن هارون، وأبي داود، وأبي الوليد الطيالسيين، وغيرهم⁽¹⁾، كما صرح بذلك. ولا يبعد أن يكون سبر حديثه، فلم يرَ فيه شيئاً، إلا شيئاً تفرد به مبارك⁽²⁾، أو التدليس، والله أعلم.

(16/52) الراوي: مروان بن شجاع الخُصيفي⁽³⁾ أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله الجَزَري، الحرَّاني⁽⁴⁾، القرشي الأموي مولاهم.

عبارة الإمام: "شيخ ليس به بأس"⁽⁵⁾.

أقوال النقاد: وثقه محمد بن سعد⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، ويعقوب بن سفيان الفسوي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، والسمعاني⁽¹⁰⁾، وزاد محمد بن سعد: "كان صدوقاً".

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 27 / 182-183.

(2) انظر: المسند، الإمام البزار 253/1.

(3) الخُصيفي: بضم الخاء المنقوطة، وفتح الصاد المهملة، وسكون الياء آخر الحروف وفي آخرها الفاء، هذه النسبة لأبي عمرو مروان بن شجاع الخصيفي الجزري القرشي الأموي مولاهم، نسب إلى خصيف بن عبد الرحمن الجزري لكثرة روايته عنه. الأنساب، السمعي 152/5.

(4) الحرَّاني: حران بلدة من الجزيرة، كان بها ومنها جماعة من الفضلاء، والعلماء في كل فن، وهي من ديار ربيعة، ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني الحافظ، ذكر فيه جماعة كثيرة من أهل الجزيرة سماه: تاريخ الجزريين. وحران: بطن من همدان. الأنساب، السمعي 107/4.

(5) المسند، الإمام البزار 187/11 ح 4931.

(6) الطبقات الكبرى، ابن سعد 336/7.

(7) تاريخ ابن معين، تاريخ الدوري 411/4، والتاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة 238/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 273/8.

(8) المعرفة التاريخ، الفسوي 478/2.

(9) سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني ص 138، وسؤالات الحاكم النيسابوري ص 277.

(10) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 134/11.

وخرج الحاكم حديثه في صحيحه⁽¹⁾، وكذلك أبو علي الطوسي⁽²⁾، وذكره ابن حبان⁽³⁾، وابن شاهين⁽⁴⁾ في الثقات، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"⁽⁵⁾، وكذا قال أبو داود⁽⁶⁾ وفي رواية أخرى عن أحمد بن حنبل: "شيخ صدوق"⁽⁷⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح، ليس بذاك القوي، في بعض ما يروي مناكير، يكتب حديثه"⁽¹⁰⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث يروي المقلوبات عن أقوام ثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق له بعض المناكير، ولم يصب ابن حبان إذ ترجمه في الثقات، وفي المجروحين.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فهو موافق لتعديل أكثر النقاد له، وإنما أنزله عن رتبة الثقة قليلاً لتفرده بالحديث الذي رواه له الإمام البزار، حيث قال بعده: "ولا نعلم حدث به عن خصيف إلا مروان بن شجاع". ويحتمل أنه حكم عليه بذلك لرواية بعض الأئمة عنه، كأحمد بن حنبل وأحمد بن منيع، وسعيد بن سليمان الواسطي سعدويه، وأبي عبيد القاسم بن سلام، ويحيى بن معين⁽¹³⁾، وغيرهم، والله أعلم.

(17/53) الراوي: مُعَلَّى بن الفضل، أبو الحسن.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، لَا بَأْسَ بِهِ"⁽¹⁴⁾.

(1) المرجع السابق 134/11.

(2) المرجع نفسه 134/11.

(3) الثقات، ابن حبان 179/9.

(4) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 134/11.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 273/8.

(6) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 274.

(7) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 216.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 253/2.

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 526.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 274/8.

(11) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 114/3.

(12) المجروحين، ابن حبان 13/3.

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 395/27.

(14) المسند، الإمام البزار 314/15 ح 8847.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعتبر بحديثه، من غير رواية الكُذِّمِيِّ"⁽¹⁾ عنه"⁽²⁾، وقال ابن عدي: "في بعض رواياته نكرة"⁽³⁾، وقال الذهبي: "له مناكير"⁽⁴⁾.
خلاصة القول في الراوي: صدوق له مناكير، يجتنب من حديثه ما رواه الكديمي عنه.
وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فلأن في الإسناد من يمكن الحمل عليه غيره؛ لضعفه، وهو الحسن بن علي النوفلي الهاشمي الضعيف، وقد أشار البزار إلى هذا حيث قال في الحسن بن علي، شيخ معلى بن الفضل: "كل ما رواه عن الأعرج، عن أبي هريرة، فلا نعلم أحداً شاركه فيه..."⁽⁵⁾.

(18/54) الراوي: ميمون بن زيد، أو ابن يزيد بن أبي عيسى بن جُبَيْر، أبو إبراهيم الأنصاري، الحَارِثِي، المدني، السَّقَاء⁽⁶⁾، البصري.

عبارة الإمام: "رجل من أهل البصرة ليس به بأس"⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ"⁽⁸⁾، ولينه أبو حاتم الرازي⁽⁹⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي: "كثير الخطأ، فيه ضعف"⁽¹¹⁾.
خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه لين، وقد تتبعت أحاديثه، فوجدته لا يتابع إلا على القليل منها، وأغلبها غرائب يتفرد بها.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فلرواية بعض الأئمة الثقات عنه، مثل: عمرو بن علي الفلاس⁽¹²⁾، وأحمد بن عبدة الضبي، ومحمد بن بكار، وغيرهم. أو لكونه بصرياً، والإمام البزار

(1) مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الكُذِّمِيُّ السَّامِيُّ الحَافِظُ هَالِكٌ قَالَ ابْنُ حَبَانَ وَغَيْرُهُ كَانَ يَضَعُ الحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ. المغني في الضعفاء، الذهبي 646/2.

(2) الثقات، ابن حبان 181/9.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 107/8.

(4) المغني في الضعفاء، الذهبي 670/2، وديوان الضعفاء ص 394.

(5) المسند، الإمام البزار 314/15.

(6) السَّقَاء: بفتح السين المهملة، والقاف المشددة، وهذا لمن يسقى الناس الماء. الأنساب، السمعاني 149/7.

(7) المسند، الإمام البزار 146/11 ح 4877.

(8) الثقات، ابن حبان 173/9.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 239/8.

(10) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 153/3.

(11) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 153/3.

(12) المسند، الإمام البزار 145/11 ح 4876.

أعلم برواة بلده من غيرهم، أو لأنه وجد في إسناده من يمكن الحمل عليه غيره، وهو شيخه
ليث بن أبي سليم، والله أعلم.

(19/55) الراوي: يحيى بن أبي زكريا أبو مزوان الغساني⁽¹⁾ الواسطي⁽²⁾ الشامي.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، وَعَبَادُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُبَشَّرٌ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُمْ"⁽³⁾.
أقوال النقاد: وثقه الدارقطني⁽⁴⁾، وأخرج له البخاري أربعة أحاديث في المتابعات⁽⁵⁾، وخرج
الحاكم حديثه في صحيحه⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ، ليس بمشهور"⁽⁷⁾، وذكره ابن الجوزي في
الضعفاء⁽⁸⁾، وضعفه أبو داود⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾، وزاد ابن حجر: "ما له في البخاري سوى
موضع واحد متابعة"، وقال مرة: "تركوه"⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ
المقلوبات حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْحَدِيثِ صِنَاعَتَهُ لَمْ يَشْكُ أَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ، لَا تَجُوزُ الرَّوَايَةُ عَنْهُ لَمَّا
أَكْثَرَ مِنْ مُخَالَفَةِ الثَّقَاتِ فِيمَا يَرَوِي عَنِ الْأَثْبَاتِ"⁽¹²⁾، وسئل يحيى بن معين: من يحيى هذا؟
قال: "لا أدري"⁽¹³⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه لين.

(1) الغساني: بفتح الغين المعجمة، وتشديد السين المهملة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى غسان، وهي
قبيلة نزلت الشام، وإنما سميت غسان بماء نزلوه. الأنساب، الغساني 42/10.

(2) الواسطي: بكسر السين، والطاء المهملتين، "هذه النسبة إلى خمسة مواضع، أولها: واسط العراق، ويقال
لها: واسط القصب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وقيل لها واسط؛
لأنها في وسط العراقين: البصرة والكوفة، وهي واسطتها، خرج منها جماعة من أهل العلم في كل فن، وفيهم
كثرة وشهرة، وصنف تاريخها أسلم بن سهل بحشل، والثاني منسوب إلى واسط الرقة". الأنساب، السمعي
259/13.

(3) المسند، الإمام البزار 326/6 ح 2336.

(4) انظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 282.

(5) انظر: صحيح البخاري 102/2، ح 1389، 154/2، ح 1626، 6/9، ح 6883، 113/9، ح 7370.

(6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 721/3، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 309/12.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 146/9.

(8) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 194/3.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 315/31، وتاريخ الإسلام، الذهبي 454/12.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 590.

(11) لسان الميزان، ابن حجر 431/7.

(12) انظر: المجروحين لابن حبان 126/3.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 146/9، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 315/31.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيشبهه أن يكون أصوب من قول من ضعفه، ويحتمل أن يكون ذلك لرواية بعض الثقات عنه، مثل: محمد بن حرب النَّشَائِي⁽¹⁾ وغيره، ويحتمل ذلك لأنه يتابع على بعض أحاديثه التي يرويها والله أعلم.

(20/56) الراوي: **يَزِيدُ بْنُ يُوسُفَ، أَبُو يَوْسُفَ الرَّحْبِيِّ**⁽²⁾، **الدِّمَشْقِيُّ، الصَّنَعَانِيُّ، الشَّامِيُّ.**

عبارة الإمام: "ليس بأس به"، وحسن إسناده حديثه⁽³⁾.

أقوال النقاد: قال سعيد بن عبد العزيز التَّنُوحِيُّ: "عالما هذا الجُند بعد الأوزاعي، يزيد بن السِّمَطِ وَيَزِيدُ بْنُ يَوْسُفَ"⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: "هو مع ضعفه يكتب حديثه"⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: "متروك... يحيى بن معين، يغمز عليه، وليس يستحق عندي الترك"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "لم يكن بالقوي"⁽⁷⁾، وقال ابن معين: "لَيْسَ بِثِقَّةً"⁽⁸⁾، ومرة قال: "لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ"⁽⁹⁾، وأخرى: "كَانَ أَبُو مَسْهَرٍ يَثْنِي عَلَيْهِ وَكَانَ لَا يُسَاوِي شَيْئًا"⁽¹⁰⁾، وذكره العقيلي⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾ في الضعفاء.

(1) المسند، الإمام البزار 383/9 ح 3966.

الرَّحْبِيُّ: بفتح الراء والحاء المهملتين، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة الى بنى رحبة، بفتح الراء والحاء، بطن من حمير، وهو رحبة بن زرعة أخو سدد- بسين مهيمة على وزن حمل- بن زرعة بن سبأ الأصغر، والمشهور بالانتساب إليها أبو أسماء عمرو بن مرثد الرحبي. الأنساب، السمعاني 92/6-93.

(3) المسند، الإمام البزار 21/10 ح 4082.

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص 361، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 14/335.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 9/152.

(6) سؤالات البرقاني للدارقطني ص 71.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 9/296.

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 4/417.

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 4/475، وانظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 427.

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 4/460.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 6/339.

(12) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 3/137.

(13) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 3/213.

وضعه أبو داود السجستاني⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾، وقال الذهبي: "واه"⁽⁴⁾، ومرة قال: "تركوه"⁽⁵⁾، وقال أحمد بن حنبل: رأيت ولم أكتب عنه شيئاً⁽⁶⁾، وقال النسائي⁽⁷⁾، والأزدي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾: "متروك الحديث"، وقال صالح بن محمد الأسدي: "تركوا حديثه"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ سَيِّءَ الْحِفْظِ كَثِيرَ الْوَهْمِ، مَمَّنْ يَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ وَيَسْنَدُ الْمُؤُوفَ وَلَا يَفْهَمُ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ فِي حَدِيثِهِ صَارَ سَاقِطَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ. أَرْجُو إِنْ اِحْتَجَّ بِهِ فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ لَمْ يُجْرَحْ فِي فِعْلِهِ؛ لَقَدِمَ صَدَقَهُ"⁽¹¹⁾. وقال ابن معين: "ليس بثقة"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: اختلف فيه، وجمهور النقاد على تضعيفه، لكني تتبعت مروياته في كتب السنة، فوجدت جملة منها توبع عليها، وجملة أخرى منها انفرد بها، لذلك أرى أنه صدوق فيه لين؛ لروايته أحاديث يتفرد بها لا يرويها غيره، فلا يتابع عليها، خصوصاً وأنه شامي، وأهل الشام من تلاميذه، مثل سعيد بن عبد العزيز وأبي مسهر الغساني، أثوا عليه، وهم أعلم بحال شيخهم، من غيرهم، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، لكون يزيد بن يوسف له روايات يتابع عليها، وروايات يتفرد بها فلا يتابع عليها، أو لرواية بعض الأئمة الثقات عنه مثل⁽¹³⁾: سعدويه سعيد بن سليمان، والوليد بن مسلم الدمشقي، وأبي مسهر الغساني، وغيرهم. لذا فإن الإمام البزار لما وصفه

-
- (1) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 244.
 - (2) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي 132/3.
 - (3) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 606.
 - (4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 391/2.
 - (5) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 444، والمغني في الضعفاء 755/2.
 - (6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 296/9، وانظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 376/2.
 - (7) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 111، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 150/9.
 - (8) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 213/3.
 - (9) سؤالات البرقاني للدارقطني ص 71، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي 213/3، وتاريخ دمشق لابن عساكر 132/74.
 - (10) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 336/14.
 - (11) المجروحين، ابن حبان 106/3.
 - (12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 296/9.
 - (13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 283/32.

بذلك، أكد قوله بتحسين إسناد الحديث الذي أخرجه من روايته، وذكر أن من بعد يزيد ومن قبله ثقان⁽¹⁾، والله أعلم.

(1) المسند، الإمام البزار 21/10.

المبحث الرابع

من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم دون مرتبة الصدوق

وفي هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"،

وخلصنا بعد دراستهم إلى أنهم دون مرتبة الصدوق، وقد بلغ عدد هؤلاء الرواة 16 راويًا.

(1/57) الراوي: الْحَارِثُ بْنُ غَسَّانَ الْبَصْرِيِّ، الْمُزْنِيِّ.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁾ وزاد مرة فقال: "قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ

مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ مجهول"⁽⁴⁾، وقال الذهبي وابن

حجر: "مجهول"⁽⁵⁾، وقال الأزدي: "ليس بذاك"⁽⁶⁾، وقال العقيلي: حدث بمناكير، لا يتابع

عليها⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: لين الحديث، والعبرة بقول من عرفه، فهو حجة على من جهله.

وأما قول الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، فقد فسره بقوله: "روى عنه جماعة من أهل العلم". وأهل

العلم: مثل: عبدالله بن عبد الوهاب الحنبلية الثقة، وعمر بن يحيى الأيلي: وصفه البزار بأنه من

أهل العلم؛ لأنه شيخه، فقد روى عنه ثمانية أحاديث، ورماه ابن عدي بسرقة الحديث⁽⁸⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 360/11 ح 5184.

(2) المسند، الإمام البزار 9/14 ح 7388.

(3) الثقات، ابن حبان 175/6.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 86/3.

(5) ميزان الاعتدال، الذهبي 441/1، ولسان الميزان، ابن حجر 155/2.

(6) لسان الميزان، ابن حجر 156/2.

(7) الضعفاء الكبير، العقيلي 218/1.

(8) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 433/2-434 في ترجمة جارية بن هرم.

(2/58) الراوي: دُرُسْتُ بْنُ زِيَادِ أَبِي الْحَسَنِ، ويقال: أَبُو يحيى العنبري⁽¹⁾،
النَّبْرِيُّ، الْقَرَّازُ، ويقال: القشيري⁽²⁾.

عبارة الإمام: "مِنْ أَهْلِ النَّبْصَةِ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: قال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"⁽⁴⁾، وزاد: أحاديثه عن يزيد الرقاشي، عن أنس، فيها ما ينفرد به، ومنها ما قد توبع عليه⁽⁵⁾، وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي"⁽⁶⁾، وذكره الدارقطني في الضعفاء⁽⁷⁾، وضعفه أبو داود⁽⁸⁾، ومسلمة بن قاسم⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾، وذكره أبو محمد بن الجارود وأبو العرب في الضعفاء⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "لا شيء"⁽¹²⁾، وقال البخاري: "حديثه ليس بالقائم"⁽¹³⁾، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"⁽¹⁴⁾، وقال أبو

(1) العنبري: بفتح العين المهملة، وسكون النون، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، والراء، هذه النسبة إلى بنى العنبر، وتخفف فيقال لهم: بلعنبر، وهم جماعة من بنى تميم، ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن تميم بن مرة بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار. الأنساب، السمعاني 382/9.

(2) القشيري: بضم القاف، وفتح الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بنى قشير. الأنساب، السمعاني 423/10.

(3) المسند، الإمام البزار 206/12 ح 5889.

(4) المرجع السابق 575/3.

(5) انظر: المرجع نفسه 578/3.

(6) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 38، وانظر: الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم 294/3، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين 269/1.

(7) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 152/2، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 270/1.

(8) نقلت هذا التوثيق من حاشية تهذيب الكمال بتحقيق بشار معروف، وبشار عزا المعلومة إلى مخطوطة الكتاب، والمطبوع من الكتاب جزء منه ليس فيه المعلومة فوثقها من تهذيب الكمال للمزي 482/8.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 276/4.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 201.

(11) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 276/4.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 437/3.

(13) التاريخ الكبير، البخاري 253/3، والتاريخ الأوسط، البخاري 291/2، والضعفاء الصغير، البخاري ص 42.

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 437/3.

حاتم: "حديثه ليس بالقائم، عامة حديثه عن يزيد الرقاشي، ليس يمكن أن يعتبر حديثه"⁽¹⁾، وقال الساجي: "يحدث عن الرقاشي حديثاً ليس بالقائم"⁽²⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن مطر وغيره أشياء يتخايل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج بخبره"⁽³⁾، وقال الذهبي: "كُلُّ قال: ما هو بحجة"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس" فلرواية جماعة من الثقات الأئمة عنه، مثل⁽⁵⁾: محمد بن المثنى، ومسدد بن مسرهد، ومعلّى بن أسد، ونصر بن علي الجهمي، وغيرهم. ويحتمل لوجود في الإسناد من يمكن الحمل عليه، وهو أبان بن طارق المجهول⁽⁶⁾، والله أعلم.

(3/59) الراوي: سَلْمُ بن سُلَيْمَانَ، أَبُو هَاشِمٍ، وَيُقَالُ: أَبُو هِشَامِ الضَّبِّيِّ⁽⁷⁾، البصري.

عبارة الإمام: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁸⁾.

أقوال النقاد: قال ابن عدي: "منكر الحديث عن الثقات"⁽⁹⁾، وقال ابن حزم: "ليس بالقوي"⁽¹⁰⁾، وقال العقيلي: "لا يُقِيمُ الْحَدِيثَ، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ"⁽¹¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: لين الحديث.

(1) المرجع السابق 437/3.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 276/4.

(3) المجروحون، ابن حبان 293/1.

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي 150/12.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 480/8.

(6) المرجع السابق 13/2.

(7) الضبي: نسبة إلى ضبة، وهم جماعة، وفي مصر ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك، وفي هذيل ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل. الأنساب، السمعاني 381/8.

(8) المسند، الإمام البزار 260/17 ح 9946.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 356/4، وفيه أن اسمه: "سلمة بن سليمان" وهو خطأ، والصواب: "سَلْمٌ"، كما أثبتته في المتن، والله أعلم.

(10) المحلى بالآثار، ابن حزم 261/1.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 13/3.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فربما لكونه يرى في الإسناد من هو دون سلم في الرتبة، وإن لم يصرح بذلك، والله أعلم.

(4/60) الراوي: سنان بن هارون، أبو بشر البرجمي، الكوفي.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: وثقه الذهلي⁽²⁾، وذكره ابن شاهين في الثقات⁽³⁾، وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين"⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: "سنان بن هارون أحاديث، وليس بالمنكر عامتها، وأرجو أنه لا بأس به"⁽⁵⁾، وقال العجلي: "لا بأس به"⁽⁶⁾، وقال ابن معين: "صالح"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"⁽⁸⁾، ومرة قال: "مستور"⁽⁹⁾، وقال ابن معين أيضاً: "ليس حديثه بشيء"⁽¹⁰⁾، وفي قول آخر لابن معين في سنان بن هارون وكان له أخ اسمه سيف بن هارون، قال: "سيف أحب إلي من سنان"⁽¹¹⁾، ومرة قال: "سنان بن هارون أخو سيف بن هارون، سنان أحسنهما حالاً"⁽¹²⁾، وقال أخرى: "سنان بن هارون أوثق من سيف، وهو فوقه"⁽¹³⁾، وقال أبو داود: "ليس بشيء"⁽¹⁴⁾، وذكره العقيلي⁽¹⁵⁾، وابن الجوزي⁽¹⁶⁾ في الضعفاء، وقال: "حديثه غير محفوظ"، وقال الدارقطني:

(1) المسند، الإمام البزار 183/13 ح 6631.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 123/6.

(3) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 104.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 256.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 512/4.

(6) الثقات، العجلي 438/1.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 253/4.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 253/4.

(9) علل الحديث، ابن أبي حاتم 57/4.

(10) المجروحين، ابن حبان 354/1، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 104.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 512/4.

(12) المرجع السابق 512/4.

(13) العلال ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 16/3.

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 156/12.

(15) الضعفاء الكبير، العقيلي 171/2.

(16) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 27/2.

"يعتبر به"⁽¹⁾، وضعفه يحيى القطان⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والساجي⁽⁵⁾، وزاد ابن معين: "سنان أمثل من أخيه سيف"، وزاد الساجي: "منكر الأحاديث"، وفي كتاب الضعفاء لابن الجارود: "هو أعجب إلي من أخيه سيف"⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير"⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: لين الحديث.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيظهر أنه توسط في تعديله مخالفاً للنقاد الآخرين؛ لإمكان الحمل في الإسناد على غيره، وهو عبيد بن إسحاق العطار الضعيف، وإن لم يتكلم فيه، خصوصاً وأنه روى عنه جماعة من الثقات، مثل: الأسود بن عامر⁽⁸⁾، وعون بن سلام، ومحمد بن سليمان لوين، ومحمد بن الصباح الدولابي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم، والله أعلم.

(5/61) الراوي: الضَّحَّاكُ بْنُ نَبْرَاسٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْجَهْضَمِيُّ⁽⁹⁾، الْأَزْدِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁰⁾.

أقوال النقاد: قال حبان بن هلال الباهلي: "لم يكن به بأس"⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: "لَيْنَ الْحَدِيثِ"، وقال العقيلي: "في حديثه وهم"⁽¹⁴⁾، وقال الحاكم: "ليس بالقوي

(1) سؤالات البرقاني للدارقطني ص35.

(2) نقله مغطاي عن العقيلي في إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 124/6.

(3) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 70/1، وتاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان ص101.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 468/1.

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 124/6.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 124/6.

(7) المجروحين، ابن حبان 354/1.

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 155/12.

(9) الْجَهْضَمِيُّ: بفتح الجيم والضاد المنقوطة وسكون الهاء، هذه النسبة إلى الجهاضمة وهي محلة بالبصرة. الأنساب، السمعاني 453/3.

(10) المسند، الإمام البزار 334/13 ح 6951.

(11) التاريخ الكبير، البخاري 335/4.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 460/4.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر ص280.

(14) الضعفاء الكبير، العقيلي 219/2.

عندهم⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "ليس رواياته بالكثيرة"⁽²⁾، وذكره أبو العرب، والبلخي في الضعفاء⁽³⁾، وضعفه ابن معين⁽⁴⁾، ويعقوب الفسوي⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، والهيثمي⁽⁷⁾، وقال ابن معين في موضع آخر⁽⁸⁾، وابن الجارود⁽⁹⁾: "ليس بشيء"، وقال يعقوب الفسوي مرة: "ليس حديثه بشيء"⁽¹⁰⁾، وقال أخرى: "بُصْرِيٌّ لَيْتُنُ الْحَدِيثَ"⁽¹¹⁾، وقال النسائي⁽¹²⁾، وابن القيسراني⁽¹³⁾: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات"⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف الحديث.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فهو يوافق فيه حبان بن هلال الباهلي، ويخالف أغلب النقاد الذين نصوا على تضعيفه، ويحتمل أن يحمل قول الإمام البزار على التساهل منه في تعديل الرواة، ويحتمل أن يكون من ضعفه إنما ذلك لقلّة حديثه، فلم تَصِحْ صورته، فلم يتهيأ الحكم عليه بالقبول عندهم.

(6/62) الراوي: عَبْدُ اللَّهِ بن غالب العبّاداني⁽¹⁵⁾.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁶⁾.

-
- (1) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم 307/3.
 - (2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 152/5.
 - (3) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 31/7.
 - (4) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 392.
 - (5) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 121/2.
 - (6) سؤالات السلمى للدارقطني ص 198، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 278/9.
 - (7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 32/2.
 - (8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 86/4، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 460/4.
 - (9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 31/7.
 - (10) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 121/2.
 - (11) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 61/3.
 - (12) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 59.
 - (13) ذخيرة الحفاظ، القيسراني 443/1.
 - (14) المجروحين، ابن حبان 379/1.
 - (15) العبّاداني: بفتح العين المهملة وتشديد الباء المنقوطة بواحدة والذال المهملة بين الألفين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عبّادان، وهي بليدة بنواحي البصرة في وسط البحر. الأنساب، السمعي 72/9.
 - (16) المسند، الإمام البزار 162/16 ح 9270.

أقوال النقاد:

قال الذهبي: "لم يُضَعَّف" (1)، وقال ابن حجر: "مستور" (2).

خلاصة القول في الراوي: مستور.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأن الإمام البزار يرى الحمل في أحاديثه التي يرويها على شيخه هشام بن عبد الرحمن الكوفي، لا عليه، كما صرح بذلك فقال: "أحاديث هشام بن عبد الرحمن" لا نعلم أحدًا شاركه فيها عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة (3).

(7/63) الراوي: عمرو بن عبد الغفار بن عمرو الفقيمي (4) الكوفي.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَا بَأْسَ بِهِ" (5).

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات (6)، وأثنى عليه عبد الله بن داود (7)، وذكره العقيلي (8)، والساجي (9)، وابن الجوزي (10) في الضعفاء، وزاد العقيلي: "منكر الحديث" (11)، ووصفه الدارقطني بالوهم (12)، وقال ابن عدي: "ليس بالثابت بالحديث، حدث بالمناكير في فضائل علي رضي الله عنه" (13)، وقال علي بن المديني: "كان رافضيًا، رميت بحديثه، وقد كتبت عنه شيئًا"، وقال في موضع آخر: "تركته لأجل الرفض" (14)، وقال ابن عدي أيضًا: "مُتَّهَمٌ إِذَا رَوَى شَيْئًا مِنَ الْفَضَائِلِ، وَكَانَ السَّلْفُ يَتَّهَمُونَهُ بِأَنَّهُ يَضَعُ فِي فَضَائِلِ أَهْلِ النَّبِيِّتِ وَفِي مَثَالِبِ غَيْرِهِمْ" (15)، وقال

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 584/1.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 317.

(3) المسند، الإمام البزار 162/16.

(4) الفقيمي: بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى بني فقيم. الأنساب، السمعاني 236/10.

(5) المسند، الإمام البزار 199/6 ح 2240.

(6) الثقات، ابن حبان 478/8.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 197/12.

(8) الضعفاء الكبير، العقيلي 286/3.

(9) لسان الميزان، ابن حجر 370/4.

(10) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 228/2.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 286/3.

(12) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 237/4.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 251/8.

(14) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 197/12، ولسان الميزان، ابن حجر 369/4.

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 251/8.

أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث متروك الحديث"⁽¹⁾، وقال العجلي: "متروك"⁽²⁾، وقال الذهبي: "هالك"⁽³⁾، وقال مرة: "متهم"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً، بسبب الرفض، وجملة من أحاديثه تؤكد مذهبه. وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فلرواية بعض الثقات عنه مثل⁽⁵⁾: أحمد بن الفرات، وعبدالله بن داود الخريبي، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن جعفر، وغيرهم. ويحتمل أن يكون كذلك عنده؛ لكونه لم يسبر مروياته، فلم يتبين له حاله على الحقيقة، فظنه مقبول الرواية. وأكثر رواياته مناكير وأفراد لا يتابع عليها.

(8/64) الراوي: عيسى بن طارق

عبارة الإمام: "لا بأس به"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: لم أفق على أقوال للنقاد في هذا الراوي غير ما ذكر الإمام البزار في مسنده، وقد حسن الهيتمي حديثه هذا⁽⁷⁾.

وتحسين الهيتمي مبناه على قول البزار في الراوي: لا بأس به، لا على معرفته لحال عيسى بن طارق.

وعيسى بن طارق لم أفق له على رواية في كتب السنة إلا رواية واحدة عند البزار من رواية يزيد بن خالد عنه عن عيسى بن يونس⁽⁸⁾.

والحديث نفسه ورد في كتب السنة مختصراً عن رواية البزار من طريق يزيد بن خالد عن عيسى بن يونس بدون وساطة عيسى بن طارق، وصرح فيها يزيد بالسماع عند ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 246/6.

(2) الثقات، العجلي 447/2.

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي 486/2.

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي 272/3.

(5) تاريخ الإسلام، الذهبي 286/14.

(6) المسند، الإمام البزار 67/2.

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيتمي 41/10.

(8) المسند، الإمام البزار 67/2.

(9) الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم 320/3، 323، 259/4، والأوائل لابن أبي عاصم ص114.

وقد ثبت سماع يزيد بن خالد بن عيسى بن يونس لأحاديث آخر كما في سنن أبي داود⁽¹⁾، ومستخرج أبي نُعَيْمٍ على صحيح مسلم⁽²⁾، وحملة الأولياء لأبي نعيم⁽³⁾، وأخلاق أهل القرآن للأجري⁽⁴⁾، وفي جزء الحسن بن رَشِيْقٍ⁽⁵⁾.

قال الباحث: تأسيساً على ما سبق، فإنه يُحتمل أن يكون الإمام البزار أخطأ في ذكر عيسى بن طارق؛ لأنه لا ذكر له في كتب التراجم، ولا الرواية، ولا غيرها، إلا عند البزار في مسنده، والبزار موصوف بالخطأ في الإسناد والتمت، كما نعتة بذلك أبو أحمد الحاكم والدارقطني، وأشار إلى مثله النسائي⁽⁶⁾.

خلاصة الحكم: مجهول العين والحال؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد، وهو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب، ولم يوثقه إلا البزار توثيقاً متوسطاً، ومن المعلوم أن البزار يقبل الراوي، ويصفه بالعدالة، برواية جماعة من الأجلء عنه⁽⁷⁾.

(9/65) الراوي: محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع أبو عبد الله الحارثي، البصري، الهاشمي.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مَشْهُورٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽⁸⁾.

أقوال النقاد: وثقه عبيد الله بن عمر القواريري⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: حدث عن ابن البَيْلَمَانِيِّ بمناكير⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "ليس هو بشيء"⁽¹²⁾،

(1) سنن أبي داود 194/4، ح 4583.

(2) المستخرج على صحيح مسلم، أبو نعيم الأصبهاني 199/1.

(3) حملة الأولياء، أبو نعيم 68/3، 162/4، 201/4.

(4) أخلاق أهل القرآن للأجري ص 116.

(5) جزء الحسن بن رَشِيْقٍ ص 72.

(6) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 92، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 95/5، وسير أعلام النبلاء للذهبي 556/13.

(7) انظر: فتح المغيبي، السخاوي 14/2.

(8) المسند، الإمام البزار 33/12 ح 5412.

(9) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 208.

(10) الثقات، ابن حبان 57/9.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 101/4، ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب 105/9، عن الساجي قوله: يحدث عن ابن البيلماني بمناكير.

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 226/4.

وفي رواية أخرى عنه: "ليس بثقة"⁽¹⁾، وقال محمد بن بشار المعروف ببُنْدَارٍ: "مَا فِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ، الْبَلِيَّةُ مِنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ"⁽²⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، فأما ما روى عن ابن البيلماني، عن مالك في الصحيفة، فالبلية فيها ممن فوَّقه، إلا أنه أكثر عن ابن البيلماني، حتى يسبق إلى القلب القدح فيه؛ لكثرة، وإن كان ابن البيلماني ليس بشيء في الحديث، فقد روى -أيضاً- عن غير ابن البيلماني مناكير مما تشبه حديث الثقات"⁽³⁾، وضعفه أبو حاتم الرازي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "ضعفه"⁽⁶⁾، وقال يعقوب الفسوي⁽⁷⁾، والأزدي⁽⁸⁾: "لا يكتب حديثه"، وقال الترمذي: "بصري منكر الحديث"⁽⁹⁾، وقال البيهقي: "متروك"، ونقل أن يحيى بن معين وضعفه⁽¹⁰⁾، وقال ابن أبي حاتم: "ترك أبو زرعة حديثه، ولم يقرأه علينا في كتاب الشفعة"⁽¹¹⁾، وزاد في موضع آخر: "ضربنا عليه"⁽¹²⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: "روى أحاديث منكورة، وهو متروك الحديث"⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: "عامتها-يعني أحاديثه- مما لا يتابع عليه...، وقد رواه -يعني الحديث- عن محمد بن الحارث جماعة معروفون، وعامة ما يرويه غير محفوظ"⁽¹⁴⁾، وضعفه في موطن آخر⁽¹⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً.

-
- (1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 258/4.
 - (2) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 125.
 - (3) المجروحين، ابن حبان 293/2.
 - (4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 231/7.
 - (5) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 472.
 - (6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 163/2، والمغني في الضعفاء، الذهبي 563/2، وميزان الاعتدال، الذهبي 504/3، وانظر: ديوان الضعفاء ص 345.
 - (7) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 669/2.
 - (8) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 47/3.
 - (9) العلل الكبير، الترمذي ص 396.
 - (10) السنن الكبرى، البيهقي 178/6، ح 11590.
 - (11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 231/7، وانظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم 297/4، 298.
 - (12) علل الحديث، ابن أبي حاتم 298/4.
 - (13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 231/7.
 - (14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 381/7، 382.
 - (15) المرجع السابق 386/7.

وأما قول الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، فلأنه يرى أن النكارة في أحاديثه ليست منه، بل من شيخه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، كما صرح بذلك إذ قال: "وإنما يأتي نكرة هذه الأحاديث من محمد بن عبد الرحمن؛ لذا وصف ابن الحارث بالشهرة، خاصة وقد روى عنه جماعة من الثقات، منهم⁽¹⁾: عبيد الله بن عمر القواريري، وعفان بن مسلم الصغار، وبندار محمد بن بشار، ومحمد بن المثني، وغيرهم، والله أعلم.

(10/66) الراوي: مسعود بن واصل أبو مسلم العَقْدِيُّ⁽²⁾، البصري، الأزرق.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، لَا بَأْسَ بِهِ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال: "ورُبِمَا أُغْرِب"، وقال أبو داود: "ليس بذاك"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "لين الحديث"⁽⁶⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁷⁾، وضعفه أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: لين الحديث.

وأما قول الإمام: "لَا بَأْسَ بِهِ"، فيحمل على رواية بعض الثقات عنه، مثل⁽⁹⁾: بسطام بن الفضل أخي عارم، ومالك بن عبد الواحد المسمعي، ومحمد بن عبد الرحمن العنبري، وغيرهم، والله أعلم.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 29/25.

(2) العَقْدِيُّ: بفتح العين المهملة وفتح القاف وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عقدة، وهو لقب والد أبي العباس بن عقدة الحافظ، وإنما لقب بذلك لعلمه التصريف والنحو، وكان يورق بالكوفة ويعلم القرآن والأدب. الأنساب، السمعاني 334/9.

(3) المسند، الإمام البزار 242/14 ح 7816.

(4) الثقات، ابن حبان 190/9.

(5) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص 178.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر 528.

(7) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 117/3.

(8) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 200/9، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 117/3، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 165/11.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 481/27.

(11/67) الراوي: الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَّةَ أَبُو مَالِكِ الْقُرَشِيِّ، البصري،
الغُمَيْرِيُّ⁽¹⁾ مولا هم.

عبارة الإمام: "الْمُبَارَكُ بْنُ فَصَّالَةَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ فَصَّالَةَ، وَالْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ... لَا بَأْسَ
بِهِمْ"⁽²⁾، وزاد أيضاً: "الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال: "هو أخو الفرج بن فضالة"⁽⁵⁾، وقال الذهبي:
"مقارب الحديث لا يحتج به"⁽⁶⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽⁷⁾، وزعم بعضهم أنه أخو الفرج بن
فضالة، وليس بشيء، قاله ابن حبان⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه"⁽⁹⁾، وقال ابن معين:
"ليس هو بذاك"⁽¹⁰⁾، وقال مرة: "شيخ وأئيش عنده"⁽¹¹⁾، وذكره العقيلي⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾ في
الضعفاء، وقال العقيلي: "ليس بمشهور النقل"، وضعفه ابن حجر⁽¹⁴⁾، وقال أبو داود: "في
حديثه نكارة"⁽¹⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف.

-
- (1) العمري: بضم العين وفتح الميم وكسر الراء، هذه النسبة إلى العمرين، أحدهما عمر بن الخطاب، والثاني إلى عمر بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم. الأنساب، السمعاني 372/9.
 - (2) المسند، الإمام البزار 248/13 ح 6762.
 - (3) المسند، الإمام البزار 116/17 ح 9689.
 - (4) الثقات، ابن حبان 496/7.
 - (5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 336/11.
 - (6) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 396.
 - (7) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 96.
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 415/28، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 273/10.
 - (9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 317/8.
 - (10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 211/4.
 - (11) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين 444.
 - (12) الضعفاء الكبير، العقيلي 242/4.
 - (13) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 136/3.
 - (14) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 544.
 - (15) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 171.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فيحتمل لرواية بعض الأئمة والثقات عنه، مثل⁽¹⁾: حجاج بن محمد المصيصي، وحماد بن زيد، وأبي داود الطيالسي، وعبدالرحمن بن مهدي، وموسى بن إسماعيل المنقري، ويونس بن محمد المؤدب. ويحتمل لكونه بصرياً، والإمام البزار أعلم برواة بلده من غيره، والله أعلم.

(12/68) الراوي: موسى بن جبير الأنصاري مولاهم، المديني، الحذاء، السلمي، مولاهم.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه الهيثمي⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ ويخالف"⁽⁵⁾، وخرج حديثه في صحيحه⁽⁶⁾، وكذلك الحاكم النيسابوري⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "مستور"⁽⁸⁾، وقال ابن يونس: "كتب عنه بمصر"⁽⁹⁾، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله⁽¹⁰⁾، وقال القسطلاني: "مستور الحال"⁽¹¹⁾، ومثله قال الزركشي⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: لين الحديث، يعتبر بحديثه، وقد تتبعت أحاديثه، فوجدت أكثرها مفاريد لا يتابع عليها؛ مما يشعر بضعفه، وإن كان في غالب أسانيده من يمكن الحمل عليه غيره.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 413/28.

(2) المسند، الإمام البزار 248/12 ح 5996

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي 68/5، 304، 314/6، 240/10.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 303/2.

(5) الثقات، ابن حبان 451/7.

(6) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 9/8، ح 3213، 63/14، ح 6186.

(7) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 276/3، ح 5079، 49/4، ح 6843، 207/4، ح 7384، 500/4، ح 8396.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 550.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 12/12.

(10) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 257/3.

(11) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني 263/5.

(12) التذكرة في الأحاديث المشتهرة، الزركشي ص 205-206.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس" فلأنه يرى أن الضعف في حديثه من قبل غيره في الإسناد، حيث إنه لما قال: "ليس به بأس" أتبعه بقوله: "أتى رفع الحديث عندي من زهير بن محمد، إذ لم يكن بالحافظ"⁽¹⁾، لهذا قوى موسى بن جبير، خاصة وقد روى عنه من الأئمة الثقات بكر بن مضر، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والله أعلم.

(13/69) الراوي: النَّصْرُ بن كَثِير السَّعْدِيُّ، أَبُو سَهْل البَصْرِيُّ، ويقال: الأَزْدِيُّ، ويقال: الضَّبِّي⁽²⁾، العابد، الهاشمي، مولاهم.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ".⁽³⁾
**أقوال النقاد: وثقه الفلاس⁽⁴⁾، ووصفه بكثرة الصدقة⁽⁵⁾، وأنه من الأبدال⁽⁶⁾، وصحَّح ابن القطان حديثه⁽⁷⁾، وقال النَّسَائِيُّ: "صَالِح"⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ فيه نظر"⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "هو ممن يُكتب حديثه"⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽¹¹⁾.
وذكره أبو العرب، وابن الجارود⁽¹²⁾، والعقيلي⁽¹³⁾، وابن الجوزي⁽¹⁴⁾ في الضعفاء.**

-
- (1) المسند، الإمام البزار 248/12.
 - (2) الضبي: نسبة إلى ضبة، وهم جماعة، وفي مصر ضبة ابن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك، وفي هذيل ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل. الأنساب، السمعاني 381/8.
 - (3) المسند، الإمام البزار 239/12.
 - (4) التاريخ الكبير، البخاري 93/2.
 - (5) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 47/12.
 - (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 402/29، الأبدال: هم الأولياء والعُباد، الواحد بذل، كجمل وأحمال، وتبدل كجمل، سُموا بذلك؛ لأنهم كلما مات واحد منهم أُبدل بآخر. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير 107/1.
 - (7) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 612/5.
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 401/29.
 - (9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 478/8.
 - (10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 268/8.
 - (11) الأسماء والكنى، أبو أحمد الحاكم 92/5.
 - (12) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 47/12.
 - (13) الضعفاء الكبير، العقيلي 292/4.
 - (14) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 162/3.

وقال البخاري⁽¹⁾، والدَّارِقُطْنِي⁽²⁾: "فيه نَظْرٌ"، وقال البخاري⁽³⁾، والدولابي⁽⁴⁾: "عنده مناكير"، وضعفه أحمد⁽⁵⁾، وعلي بن الحسين بن الجُنَيْدِ⁽⁶⁾، والدولابي في قول له⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وقال مرة: "واه"⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾، وقال ابن القيسراني: "مُنكر الحديث"⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ عَلَى قَلَّةٍ رَوَيْتَهُ، حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا مِنْ الْحَدِيثِ صِنَاعَتَهُ شَهِدَ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، لَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف له مناكير، وأكثر النقاد على تضعيفه، ولا يفيد توثيق الفلاس له، فإن مقصده توثيقه في دينه، لا في حديثه، كما دل عليه وصفه له بكثرة الصدقة، وبأنه من الأبدال، والله تعالى أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحمل على رواية مجموعة من الأئمة والثقات عنه، مثل: أحمد بن إبراهيم الدُّورِيِّ، وأحمد بن ثابت الجَدْرِيِّ، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وقتيبة بن سعيد، ونصر بن علي الجَهْضَمِيِّ، وغيرهم⁽¹³⁾، والله أعلم.

(14/70) الراوي: النَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ، أَبُو الْخَطَّابِ الْقَيْسِيُّ، الْبَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "رجل من أهل البصرة، ليس به بأس"⁽¹⁴⁾.

(1) التاريخ الكبير، البخاري 91/8.

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر 444/10.

(3) التاريخ الأوسط، البخاري 249/2، والضعفاء الصغير، البخاري ص 113.

(4) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 47/12.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 401/29.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 479/8.

(7) تهذيب التهذيب، ابن حجر 444/10.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 321/2.

(9) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي 296/1.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 562.

(11) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني 2423/4.

(12) المجروحين، ابن حبان 49/3.

(13) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 401/29.

(14) المسند، الإمام البزار، 242/14، ح 7816.

أقوال النقاد: قال ابن معين: "ليس بن بأس"⁽¹⁾، وردّه ابن شاهين، فرجّح التضعيف من أقوال ابن معين⁽²⁾، قال أبو داود: "ليس بذاك"، وقال مرة: "ليس بالقوي"⁽³⁾، وقال الساجي: "أراه سقط حديثه"⁽⁴⁾، وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"⁽⁵⁾، وذكره العقيلي⁽⁶⁾، وأبو العرب⁽⁷⁾، وابن شاهين⁽⁸⁾، والبلخي⁽⁹⁾، وابن الجوزي⁽¹⁰⁾ في الضعفاء. وقال يحيى بن سعيد: "يروى عن عطاء، عن ابن عباس، أشياء منكرة"⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: "لست أحدث عنه بشيء"⁽¹²⁾، وضعفه النسائي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: "ضعفوه"⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين: "كان قاصاً ليس بشيء"⁽¹⁶⁾، وضعفه⁽¹⁷⁾، وقال الإمام أحمد: "قاص، وكان يحيى - يعني ابن سعيد - يضعف حديثه"⁽¹⁸⁾، وقال ابن أبي عدي: "لا يسوى شيئاً"⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم، وابن الجارود: "ليس بشيء"⁽²⁰⁾، وقال ابن حبان: "يروى المناكير عن المشاهير، ويخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج

-
- (1) نقله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، ص242.
 - (2) المختلف فيهم، ابن شاهين ص71، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ص99.
 - (3) سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني ص215، 224.
 - (4) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص270.
 - (5) الأسماء والكنى، أبو أحمد الحاكم، 4/294.
 - (6) الضعفاء الكبير، العقيلي، 4/312.
 - (7) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، 12/87.
 - (8) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص187.
 - (9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 12/87.
 - (10) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 3/166.
 - (11) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/312.
 - (12) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي 4/312.
 - (13) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص102.
 - (14) تقريب التهذيب، ابن حجر ص566.
 - (15) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 2/326.
 - (16) انظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص433، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري 148/4، 252.
 - (17) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص219.
 - (18) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 2/497.
 - (19) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/312.
 - (20) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 8/511، وإكمال تهذيب الكمال، مغطاي 12/87.

به⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "أحاديثه مما ينفرد به عن الثقات، ولا يتابع عليه"⁽²⁾، وقال الدارقطني: "مضطرب الحديث، تركه يحيى القطان"⁽³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحمل على تعديله تعديلاً متوسطاً؛ لرواية بعض الأئمة الثقات عنه، مثل⁽⁴⁾: حماد بن أسامة، والضحاك بن مخلد، ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شميل، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن زريع، وغيرهم، والله أعلم.

(15/71) الراوي: يحيى بن محمد بن [عباد بن هاني]⁽⁵⁾ المدني، الشجري⁽⁶⁾، الهنائي⁽⁷⁾.

عبارة الإمام: "رجل من أهل المدينة، ليس به بأس"⁽⁸⁾، وحسن له إسناداً⁽⁹⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، والعقيلي في الضعفاء، وقال: "في حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريباً.. يلحق"⁽¹¹⁾، ومثله قال الساجي⁽¹²⁾، وضعفه أبو حاتم⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾، وابن حجر⁽¹⁵⁾، وزاد: "كان ضريباً يتلقن".

(1) المجروحون، ابن حبان 56/3.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 327/8.

(3) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 200/9.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 28/30.

(5) وقع في مسند البزار: "بن أبي حكيم" وهو خطأ، والصواب ما أثبتته في المتن، فقد سماه عبد الله بن شبيب -وهو متفق على ضعفه- يحيى بن محمد بن أبي حكيم، وسماه العباس بن الفضل الأسفاطي -وهو صدوق- يحيى بن محمد بن عباد بن هاني الشجري. انظر: المسند، الإمام البزار 86/1، 196، والضعفاء الكبير، العقيلي 86/3، والمعجم الكبير، الطبراني 63/1.

(6) الشجري: بالشين المفتوحة المنقوطة بثلاث والجيم المفتوحة والراء، منسوب إلى الشجرة -وهي قرية بالمدينة. الأنساب، السمعاني 63/8.

(7) الهنائي: بضم الهاء وفتح النون، هذه النسبة إلى هناة بن مالك بن فهم. الأنساب، السمعاني 429/13.

(8) المسند، الإمام البزار 86/1.

(9) المرجع السابق 196/1.

(10) الثقات، ابن حبان 255/9.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 402/6.

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر 273/11.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 185/9.

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 375/2.

(15) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 596.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف؛ بسبب كونه ضريبًا، فكانوا يلقنونه، كما ذكر ذلك الساجي والعقيلي.

وأما قول الإمام: "رجل من أهل المدينة ليس به بأس"، فهو عنده مقبول الرواية، بدليل أنه حسن له إسنادًا من روايته، وربما سبر حديثه، فوجد في بعضه شيئًا دون بعضه الآخر، وهذا يعني أن عبارته: "ليس به بأس" قصد بها التوسط في التعديل، لوجود من يمكن الحمل عليه غيره في الإسناد الذي ذكره الإمام البزار، والله أعلم.

(16/72) الراوي: يوسف بن عبدة بن ثابت، أبو عبدة، المَهَلْبِيُّ مولاهم، الأزدي مولاهم، القَصَّابُ، العَتَكِيُّ، البصري.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مَشْهُورٌ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: "شيخ ليس بالقوي، ضعيف"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "لين الحديث"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: "له أحاديث مناكير عن حميد وثابت"، قال الأثرم: "وكأنه ضعفه"⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: "يعرف حديثه"⁽⁸⁾، وقال الذهبي: "ليس بحجة، وقد وثق"⁽⁹⁾، وقال مرة: "تكلم فيه"⁽¹⁰⁾، وقال ابن القيسراني: "عزيز الحديث"⁽¹¹⁾، وقال حماد بن سلمة: "إذا حدثك هؤلاء الشيوخ عن ثابت بشيء فاتهمهم"⁽¹²⁾، وقال العقيلي: "له أحاديث مناكير، عن حميد، وثابت، كأنه ضعفه محمد بن

(1) المسند، الإمام البزار 184/13 ح 6632.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 242/4.

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 400/2.

(4) الثقات، ابن حبان 639/7.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 226/9.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 611.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 226/9.

(8) الكامل في الضعفاء، ابن عدي 504/8.

(9) المغني في الضعفاء، الذهبي 763/2.

(10) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 448.

(11) تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني ص 286.

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر 417/11.

إسماعيل⁽¹⁾، وقال حماد بن سلمة للأصمعي: "ما هذه الروضة التي وقعت عليها؟"، يعني جرحه⁽²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ليس بالقوي، وتناقض الذهبي فوثقه مرة، وجرحه أخرى.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيظهر لي أنه توسط فيه، لإمكان الحمل على غيره في الإسناد، مثل مفرج بن شجاع وهو مجهول⁽³⁾، وغسان بن الربيع وهو ضعيف⁽⁴⁾، خاصة وقد روى عن يوسف بعض الثقات، مثل⁽⁵⁾: عبد الغفار بن داود الحراني، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وموسى بن إسماعيل المنقري، ويونس بن محمد المؤدب، وغيرهم، والله أعلم.

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/456.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 8/503-504.

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي 2/674.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 12/327.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 32/437.

الفصل الثالث

الرواية الذين وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ووصفهم
بلفظ آخر

الفصل الثالث

الرواة الذين وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ووصفهم بلفظ آخر

سيتناول الباحث بالدراسة في هذا الفصل الرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح: "لا بأس به" ونبعتهم بوصف آخر يفيد تليين الرواي. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالقوي".

في هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"، و"ليس بالقوي"، وقد بلغ عدد هؤلاء الرواة ثلاثة رواة.

(1/73) الراوي: عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمُ، الرَّفَاعِيُّ⁽¹⁾، الْعَبْدِيُّ⁽²⁾، الْبَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "رجل من أهل البصرة ليس به بأس"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "غير حافظ، وإن كان قد روى عنه جماعة، فليس بالقوي"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: وثقه أحمد بن حنبل⁽⁵⁾، وأحمد بن صالح المصري⁽⁶⁾، ورد أبو حاتم على توثيق أحمد بن حنبل له⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال في المجروحين: "ينفرد بالمناكير عن الثقات المشاهير، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع"⁽⁹⁾، وقال يحيى ابن معين: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽¹⁰⁾، ومرة قال: "لَيْسَ بِثِقَةٍ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرَبِيِّ: "تَطَرَّنَا فِي كِتَابِ عَقْبَةَ الْأَصَمِ، فَإِذَا أَحَادِيثُهُ هَذِهِ الَّتِي يَحْدُثُ بِهَا عَنْ عَطَاءٍ، إِنَّمَا هِيَ فِي كِتَابِهِ عَنْ

(1) الرفاعي: بكسر الراء، وفتح الفاء، وفي آخرها العين المهملة، منسوب إلى الجد. الأنساب، السمعي 147/6.

(2) العبدي: بفتح العين، وسكون الباء المنقوطة بوحدة، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار. الأنساب، السمعي 190/9.

(3) المسند، الإمام البزار 315/10 ح 4439.

(4) انظر: المسند، الإمام البزار 191/16 ح 9316.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 314/6.

(6) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين ص 71، وتاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 173.

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 314/6.

(8) الثقات، ابن حبان 246/7.

(9) المجروحين، ابن حبان 199/2.

(10) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 468.

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 135/4، 205.

قيس بن سعد، عَن عطاء⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها مما لا يُتَابِعُ عليه"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "لين الحديث ليس بقوي، وأبو هلال أحب إلينا منه"⁽³⁾، وذكره العقيلي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁶⁾، في الضعفاء، وزاد العقيلي: "لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله"⁽⁷⁾، وضعفه ابن المديني⁽⁸⁾، والفلاس⁽⁹⁾، وأبو داود السجستاني⁽¹⁰⁾، ويعقوب بن سفيان الفسوي⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾، وزاد ابن حجر: ربما دلس، وزاد الفلاس: "واهي الحديث ليس بالحافظ"⁽¹⁵⁾، وقال الساجي: "ليس هو ممن يحتج بحديثه، وفيه ضعف"⁽¹⁶⁾، وقال النسائي: "ليس بثقة"⁽¹⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف.

- (1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 135/4.
- (2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 491/6.
- (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 314/6، وانظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم 274/5، 365.
- (4) الضعفاء الكبير، العقيلي 353/3.
- (5) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 167/2.
- (6) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 167/2.
- (7) الضعفاء الكبير، العقيلي 353/3.
- (8) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص 169.
- (9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 315/6، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 488/6.
- (10) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 169.
- (11) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 61/3.
- (12) السنن الكبرى، البيهقي 226/6.
- (13) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 29/2، وتاريخ الإسلام 362/10، وتذكرة الحفاظ 225/2، وميزان الاعتدال 86/3.
- (14) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 395.
- (15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 488/6.
- (16) تهذيب التهذيب، ابن حجر 245/7.
- (17) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 79.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فيحتمل لرواية بعض الأئمة الثقات عنه مثل⁽¹⁾: آدم بن أبي إياس، وعبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون. أو لكونه بصريًا، وهو أعلم برواة بلده، أو لأنه يتابع على بعض حديثه، أو لكونه تفرد بحديثه، والأول أقوى، والله أعلم.

قال الباحث: اختلف العلماء في عقبة بن عبد الله، فمنهم من جعله اثنين، فوصف أحدهما بالأصم، والآخر بالرفاعي، ومن هؤلاء: البخاري⁽²⁾، وابن أبي حاتم⁽³⁾، وابن حبان فنكر الرفاعي في الثقات⁽⁴⁾، والأصم في المجروحين⁽⁵⁾، وتبعهم ابن الجوزي⁽⁶⁾. ومنهم من جعل الرفاعي هو الأصم، كابن عدي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وتبعهما المزي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وصوّبه ابن حجر⁽¹¹⁾، ويؤيد هذا صنيع الإمام أبي يعلى الموصلي⁽¹²⁾، وصنيع الإمام أحمد بن حنبل⁽¹³⁾، والدولابي⁽¹⁴⁾.

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر 244/7.

(2) التاريخ الكبير، البخاري 441/6.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 314/6.

(4) الثقات، ابن حبان 246/7.

(5) المجروحين، ابن حبان 199/2.

(6) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 181/2.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 448/6.

(8) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 167/2، وتعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص 215.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 205/20.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 29/2، وفي المغني في الضعفاء 437/2،

وجزم بذلك في تاريخ الإسلام 363/10، وفي ميزان الاعتدال 86/3.

(11) تهذيب التهذيب، ابن حجر 245/7.

(12) مسند أبي يعلى الموصلي 313/7، ح 4352، ح 292/11، ح 64072،

(13) الزهد، ابن حنبل ص 353.

(14) الكنى والأسماء، الدولابي 920/3، وانظر: موجبات الجنة لابن الفاجر ص 122.

(2/74) الراوي: فَرَعَةُ بن سُوَيْد بن حُجَيْر بن بِيان، أبو محمد البَاهِلِي (1) البصري.

عبارة الإمام: "فَرَعَةُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَیْرُهُ" (2).

أقوال النقاد: وثقه ابن معين (3)، وقال مرة: "ليس بذاك القوي وهو صالح" (4)، وقال العجلي: "لا بأس به، وفيه ضعف، وأبوه ثقة" (5)، وقال ابن عدي: "له غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به" (6)، وقال الذهبي: "مختلف فيه" (7)، وقال مرة: "صالح الحال" (8)، وقال البخاري: "يتكلمون فيه، ليس بحافظ عندهم" (9)، وقال أيضاً: "ليس بذاك القوي" (10)، وقال أبو حاتم: "ليس بذاك القوي، محله الصدق، وليس بالمتين، يكتب حديثه، ولا يحتج به" (11)، وقال الأزدي: "ليس بالقوي" (12)، وقال الدارقطني: "يغلب عليه الوهم" (13)، وذكره العقيلي (14)، وابن شاهين (15)، وابن الجوزي (16)، والذهبي (17) في الضعفاء.

(1) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وكسر الهاء واللام، هذه النسبة الى باهلة وهي باهلة بن أعصر، وكان العرب يستكفون من الانتساب الى باهلة، كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف، حتى قال قائلهم:

وما ينفع الأصل من هاشم ... إذا كانت النفس من باهلة.

والمشهور بالانتساب إليها جماعة من القدماء والمتأخرين. الأنساب، السمعي 70/2.

(2) المسند، الإمام البزار 401/8.

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 191.

(4) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ابن معين ص 41.

(5) الثقات، العجلي 217/2.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 177/7.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 137/2.

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي 195/8.

(9) التاريخ الكبير، البخاري 228/2 في ترجمة جهم بن فضالة.

(10) التاريخ الكبير، البخاري 192/7، والضعفاء الصغير، البخاري ص 96.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 139/7.

(12) من وافق اسمه كنية أبيه، الأزدي ص 51.

(13) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 128/3.

(14) الضعفاء الكبير، العقيلي 487/3.

(15) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 159.

(16) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 17/3.

(17) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 327.

وضعه ابن معين⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل: "قزعة بن سويد مضطرب الحديث"⁽⁵⁾، وفي موضع آخر عن أحمد قال: "هو شبه المتروك، ذكره الأثرم"⁽⁶⁾، ولم يحتج ابن حبان بروايته، وعلل ذلك بكثرة أخطائه، وأوهامه الفاحشة⁽⁷⁾.
خلاصة القول في الرواي: مختلف فيه، وهو لين الحديث، حيث إن بعض النقاد وثقه، وبعضهم ضعفه، والأكثر على تضعيفه، ولكن ضعفه ليس شديداً، بل ضعف خفيف يمكن جبره، والراجح من أقوال ابن معين التضعيف؛ لأنه الموافق لأقوال جُلِّ النقاد، ولأنه من رواية عباس الدوري التي تقدم على غيرها من الروايات إذا اختلفت أقوال ابن معين في الرواي.
وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أتبعه بقوله لم يكن بالقوي، وهذا يدل على أن الإمام توسط في حكمه على قزعة، مع ميله إلى تليينه؛ لأن قزعة توبع على بعض أحاديثه، ولم يتابع على بعضها الآخر، ويحتمل أنه توسط في حكمه عليه؛ لرواية بعض الأئمة الثقات عنه، مثل سعيد بن سليمان سعدويه⁽⁸⁾، ويزيد بن هارون وغيرهما، والله أعلم.

(3/75) الرواي: هشام بن زياد بن أبي يزيد [سعدويه المرزوي]⁽⁹⁾، وهو هشام بن أبي هشام، ويقال: هشام بن أبي الوليد، أبو المقدام القرشي، المدني، البصري، العثماني، الأموي، مولاهم.

عبارة الإمام: "ليس به بأس حدث عنه جماعة من أهل العلم"⁽¹⁰⁾، وقال مرة: "ليس بالقوي في الحديث"⁽¹¹⁾ وزاد مرة: "أبو المقدام، وهو هشام بن زياد، ليس بالقوي"⁽¹²⁾.

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة 238/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 139/7.

(2) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 228.

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 257.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 455.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 139/7.

(6) سؤالات الأثرم للإمام أحمد بن حنبل ص 50.

(7) المجروحون، ابن حبان 216/2.

(8) المسند، الإمام البزار 404/8.

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي 339/4.

(10) المسند، الإمام البزار 341/11.

(11) المسند، الإمام البزار 189/15.

(12) المسند، الإمام البزار 14 / 262.

أقوال النقاد: روى له الحاكم في الأصول⁽¹⁾، وصح له في الشواهد⁽²⁾، ورماه عفان بن مسلم⁽³⁾، وأبو حاتم⁽⁴⁾ بالتدليس، وذكره الساجي، وأبو العرب، وابن الجارود⁽⁵⁾، والعقيلي⁽⁶⁾، وابن شاهين⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁾، في الضعفاء، وضعفه ابن سعد⁽¹⁰⁾، وابن معين⁽¹¹⁾، والإمام أحمد⁽¹²⁾، والبخاري⁽¹³⁾، والعجلي⁽¹⁴⁾، وأبو زرعة⁽¹⁵⁾، وأبو داود⁽¹⁶⁾، وأبو حاتم⁽¹⁷⁾، وقال مرة: "عنده عن الحسن أحاديث منكورة، وهو منكر الحديث"⁽¹⁸⁾، ويعقوب الفسوي، وزاد: "لا يُفْرَحُ بحديثه"⁽¹⁹⁾، والترمذي⁽²⁰⁾، والطوسي⁽²¹⁾، وابن حبان⁽²²⁾، والدارقطني⁽²³⁾، وابن حجر⁽²⁴⁾، وقال ابن عدي: "أحاديثه يشبه بعضها بعضاً، والضعف على

-
- (1) المستدرک علی الصحیحین، الحاكم 576/3.
 - (2) المرجع نفسه 282/4، 300.
 - (3) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي 339/4.
 - (4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 58/9.
 - (5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطي 142/12.
 - (6) الضعفاء الكبير، العقيلي 339/4.
 - (7) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 193.
 - (8) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 135/3.
 - (9) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 174/3.
 - (10) الطبقات الكبرى، ابن سعد 205/7.
 - (11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 144/4، 233.
 - (12) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبد الله 508/2.
 - (13) التاريخ الكبير، البخاري 199/8.
 - (14) الثقات، العجلي 333/2.
 - (15) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 58/9.
 - (16) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 210.
 - (17) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 58/9.
 - (18) المرجع نفسه.
 - (19) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 55/3.
 - (20) الترمذي، السنن 163/5.
 - (21) نقله مغلطي في إكمال تهذيب الكمال 141/12.
 - (22) الثقات، ابن حبان 260/4.
 - (23) السنن، الدارقطني 436/3.
 - (24) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر 712/1.

رواياته بيّن⁽¹⁾، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"⁽²⁾، وقال ابن معين: "ليس بثقة"⁽³⁾، وقال مرة: "ليس بشيء"⁽⁴⁾، وقال الذهبي: "ضعفه"⁽⁵⁾.

ونسب مغلطاي لابن خزيمة قوله: "لا يحتج بحديثه"⁽⁶⁾، وذكره البرقي فيمن ترك حديثه⁽⁷⁾، وقال عبد الله بن المبارك: "ارم به"⁽⁸⁾، وترك حديثه⁽⁹⁾، وحدث عنه ابن مهدي، ثم تركه⁽¹⁰⁾، وقال العجلي مرة، والنسائي، وعلي بن الجنيدي، وأبو الفتح الأزدي: "متروك الحديث"⁽¹¹⁾، وقال العقيلي، وابن حجر: "متروك"⁽¹²⁾، ووهاه الذهبي⁽¹³⁾، ووصفه بالتالف⁽¹⁴⁾، وأفحش ابن حبان القول فيه، فقال: "يروي الموضوعات عن الثقات والمقلوبات عن الأثبات حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها لا يجوز الإحتجاج به"⁽¹⁵⁾، وابن معين، فكذب⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جدًا؛ لما ذهب إليه جمع من النقاد من تضعيفه تضعيفًا شديدًا.

وأما قول البزار: "ليس به بأس" فهو جارٍ على قاعدته في تعديل الراوي برواية جماعة من أهل العلم عنه، وقد صرح بذلك هنا، ويعارض قوله هذا قوله في موطنين آخرين من مسنده: "ليس بالقوي"؛ مما يؤكد ضعف الراوي.

- (1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 407/8.
- (2) التاريخ الأوسط، البخاري 180/2.
- (3) تاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان ص118، ورواية ابن محرز 57/1، 99/2.
- (4) تاريخ ابن معين، برواية الدوري 205/3، والضعفاء الكبير، العقيلي 339/4.
- (5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 336/2.
- (6) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 142/12.
- (7) المرجع نفسه.
- (8) الضعفاء الكبير، العقيلي 339/4.
- (9) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 141/12.
- (10) المرجع نفسه 142/12.
- (11) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص104، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 174/3، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 142/12.
- (12) الضعفاء الكبير، العقيلي 169/1، و تقريب التهذيب، ابن حجر ص572.
- (13) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي 95/2.
- (14) ميزان الاعتدال، الذهبي 306/4، 577.
- (15) المجروحين، ابن حبان 88/3.
- (16) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 99/2.

وأما تصحيح الحاكم له في موضعين من مستدركه، فلا يفيد شيئاً، فقد تعقبه الذهبي، وردّهما، فضلاً عن كونه مخالفاً لجماهير النقاد في تضعيف هشام. وينبغي التنبيه إلى أن الإمام البزار لا يستعمل في الجرح الألفاظ الشديدة، بل يستعمل ألفاظاً خفيفة، مثل: "لين الحديث"، "ليس بالقوي"، "ليس بالحافظ"، ونحوها من الألفاظ.

المبحث الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، و"ليس بالحافظ".
في هذا المبحث سأترجم للرواة الذي أطلق فيه الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"،
و"ليس بالحافظ"، وقد بلغ عددهم أربعة رواة.

(1/76) الراوي: زياد بن أبي زياد الواسطي⁽¹⁾، البصري الأصل، الجصاص⁽²⁾.

عبارة الإمام: "ليس به بأس وليس بالحافظ"⁽³⁾، وقال مرة: "صالح الحديث"⁽⁴⁾
أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما وهم"⁽⁵⁾، وخرج الحاكم حديثه في
مستدركه⁽⁶⁾، وقال العجلي: "لا بأس به"⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: "حدث عنه أهل البصرة وغيرهم من
الشاميين، ولم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره، وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً، وهو في جملة
من يجمع ويكتب حديثه"⁽⁸⁾، وقال مرة: "متروك الحديث"⁽⁹⁾، وسئل عنه الإمام أحمد: "فكأنه لم
يثبته"⁽¹⁰⁾، وذكره أبو العرب⁽¹¹⁾ والساجي⁽¹²⁾ والعقيلي⁽¹³⁾ في الضعفاء، والدارقطني في الضعفاء
والمتروكين⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين: "ليس بشيء"⁽¹⁶⁾، وقال ابن

(1) الواسطي: بكسر السين والطاء المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة مواضع، أولها واسط العراق، ويقال لها:
واسط القصب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وقيل لها واسط لأنها
في وسط العراقين: البصرة والكوفة، وهي واسطتها. الأنساب، السمعاني 258/13.

(2) الجصاص: بفتح الجيم والصاد المشددة المهملة وفي آخرها صاد أخرى، هذه النسبة إلى العمل بالجص
وتبييض الجدران. الأنساب، السمعاني 282/3.

(3) المسند، الإمام البزار 75/1، وانظر المرجع السابق: 191/1.

(4) المسند، الإمام البزار 252/8.

(5) الثقات، ابن حبان 320/6.

(6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 709/3، ح 6566.

(7) الثقات، العجلي 372/1.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 132/4.

(9) المرجع السابق 130/4.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 532/3.

(11) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 107/5.

(12) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 107/5.

(13) الضعفاء الكبير، العقيلي 79/2.

(14) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 154/2.

(15) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 219.

(16) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 385/4، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 532/3.

المديني: "ليس بشيء" وضعفه جداً⁽¹⁾ وقال المُفضَّل بن غسان الغلابي: "مذموم"⁽²⁾، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"⁽³⁾، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث"⁽⁴⁾، وقال النسائي: "ليس بثقة"⁽⁵⁾، وقال مرة: "متروك الحديث"⁽⁶⁾، وقال ابن الجارود: "ليس بشيء"⁽⁷⁾، وضعفه الدارقطني⁽⁸⁾، وقال مرة: "متروك متروك"⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف، وعبارات النقاد تدور بين تضعيفه وتليينه وبين تركه، فلا يفيد وصف العجلي له بقوله: لا بأس به، ولا ذكر ابن حبان له في الثقات، ولا تخريج الحاكم حديثه في مستدركه؛ لما عرفا به من التساهل في توثيق الوراثة وتصحيح حديثهم تبعاً لذلك. وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد أتبعه بعبارة: "ليس بالحافظ" وهي عبارة تدل على تليينه عنده؛ لهذا وصفه في عبارته الأخرى بما يدل على أنه دون مرتبة لا بأس به، وفوق التليين المطلق، فقال: "صالح الحديث".

ويظهر لي أن عبارة: "ليس به بأس" يستعملها البزار في مراتب التعديل الدنيا القريبة من الجرح أحياناً، خاصة إذا أتبعها بعبارة تليين. ويحتمل أن يكون وصف زياداً الجصاص بليس به بأس؛ لأنه وجد في بعض أسانيد حديثه من يمكن الحمل عليهم بالجرح غيره، أو لرواية بعض الثقات عنه، مثل: داود بن بكر بن أبي الفرات، وَعَزْرَةَ بن البرنذ، ومحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون⁽¹⁰⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 475/8.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 475/8.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 532/3.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 532/3.

(5) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص44.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 130/4.

(7) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 107/5.

(8) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 223/4.

(9) سؤالات البرقاني للدارقطني ص31.

(10) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 471/9.

(2/77) الراوي: عطاء بن مسلم أبو مَخْدَد، الخَفَاف⁽¹⁾، الكوفي الأصل، الصنعاني،
المُهَلَّبِيُّ، القاص، الحلبي.

عبارة الإمام: "لم يكن به بأس، ولم يكن حافظاً"⁽²⁾، ومرة قال: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه الفضل بن موسى، ووكيع⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وأبو داود، وزاد: "قَرَطَ فِيهِ أَصْحَابُنَا"⁽⁷⁾، وابن القطان⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "وَيُتَّقَى"⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس، وأحاديثه منكرات"⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً"⁽¹²⁾، وخطأه أبو زرعة في حديث⁽¹³⁾، ووهمه الدارقطني في حديث آخر⁽¹⁴⁾، وقال أبو زرعة: "دفن كتبه، ثم روى من حفظه، فَيَهْمُ فِيهِ، وكان رجلاً صالحاً"⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم: "كان شيخاً صالحاً...، وكان دفن كتبه، وليس بقوي، فلا يثبت حديثه"⁽¹⁶⁾، وقال ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً، ثم دفن كتبه، ثم جعل يحديث، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فيخطئ، فكثير المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات"⁽¹⁷⁾، وقال ابن عدي: "في حديثه

(1) الخَفَاف: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء الأولى، هذه الحرفة لعمل الخفاف التي تلبس. الأنساب، السمعاني 170/5.

(2) المسند، الإمام البزار 14/3 ح 760.

(3) المرجع السابق 94/9 ح 3626.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 80/7.

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص 153، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 336/6.

(6) الثقات، العجلي 136/2.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 290/12.

(8) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 176/3.

(9) الثقات، ابن حبان 256/7.

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي 435/2.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 405/3.

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 392.

(13) علل الحديث، ابن أبي حاتم 324/5، 325.

(14) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 77/12.

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 336/6.

(16) المرجع نفسه.

(17) المجروحين، ابن حبان 131/2.

بعض ما ينكر عليه⁽¹⁾، وقال أبو بكر بن أبي داود: "في حديثه لين"⁽²⁾، وقال الذهبي: "ليس بذاك"⁽³⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁴⁾، وقال البخاري: "لا أعرفه"⁽⁵⁾، وقال الإمام أحمد: "مضطرب الحديث"⁽⁶⁾، وضعفه أبو داود، ولم يعد حديثه شيئاً⁽⁷⁾، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: تغير بأخرة أو اختلط، يستتبط من كلام العلماء، أن عطاء الخفاف كان ثقة عندما كان يحدث من كتبه، قبل أن يدفنها، فلما دفنها حدث من حفظه، فوقعت الأوهام في أحاديثه. وهو موصوف بالصلاح في دينه وعدالته، ولم يقدر فيه أحد من هذه الجهة قبل الدفن، ولا بعده، إلا أن الوهم دخل إليه من قبل حفظه، والله أعلم.

وأما قول الإمام البزار: "ليس به بأس"، فيظهر أن مراده قبل أن يدفن عطاء كتبه، ويحتمل أن المراد بذلك في دينه، ولهذا قرنه بنفي الحفظ عنه. وأما قوله في الموطن الآخر: "ليس به بأس" فإنه قرن حكمه هذا بقوله: "لم يتابع عليه"، أي على الحديث المذكور بعينه؛ لأنه رواه مرة عن خالد الحذاء بدون واسطة، ومرة أخرى بواسطة مسعر بن كدام، فتبين أنه وهم فيه، ولم يضبطه؛ لهذا علق عليه البزار بقوله في عطاء: "ليس به بأس"، ولم يتابع عليه؛ لأنه لم يتابع على حديثه - كما ذكر البزار - بعينه، ونفى عنه في الموطن الآخر الحفظ، والله أعلم.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 82/7.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 291/12.

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 23/2.

(4) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 178/2.

(5) التاريخ الكبير، البخاري 476/6.

(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 153.

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 271، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 291/12.

(8) الضعفاء الكبير، العقيلي 405/3.

(3/78) الراوي: مُسَلِّمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ قَرْقَرَةَ، ويقال: ابن جُرْجَةَ، ويقال: ابن سعيد بن جُرْجَةَ الزَّنْجِيَّ⁽¹⁾ أبو خالد، وقال ابن حبان: أبو عبد الله القرشي، المخزومي مولاهم، المكي، الشامي الأصل.

عبارة الإمام: "لم يكن به بأس، ولم يكن حافظاً، وكان أحد فقهاء مكة"⁽²⁾. وقال أيضاً: "لم يكن بالحافظ"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وثقه أحمد بن عبد الله بن يونس⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وابن حنبل⁽⁶⁾، وابن شاهين⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وزاد: "إلا أَنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ"⁽⁹⁾، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس"⁽¹⁰⁾، وزاد: "صالح الحديث"⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن شاهين⁽¹³⁾، في الثقات، وزاد ابن حبان: "يخطئ أحياناً"⁽¹⁴⁾، وقال مرة: "كان يهيم في الأحابيين"⁽¹⁵⁾، وذكره الذهبي في الحفاظ⁽¹⁶⁾، وذكر له عدة

(1) الزَّنْجِيُّ: بفتح الزاي، والنون الساكنة، وفي آخرها الجيم، بلاد الزنج، وهي بلاد السودان. الأنساب، السمعي 329/6، وقال ابن أبي حاتم: الزنجي إمام في الفقه والعلم، كان أبيض مشرباً حمرة، وإنما قيل له الزنجي؛ لمحبتة التمر، قالت له جاريتته: ما أنت إلا زنجي؛ لأكل التمر، فبقي عليه هذا اللقب. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 512/27-513، وانظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد 42/6. وقال إبراهيم الحربي: إنما سمي الزنجي لأنه كان أشقر كالبصلة، وكان فقيه أهل مكة. تهذيب التهذيب، ابن حجر 129/10.

(2) المسند، الإمام البزار 359/11 ح 5182.

(3) المرجع السابق 329/12 ح 6196.

(4) التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة 267/1.

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 60،80/3، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 183/8.

(6) أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ص 378.

(7) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 228.

(8) السنن، الدارقطني 466/3.

(9) المرجع السابق 466/3.

(10) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 479، وتاريخ ابن معين، رواية ابن محرز 85/1.

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 60/3.

(12) الثقات، ابن حبان 448/7.

(13) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 171/11.

(14) الثقات، ابن حبان 448/7.

(15) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 235.

(16) تذكرة الحفاظ، الذهبي 187/1.

أحاديث، ثم قال: "هذه الأحاديث وأمثالها تردّ بها قوة الرجل ويضعف"⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به"⁽²⁾، وقال ابن بشكوال⁽³⁾: "ليس به بأس"، وقال الذهبي: "إمام صدوق يهم"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "فقيه صدوق كثير الأوهام"⁽⁵⁾، وقال الساجي: "صدوق، كثير الغلط، صاحب رأي وفقه"⁽⁶⁾، وقال الدارقطني مرة: "سَيِّءُ الحِفْظِ ضَعِيفٌ"⁽⁷⁾، وقال الحاكم أبو عبد الله: "إمام أهل مَكَّةَ ومُفْتِيهِمْ إلا أن الشيخين قد نسباه إلى أن الحديث ليس من صنعته، والله أعلم"⁽⁸⁾، وقال مرة: "ليس بالقوي عندهم"⁽⁹⁾، وقال الذهبي أيضاً: "عالم الحرم"⁽¹⁰⁾، وقال في قول آخر: "وثق"⁽¹¹⁾، ونقل ابن حجر أنه قرأ بخط الذهبي: يضعف"⁽¹²⁾، وذكره أبو زرعة الرازي⁽¹³⁾، وأبو العرب⁽¹⁴⁾، والبلخي⁽¹⁵⁾، والعقيلي⁽¹⁶⁾، وابن شاهين⁽¹⁷⁾، وابن الجوزي⁽¹⁸⁾، في الضعفاء، وذكره ابن البرقي في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه⁽¹⁹⁾، وقال الخليلي: "ضعفوه"⁽²⁰⁾.

- (1) ميزان الاعتدال، الذهبي 103/4.
- (2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 11/8.
- (3) ابن بشكوال، شيوخ ابن وهب ص 138.
- (4) المغني في الضعفاء، الذهبي 655/2.
- (5) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 529.
- (6) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان 446/3، ونقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 171/11. ونقل الذهبي عنه قوله: "كثير الغلط، كان يرى القدر". ميزان الاعتدال 102/4.
- (7) السنن، الدار قطني 466/3.
- (8) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 157/1.
- (9) الأسماء والكنى، أبو أحمد الحاكم 267/4.
- (10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 258/2.
- (11) المرجع السابق 258/2.
- (12) تهذيب التهذيب، ابن حجر 130/10.
- (13) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء ص 361.
- (14) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 171/11.
- (15) المرجع السابق 171/11.
- (16) الضعفاء الكبير، العقيلي 150/4.
- (17) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 178.
- (18) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 117/3.
- (19) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 171/11.
- (20) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي 934/3.

وَصَعَّفَهُ ابن معين⁽¹⁾، وابن المديني⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والعقيلي⁽⁵⁾، وابن القيسراني⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وسئل يحيى بن معين: الزنجي بن خالد، ثقة؟ قال: "ليس بذاك القوي"⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾: "ليس بالقوي"، وقال علي بن المديني مرة: "منكر الحديث، ما كتبت عنه، وما كتبت عن رجل عنه"⁽¹¹⁾، وفي قول لعلي ابن المديني أيضاً: "ليس بشيء"⁽¹²⁾، وقال البخاري: "منكر الحديث"⁽¹³⁾، وزاد: "ليس بشيء"⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر: "ذاهب الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتتكلم"⁽¹⁶⁾، وقال محمد بن سعد: "فقيه عابد، يصوم الدهر... وكان كثير الغلط والخطأ في حديثه..."⁽¹⁷⁾، وقال الدارمي: "ليس بذاك في الحديث"⁽¹⁸⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي:

-
- (1) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/150.
- (2) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص114.
- (3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 2/258.
- (4) الضعفاء والمتركون، النسائي ص97.
- (5) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/151.
- (6) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني 1/235.
- (7) مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن 2/629.
- (8) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص472.
- (9) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص114.
- (10) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، النسائي ص127، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 512/27.
- (11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 6/8.
- (12) الضعفاء الكبير، العقيلي 4/150، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 8/183.
- (13) التاريخ الكبير، البخاري 7/260، والضعفاء الصغير، البخاري ص105.
- (14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 6/8.
- (15) العلل الكبير، الترمذي ص191.
- (16) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 8/183.
- (17) الطبقات الكبرى، ابن سعد 6/42، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 11/171.
- (18) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ص118.

"لا يحتج به"⁽¹⁾، وقال يعقوب الفسوي: "ضَعَّف حديثه"⁽²⁾، وقال المفضل بن غسان الغلابي: "ما كنت أراه إلا متروك الحديث"، فأنكره ابن معين عليه⁽³⁾، ولينه أحمد بن حنبل في قول له⁽⁴⁾.
خلاصة القول في الراوي: فقيه عابد، صدوق كثير الأوهام، واختلاف أقوال ابن معين يترجح منها ما وافق جمهور النقاد، وهو التليين، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فلأنه تفرد بالحديث الذي علق عليه الإمام البزار، وقد روى عنه من الأئمة: آدم بن أبي إياس، وسفيان الثوري، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وعلي بن الجعد الجوهري، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والشافعي محمد بن إدريس، ومسدد بن مسرهد، وغيرهم كثير. وربما لمتابعته على بعض أحاديثه⁽⁵⁾. وأما وصفه بعدم الحفظ، فلنفرده ببعض الأحاديث التي لا يرونها غيره، ووقوع أخطاء منه، كما صرح به الإمام البزار⁽⁶⁾، والله أعلم.

(4/79) الراوي: موسى بن عبدة بن نشيط الرَبْذِيُّ، ويقال: الحمَيْرِيُّ، ويقال: المدني.

عبارة الإمام: "لم يكن به بأس، ولكن لم يكن حافظاً، وقد روى عنه أهل العلم"⁽⁷⁾، وقال أيضاً: "رجل متعبد حسن العبادة، وليس بالحافظ، وأحسب أنما قصر به عن حفظ الحديث فضل العبادة"⁽⁸⁾، وقال مرة: "كان من خيار الناس وعُبادهم"⁽⁹⁾، وقال أخرى: "أحد العباد، ولم يكن حافظاً للحديث؛ لتشاغله بالعبادة فيما نرى"⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: "فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ وَحَطَأٌ، كَانَتْ لَهُ عِبَادَةٌ تَشْغَلُهُ عَنِ تَحْفَظِ الْحَدِيثِ، وَعَيْرُنَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُضَعِّفُ مُوسَى بْنُ عَبِيدَةَ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرْنَا لَهُ عِبَادَتَهُ بِأَحْسَنِ مَا يُذَكَّرُ مِنْهُ؛ لَنَرْجُو بِذَلِكَ السَّلَامَةَ"⁽¹¹⁾.

(1) الأحكام الوسطى، عبدالحق الإشبيلي 355/3.

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر 130/10.

(3) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 479.

(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي ص 46.

(5) انظر: المسند، الإمام البزار 213/12، ح 5910، 5911.

(6) انظر: المرجع السابق 168/5، 358/11، 359، 153/12، 329.

(7) المرجع نفسه 192/1.

(8) المرجع نفسه 73/1.

(9) المرجع نفسه 334/9.

(10) المرجع نفسه 296/12، وانظر: 100/1.

(11) المرجع نفسه 296/12، وانظر: 177/1.

أقوال النقاد: وثقه وكيع بن الجراح⁽¹⁾، والعجلي، وقال مرة: "جائز الحديث"⁽²⁾، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث، وليس بحجة"⁽³⁾، وقال أبو داود: "أحاديث موسى مستوية، إلا أحاديثه عن عبد الله بن دينار"⁽⁴⁾، وقال الإمام أحمد: "لم يكن به بأس" لما سئل عنه، وعن محمد بن إسحاق⁽⁵⁾، وزاد: "حدث بأحاديث مناكير"⁽⁶⁾، وقال الترمذي: "يضعف في الحديث من قبل حفظه، وهو صدوق"⁽⁷⁾، وقال يعقوب بن شيبه: "صدوق ضعيف الحديث جداً، ومن الناس من لا يكتب حديثه؛ لو هائمه، وضعفه، وكثرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق"⁽⁸⁾، وقال ابن معين: "صالح"⁽⁹⁾، ورجح محمد بن إسحاق عليه⁽¹⁰⁾، وقال الإمام أحمد: "رجل صالح، حدث بأحاديث مناكير"⁽¹¹⁾، ولما ذكر له حديث موسى، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، قال: "هذا متاع موسى بن عبيدة"، وضم فمه، وعوّجه، ونفض يده، وقال: "كان لا يحفظ الحديث"⁽¹²⁾، وقال أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والساجي: "منكر الحديث"⁽¹³⁾، وقال ابن معين مرة، والدارقطني: "ليس بالقوي"⁽¹⁴⁾، ونحوه قال أبو زرعة⁽¹⁵⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽¹⁶⁾، وألمح أبو العرب إلى ضعفه⁽¹⁷⁾.

- (1) انظر: مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 28/12.
- (2) انظر: المرجع السابق 28/12.
- (3) الطبقات الكبرى، ابن سعد 453/5.
- (4) نقله المزي في تهذيب الكمال 112/29.
- (5) تاريخ ابن معين برواية الدوري 60/3، والضعفاء الكبير، العقيلي، 23/4.
- (6) تاريخ ابن معين برواية الدوري 60/3.
- (7) السنن، الترمذي 462/3، وانظر: 248/5، 380، 402، 436.
- (8) نقله المزي في تهذيب الكمال 112/29.
- (9) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 339.
- (10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 60/3.
- (11) المرجع السابق 247/3.
- (12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 45/8.
- (13) التاريخ الأوسط، البخاري 93/2، والتاريخ الكبير 291/7، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 152/8، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 28/12.
- (14) تاريخ بن معين، رواية ابن محرز 72/1، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 338/11.
- (15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 152/8.
- (16) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 28/12.
- (17) انظر: طبقات علماء أفريقيا، أبو العرب ص 248.

وذكره البرقي في باب من غلب على حديث الضعف⁽¹⁾، وذكره في الضعفاء أبو نعيم الأصبهاني⁽²⁾، وضعفه ابن معين⁽³⁾، وقال: "يكتب من حديث الرقاق"⁽⁴⁾، وقال مرة هو ومحمد بن يحيى الذهلي: "لا يحتج بحديثه"⁽⁵⁾، وقال أخرى: "ليس بشيء"⁽⁶⁾، وذكر أنه ضعّف؛ لروايته أحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار⁽⁷⁾، ونفى عنه الكذب⁽⁸⁾، وعاب عليه روايته بالمناولة عن الزهري، وروايته عن أبي حازم بالوجدادة⁽⁹⁾، وضعفه أيضًا ابن المديني⁽¹⁰⁾، والإمام مسلم⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، وابن قانع⁽¹³⁾، وابن حبان⁽¹⁴⁾، وقال: "ليس بشيء في الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال مرة: "من خيار عباد الله نُسُكًا وفضلًا، وعبادةً وصلاحًا، إلا أنه غفل عن الإتيان في الحفظ؛ حتّى يأتي بالشّيء الذي لا أصل له مُتَوَهِّمًا، ويروي عن الثّقات ما ليس من حديث الأثبات، من غير تَعَمُّدٍ له، فَبَطَلَ الإحتجاج به من جهة النّقل، وإن كان فاضلاً في نفسه"⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: "يتبين على حديثه الضعف"⁽¹⁷⁾، وقال مرة: عامة أسانيد أحاديثه مما ينفرد بها من يرويها عنه،

(1) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 28/12.

(2) الضعفاء، أبو نعيم ص135.

(3) تاريخ ابن معين، رواية هاشم بن مرثد الطبراني ص13، ورواية ابن محرز، 71/1، ورواية الدارمي، ص199، وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص383، وانظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 101/5.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 46/8.

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 267/3، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 28/12.

(6) التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة 373/2.

(7) المرجع نفسه، 374/2.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 45/8.

(9) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 28/12.

(10) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص120.

(11) الكنى والأسماء، مسلم 639/1.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 46/8، وانظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 112/29.

(13) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 29/12.

(14) الثقات، ابن حبان 61/3، وانظر: 29/4.

(15) المجروحين، ابن حبان 108/1، 197، 4/2.

(16) المرجع نفسه، 234/2.

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 213/5.

وعامة متونها غير محفوظة...، والضعف على رواياته بيّن⁽¹⁾، وكذلك ضعفه الدارقطني⁽²⁾، وابن حزم⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وقال مرة: "ضعفه"⁽⁵⁾، ووهّاه في موضع آخر⁽⁶⁾، وضعفه أيضًا ابن حجر، خاصة في عبد الله بن دينار⁽⁷⁾، وقال ابن الجنيّد: "ليس بمتروك"⁽⁸⁾، وأمر الإمام أحمد بالضرب على حديثه⁽⁹⁾، ورجح محمد بن إسحاق عليه⁽¹⁰⁾، وقال: "لا يُشْتَعَلُّ به"؛ لتفرده برواية أحاديث عن عبد الله بن دينار، لا يرويه غيره⁽¹¹⁾، وقيل له: "روى عنه سفيان وشعبة". قال: "لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه"⁽¹²⁾، وقال يحيى القطان: "كنا نتقي حديثه"⁽¹³⁾، وترك هو⁽¹⁴⁾، والبخاري⁽¹⁵⁾ كتابة حديثه، والرواية عنه. وقال العقيلي: "متروك"⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: "لا يتابع على حديثه"⁽¹⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف الحديث؛ لإقباله على العبادة، وقلة اهتمامه بطلب الحديث، واعتناؤه به. ومن وثقه وعدّله فإنما ذلك في عدالته؛ لتفرغه للعبادة؛ لا في حديثه، وحفظه، وضبطه.

-
- (1) المرجع نفسه، 50/8.
 - (2) السنن، الدارقطني 162/2.
 - (3) المحلى بالآثار، ابن حزم 18/2، 98/5، 177.
 - (4) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 51.
 - (5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 306/2، والمغني في الضعفاء 685/2، وديوان الضعفاء ص 402.
 - (6) ديوان الضعفاء، الذهبي ص 267، وميزان الاعتدال 191/3.
 - (7) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 552.
 - (8) سؤالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 383.
 - (9) العلل، رواية ابنه عبد الله الإمام أحمد 206/3.
 - (10) العلل، رواية المروزي، الإمام أحمد ص 39، والتاريخ الكبير، البخاري 291/7.
 - (11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 101/5، وانظر: 152/8.
 - (12) أحوال الرجال، الجوزجاني ص 215.
 - (13) التاريخ الأوسط، البخاري 93/2.
 - (14) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني ص 120.
 - (15) العلل الكبير، الترمذي ص 100، 239.
 - (16) الضعفاء الكبير، العقيلي 474/3.
 - (17) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 133/3.

وأما قول الإمام البزار: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ"، فيحمل على عدالته ودينه، لا على ضبطه، ومما يؤكد هذا تصريحه بنفي حفظ موسى بن عبيدة للحديث في غير موطن، وتشاغله بالعبادة في عدة مواطن من مسنده. كما يمكن حمل ذلك على رواية عدد من الأئمة الكبار والثقات عنه، مثل: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن خازم الضرير، ومكي بن إبراهيم، ووكيعة بن الجراح، وغيرهم، وأما من شدد الجرح فيه، فذلك محمول على روايته عن عبد الله بن دينار غالبًا، كما صرح به غير واحد من النقاد، والله أعلم.

المبحث الثالث

من وصفهم الإمام البزار بقوله "لا بأس به"، ونعتهم باحتمال حديثهم.

في هذا المبحث سأترجم للرواة الذين أطلق فيهم الإمام البزار مصطلح "لا بأس به"، ونعتهم باحتمال حديثهم، وقد بلغ عددهم خمسة رواة.

(1/80) الراوي: أسيد بن زيد بن نجیح الجمال⁽¹⁾، أبو محمد الكوفي، القرشي، مولى الهاشميين.

عبارة الإمام: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ"⁽²⁾، وقال مرة: "أَحْتَمِلَ حَدِيثُهُ مَعَ شِيعِيَّةٍ شَدِيدَةٍ كَانَتْ فِيهِ"⁽³⁾، وقال أيضاً: "حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد: روى عنه البخاري حديثاً واحداً متابعاً⁽⁵⁾، وخرج الحاكم حديثه في مستدرکه⁽⁶⁾، وذكره في باب: من أخرج عنهم البخاري ونُسب إلى نوع من الجرح⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره، فأتاه أصحاب الحديث، ولم آتاه، وكانوا يتكلمون فيه⁽⁹⁾، وذكره أبو العرب⁽¹⁰⁾، والعقيلي⁽¹¹⁾، والبلخي⁽¹²⁾، وابن شاهين⁽¹³⁾، في الضعفاء.

(1) الجمال: بفتح الجيم والميم المشددة بعدهما الألف واللام، اسم لجد الشرقي بن القطامي العلامة، اسم الشرقي الوليد بن الحصين بن جمال بن حبيب بن جابر بن مالك من بني عمرو بن امرئ القيس، ذكرت نسبه في اشين، هذه النسبة إلى الجمال وإكرائها من الناس. الأنساب، السمعاني 319/3.

(2) المسند، الإمام البزار 207/1.

(3) المسند، الإمام البزار 79/18.

(4) المسند، الإمام البزار 152/1.

(5) صحيح البخاري 112/8.

(6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم 232/4.

(7) المدخل إلى الصحيح، الحاكم 189/4، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 220/2.

(8) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 111/10.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 318/2.

(10) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 220/2.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 28/1.

(12) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 220/2.

(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 47.

وضعه ابن عدي⁽¹⁾ تضعيفاً شديداً، وكذلك ضعفه ابن حجر⁽²⁾، وزاد ابن عدي: "عامه ما يرويه لا يتابع عليه"⁽³⁾، وزاد ابن حجر فقال: "أفرط ابن معين فكذبه"، وقال أبو نصر ابن ماکولا: "ضعفوه"⁽⁴⁾، وقال الساجي: "سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها"⁽⁵⁾، وقال الخطيب: "قدم بغداد، وحدث بها، وكان غير مرضي في الرواية"⁽⁶⁾، وقال النسائي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾: "متروك"، وقال ابن حبان: "يروى عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث، ويحدث به"⁽⁹⁾، وكذبه ابن معين⁽¹⁰⁾، وابن الجارود⁽¹¹⁾، وزاد ابن معين: "أتيته ببغداد فسمعتة يحدث بأحاديث كذب"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً، إلا أن ابن حجر لم يضعفه تضعيفاً شديداً، وأنكر على ابن معين تكذيبه لأسيد؛ لرواية البخاري له⁽¹³⁾.

وأما قول الإمام: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ" فمعناه: أنه في مراتب تليين حديثه، يدل على ذلك وصفه له باحتمال حديثه، وعدم متابعته على بعضه؛ لأن الإمام لا يرى تضعيفه؛ لرواية أهل العلم عنه، خصوصاً الثقات منهم كالبخاري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي⁽¹⁴⁾، وغيرهم، والله أعلم.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 85/2.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 112.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 85/2، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 252/1.

(4) الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب 55-56/1.

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 220/2.

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي 50/7.

(7) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 19، وسماه: أسيد بن الجمال.

(8) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني 259/1.

(9) المجروحين، ابن حبان 180/1.

(10) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 292، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري 394/3.

(11) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 220/2.

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 240/3.

(13) من روى عنهم البخاري في الصحيح، ابن القطان ص 98.

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 239/3.

(2/81) الراوي: البراء بن يزيد⁽¹⁾، وهو البراء بن عبد الله بن يزيد الغنوي⁽²⁾، البصري، القاضي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽³⁾، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ⁽⁴⁾ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ⁽⁵⁾. وقال أيضاً: "ليس بالقوي، وقد احتمل حديثه، وروى عنه جماعة"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽⁷⁾، وقال يحيى، وأبو داود: "ليس به بأس"⁽⁸⁾، وذكره ابن شاهين في الثقات، وفي الضعفاء⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "ليس له كثير حديث عن الحسن، وعبد الله بن شفيق، وهو عندي إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف"⁽¹⁰⁾، وقال أحمد ابن حنبل: "هو أحب إلي من عقبة الأصم، وضعفه"⁽¹¹⁾، وليننه يعقوب الفسوي⁽¹²⁾، وقال الدولابي: "لم يكن حديثه

(1) روى له البخاري في الأدب. قال المزي وابن حجر: وربما نسب إلى جده أبو يزيد الغنوي. وزاد الأخير: وقيل: وهما اثنان، هكذا على التضعيف. انظر: الأدب المفرد، البخاري 443/1، ح 1308، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 37/4، وتقريب التهذيب، ابن حجر ص 121.

(2) الغنوي بفتح الغين المعجمة والنون، وكسر الواو، نسبة إلى غنى بن يعصر. الأنساب، السمعي 86/10.

(3) قال أبو إسحاق: قول البزار: "ليس به بأس"، فيه نوع تساهل، كما عرف عنه، ثم ذكر قول البزار: ليس بالقوي، وعلق عليه فقال: ليس به بأس، يعني في الشواهد والمتابعات. انظر: نزل النبال، أبو إسحاق الحويني 288/1، 400/4. قال الباحث: لم ينفرد البزار بقوله: ليس به بأس، بل شاركه فيه ابن معين فيما نقل عنه، وأبو داود. أما تخريجه لقول البزار بأنه في الشواهد والمتابعات: فتخريج حسن، والله أعلم.

(4) ممن حدث عن البراء: الحسين بن الوليد النيسابوري الثقة، وسعدويه: سعيد بن سليمان الواسطي الثقة الحافظ، وعبد الغفار بن داود الحراني الثقة، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقره بن حبيب البصري، ومسلم بن إبراهيم الأزدي الثقة المأمون، ومعاذ بن معاذ العنبري الثقة المتقن، والنضر بن شميل الثقة الثبت، وي زيد بن هارون الواسطي الثقة المتقن، وغيرهم. تقريب التهذيب، ابن حجر ص 169، 237، 360، 446، 455، 529، 536، 562، 606.

(5) المسند، الإمام البزار 442/13، ح 7204.

(6) المرجع السابق 292/1، ح 188.

(7) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 364/2.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 186، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 227/2.

(9) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 46، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 60.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 227/2.

(11) التاريخ الكبير، البخاري 119/2، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 401/2.

(12) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي 665/2.

بذاك⁽¹⁾، وكان يحيى القطان لا يرضاه⁽²⁾، وضعفه ابن معين، وقال: "ليس بذاك"⁽³⁾، ومثله قال النسائي⁽⁴⁾، وذكره في الضعفاء: العقيلي⁽⁵⁾، وضعفه ابن حبان، وقال: "كثير الاختلاط بمن لا يليق به، كثير الوهم فيما يرويه"⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: له عن أبي نضرة أحاديث غير محفوظة، ولا أعلم أنه يروي عن غيره، وهو قليل الرواية عنه، وليس حديثه كثيراً⁽⁷⁾، وكذا وضعفه ابن حجر⁽⁸⁾، وقال أبو الوليد: "متروك الحديث، لا أروي عنه"⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الراوي: يترجح من خلال الأقوال آفة الذكر ضعف البراء، واختلاف قول ابن عدي فيه مبني على كونهما راويين لا واحداً، وهو خلاف الصواب، والله تعالى أعلم. وأما قول الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، فإنه توسط فيه مع ميله إلى تليينه؛ لقوله في الموطن الآخر: "ليس بالقوي..."، وقد فسره الإمام البزار نفسه برواية جماعة كثيرة من أهل العلم عنه، واحتمالهم لحديثه⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: من الأئمة الثقات الذين رووا عن البراء: سعيد بن سليمان الواسطي سعدويه الثقة الحافظ، والفضل بن دكين أبو نعيم، ومسلم بن إبراهيم الأزدي الثقة المأمون، ومعاذ بن معاذ العنبري الثقة المتقن، والنضر بن شميل الثقة الثبت، ويزيد بن هارون الواسطي الثقة المتقن، وغيرهم⁽¹¹⁾.

(3/82) الراوي: راشد بن داود أبو المَهَلَّب، ويقال: أبو داود البَرَسَمي،

الصنعاني، الدمشقي، الشامي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس، فاحتمل حديثه"⁽¹²⁾.

(1) نقله ابن حجر في التهذيب 427/1.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 401/2.

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري 113/4، 287، والضعفاء الكبير، العقيلي 162/1.

(4) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 158، 159.

(5) الضعفاء الكبير، العقيلي 162/1.

(6) المجروحون، ابن حبان 198/1.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 227/2.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 94.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 227/2.

(10) المسند، الإمام البزار 443/13.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 169، 237، 360، 446، 455، 529، 536، 562، 606.

(12) المسند، الإمام البزار 112/10 ح 4174.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين⁽¹⁾، ودحيم⁽²⁾، وزاد ابن معين: "ليس به بأس"⁽³⁾، وذكره ابن حبان، وكذا ابن خلفون في الثقات⁽⁴⁾، وقال: "هو من صنعاء الشام"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽⁶⁾، وقال الذهبي: "مختلف فيه"⁽⁷⁾، وقال البخاري: "فيه نظر"⁽⁸⁾، وضعفه الدارقطني⁽⁹⁾، وزاد: "لا يعتبر به"، ولم يقبل أبو إسحاق الحويني تضعيف الدارقطني له، وجزم بأنه ليس به بأس⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، وقد اجتهد ابن حجر بقوله: "له أوهام"، وفي اجتهاده أجر، إلا أنه لم يتابعه على ذلك أحد من النقاد.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس فاحتمل حديثه"، معناه قبول حديثه؛ لأنه أتبع قوله بعبارة "فاحتمل حديثه"، وهذا يشعر بأنه مقبول الرواية، إلا أنه دون مرتبة الثقة بقليل، ويحتمل أنه قال ذلك لرواية عدد من المشاهير عنه، مثل⁽¹¹⁾: إسماعيل بن عياش، والهيثم بن حميد، ويحيى بن حمزة الحضرمي.

(1) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص424.

(2) نقله المزي في تهذيب الكمال 7/9.

(3) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص424.

(4) الثقات، ابن حبان 302/6.

(5) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 305/4.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر ص204.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 388/1.

(8) التاريخ الكبير، البخاري 181/2، في ترجمة ثوبان رضي الله عنه.

(9) سؤالات البرقاني للدارقطني ص30، وتاريخ دمشق، ابن عساكر 450/17.

(10) نثل النبال، أبو إسحاق الحويني 583/1.

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 6/9.

(4/83) الراوي: صدقة بن موسى أبو المغيرة، ويقال: أبو محمد الدَّقِيقِي⁽¹⁾، السُّلَمِي⁽²⁾، البصري.

عبارة الإمام: "ليس به بأس"⁽³⁾، ومرة قال: "رجل ليس به بأس، من أهل البصرة، قد احتمل حديثه"⁽⁴⁾، ومرة قال: "صدقة ليس هو عندهم بالحافظ"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "رجل بصري ليس به بأس"⁽⁶⁾.

أقوال النقاد: قال مسلم بن إبراهيم الشَّحَّامُ: "صدوق"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بقوي"⁽⁹⁾، وقال الترمذي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو علي الطوسي كردوس: "ليس عندهم بذاك القوي"⁽¹⁰⁾، وقال الترمذي مرة: "ليس عندهم بالحافظ"⁽¹¹⁾ وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى ترك الاحتجاج به⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: يتابع على بعض حديثه، ولا يتابع على بعضه الآخر، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق⁽¹³⁾.

(1) الدَّقِيقِي: بفتح الدال المهملة والياء الساكنة آخر الحروف بين القافين، هذه النسبة إلى الدقيق وبيعه وطنه، اشتهر بهذه النسبة جماعة من أهل العلم. الأنساب، السمعاني 363/5.

(2) السُّلَمِي: هذه النسبة بضم السين المهملة وفتح اللام إلى سليم وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سليم بن منصور بن عكرمة ابن خصفة بن قيس عيلان بن مضر تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. الأنساب، السمعاني 180/7-181.

(3) المسند، الإمام البزار 280/11 ح 5074.

(4) المرجع السابق 301/13 ح 6891.

(5) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 365/6، ح 3331، وابن حجر في تهذيب التهذيب 418/4.

(6) المسند، الإمام البزار 183/16 ح 9300.

(7) نقله المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال 150/13.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 275.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 432/4.

(10) سنن الترمذي، ص 189، ح 663، ونقله المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال 154/13.

(11) سنن الترمذي، ص 647، ح 2759.

(12) انظر: المجروحين، ابن حبان 373/1.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 122/5.

وذكره العقيلي⁽¹⁾، وأبو العرب محمد بن أحمد⁽²⁾، وابن شاهين⁽³⁾، وابن الجوزي⁽⁴⁾، في الضعفاء، وضعفه ابن معين⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، والساجي⁽⁸⁾، وأبو بشر الدولابي⁽⁹⁾، وابن عساكر⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وقال يحيى بن معين في قول آخر عنه: "ليس حديثه بشيء"⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: "متروك"⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: لئن، ليس بالقوي في الحديث، ولم يصب من جرحه جرحاً شديداً، ورد روايته، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد توسط فيه، مع كون أكثر النقاد على تليينه وتضعيفه؛ لأن بعض الأئمة الثقات رووا عنه، مثل⁽¹⁵⁾: أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون، وغيرهم. ولأن هؤلاء وأمثالهم رووا عنه وصّفه باحتمال حديثه، مع إقرار الإمام البزار بأن صدقة لم يتابع على حديثين رواهما عن ثابت، ومع إقراره بأنه ليس بحافظ عند أهل العلم، لكنه توبع على بعض ما يرويه؛ فلهذا وذاك وصفه بأنه ليس به بأس، والله أعلم.

-
- (1) الضعفاء الكبير، العقيلي 208/2.
 - (2) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 365/6.
 - (3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 111.
 - (4) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 54/2.
 - (5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 118/5.
 - (6) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني ص 174، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 118/5.
 - (7) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص 57، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 118/5.
 - (8) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 365/6.
 - (9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 118/5، ونقله المزي في تهذيب الكمال 149/13.
 - (10) تاريخ دمشق، ابن عساكر 35/24.
 - (11) نقله مغطاي في إكمال تهذيب الكمال 365/6.
 - (12) ميزان الاعتدال، الذهبي 346/3، في ترجمة فرقد السبخي، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 502/1.
 - (13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 432/4، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 118/5.
 - (14) سؤالات البرقاني للدارقطني ص 37.
 - (15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 149/13.

(5/84) الراوي: مُسْلِمُ بن كَيْسَانَ الضَّبِّيُّ⁽¹⁾، المَلَائِيُّ⁽²⁾، البرَّادُ⁽³⁾، الأَعْوَرُ، أبو عبد الله الكوفي.

عبارة الإمام: "ليس به بأس، روى عنه: شعبة، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه"⁽⁴⁾، وقال أيضاً: ومسلم فكان أيضاً كذلك⁽⁵⁾، أي يغلظ في التشيع، ويحتمل حديثه؛ لكونه عطف مسلماً على منصور بن الأسود الموصوف بذلك، والله تعالى أعلم.

أقوال النقاد: قال الترمذي: يضعف... تكلم فيه⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "ليس بالقوي"⁽⁷⁾، وذكره وأبو القاسم البلخي، ويعقوب بن شيبه، وأبو العرب محمد بن أحمد، وأحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، وابن شاهين⁽⁸⁾، والعقيلي، في جملة الضعفاء⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين والسعدي⁽¹⁰⁾، والجوزجاني⁽¹¹⁾، والنسائي في قول له⁽¹²⁾: ليس ثقة، وقال ابن معين مرة: "لا شيء"⁽¹³⁾، ويقال: إنه اختلط⁽¹⁴⁾، وأكد ابن حبان ذلك فقال: "اختلط في آخر عمره فكان لا يدري ما يحدث به"⁽¹⁵⁾.

(1) الضَّبِّيُّ: نسبة إلى ضبة، وهم جماعة، وفي مصر ضبة ابن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك، وفي هذيل ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل. الأنساب، السمعاني 381/8.

(2) المَلَائِيُّ: بضم الميم، نسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الذي تستتر به المرأة إذا خرجت، والنسبة إلى بيعه. الأنساب، السمعاني 510/12.

(3) نسبة لمن يبرد الماء في الكيزان والجرار. الأنساب، السمعاني 126/2.

(4) المسند، الإمام البزار 192/11، ح 4938، 4939.

(5) المرجع السابق 31/5 ح 1590، 63/7، ح 2612.

(6) سنن الترمذي، الترمذي ص 266، ح 1017.

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 534/27.

(8) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين ص 178.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 177/11.

(10) أحوال الرجال، الجوزجاني ص 76، والضعفاء الكبير، العقيلي 153/4، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(11) أحوال الرجال، الجوزجاني ص 76.

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 534/27.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 19/8.

(14) المرجع السابق 19/8، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(15) المجروحين، ابن حبان 8/3.

وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى: "اختلط فيما ذكره جرير بن عبد الحميد"⁽¹⁾، وضعفه وكيع بن الجراح⁽²⁾، ويحيى بن معين في رواية عنه⁽³⁾، وابن المديني⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصللي الغامدي⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وأبو زرعة⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾، وجعله الأخير دون تُوَيِّر وغيره⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾، وزاد البخاري⁽¹²⁾، وأبو حاتم الرازي⁽¹³⁾: "يتكلمون فيه". وقال في موضع آخر: "ضعيف ذاهب الحديث لا أروي عنه"⁽¹⁴⁾، وجعله أحمد بن حنبل دون تُوَيِّر وليث بي أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: "الضعف على رواياته بَيِّنٌ"⁽¹⁶⁾، وقال أحمد في قول آخر له: "لا يكتب حديثه"⁽¹⁷⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس والساجي: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وكان شعبة وسفيان يحدثان عنه، وهو منكر الحديث جداً"⁽¹⁸⁾، وزاد الساجي: "وكان يقدم علياً على عثمان رضي الله عنهما"⁽¹⁹⁾، وقال علي بن

(1) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 177/11.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 177/11.

(7) الثقات، العجلي 278/2.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8-193، والضعفاء الكبير، العقيلي 153/4، وإكمال تهذيب الكمال، مغطاي 177/11.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 530.

(12) التاريخ الأوسط، البخاري 93/2، والصغير 87/2، والكبير 271/7، والضعفاء الصغير، البخاري ص 106.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8.

(14) العلل الكبير، الترمذي ص 375، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 532/27.

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 6/8.

(17) المرجع السابق 6/8.

(18) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 192/8، والضعفاء الكبير، العقيلي 153/4، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(19) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 177/11، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 136/10.

الحسين بن الجنيد⁽¹⁾، وأحمد في قول آخر له أيضًا⁽²⁾، ويحيى بن معين في رواية عنه⁽³⁾، والفلاس في قول له⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والنسائي في قول آخر له⁽⁶⁾: "متروك الحديث"، وفي موضع آخر قال الدارقطني: "ليس يستحق الترك"⁽⁷⁾، وقال مرة: "مضبوط الحديث"⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽⁹⁾، ومرة قال: "حديثه ليس بالقائم"⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود السجستاني: "ليس بشيء"⁽¹¹⁾، ووهاه الذهبي⁽¹²⁾، وقال: تركوه⁽¹³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف؛ بسبب اختلاطه في آخر عمره، وليس يستحق أن يترك، كما قال الدارقطني، ولم يصب من قرح فيه بأكثر من هذا؛ لأنهم تشددوا فيه كثيراً، وأكثر النقاد على ضعفه فقط، وحسب أهل العلم بالحديث رواية شعبة وسفيان عنه، وروايتهما عنه قبل الإختلاط، وعيب عليه التشيع، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فلأنه روى عنه بعض كبار الأئمة، مثل⁽¹⁴⁾: شعبة، وسفيان الثوري، والأعمش، وإسرائيل، وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه، كما صرح بذلك الإمام البزار، الذي خالف قول جماهير النقاد، إذ لم يعدله أحد منهم غيره، ومن عادة الإمام البزار أن يوثق الراوي إذا روى عنه جماعة من الأئمة الثقات؛ جرياً على قاعدته في التعديل، والله أعلم.

(1) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 118/3.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 177/11.

(3) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 177/11.

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي 106/4، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 136/10.

(5) المغني في الضعفاء، 656/2، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 177/11.

(6) الضعفاء والمتروكون، النسائي ص328، والضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي 118/3، والكامل في

ضعفاء الرجال، ابن عدي 3/8.

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني ص65، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 177/11.

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر 136/10.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 178/11.

(10) الأسماء والكنى، أبو أحمد الحاكم 44/4.

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 533/27.

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 260/2.

(13) المغني في الضعفاء، الذهبي 656/2، وديوان الضعفاء، الذهبي ص386.

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 531/27.

المبحث الرابع

من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" وبأوصاف أخر.

سأترجم في هذا المبحث لسبعة رواة، موزعين على خمسة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وقال فيه: "صالح الحديث".
(1/85) الراوي: المغيرة بن مسلم أبو سلمة الأزدي، القسَملي⁽¹⁾، الخراساني، المدائني، المروزي الأصل، السراج.

عبارة الإمام: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ"⁽²⁾، وقال أيضًا: "صالح"⁽³⁾.

أقوال النقاد: وتقه ابن معين⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان⁽⁶⁾ وابن شاهين⁽⁷⁾ في الثقات، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث صدوق"⁽⁸⁾، وفي قول لابن معين أيضًا: "صالح"⁽⁹⁾، وقال ابن معين أيضًا: "ما أنكر حديثه عن أبي الزبير"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حنبل: "ما أرى به بأسًا"⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: "لا بأس به"⁽¹²⁾، ووهمه في غير موضع⁽¹³⁾، وقال الذهبي: "حسن الحديث"⁽¹⁴⁾، وقال أبو داود الطيالسي: "كان صدوقاً مسلماً"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽¹⁶⁾.

(1) القسَملي: بفتح القاف وسكون السين المهملة وفتح الميم بعدها لام، هذه النسبة إلى القساملة- بفتح القاف وكسر الميم، وهي قبيلة من الأزد نزلت البصرة فنسبت الخطة والمحلة إليهم. الأنساب، السمعاني 420/10.

(2) المسند، الإمام البزار 185/12 ح 5838.

(3) المرجع السابق 482/13 ح 7287.

(4) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 474.

(5) الثقات، العجلي 293/2.

(6) الثقات، ابن حبان 466/7.

(7) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 219.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 229/8.

(9) المرجع السابق 229/8.

(10) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص 459.

(11) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية عبدالله 510/2، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 229/8.

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني ص 67.

(13) انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 359/4، 344/12.

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 288/2.

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 229/8.

(16) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 543.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد وافق فيه أقوال أكثر النقاد قبله وبعده، وإنما لم يوثقه، لأنه أخطأ في بعض الأحاديث التي يرويها، كما صرح به الإمام البزار⁽¹⁾، ولأنه لم يتابع على بعض حديثه كما صرح به الإمام أيضًا⁽²⁾، ولأنه تفرد برواية بعض الأحاديث، فلم يروها غيره عن شيوخه، كما صرح به الإمام أيضًا⁽³⁾، ولم يضعفه -رغم تفرده- ببعض الأحاديث، وخطئه في بعضها؛ لرواية بعض الأئمة عنه، مثل⁽⁴⁾: سفيان الثوري، وعبدالله بن المبارك، ومروان بن معاوية، وأبي داود الطيالسي، وأبي معاوية الضرير، وغيرهم، والله أعلم.

المطلب الثاني: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وبعدم الشهرة بالنقل.

(1/86) الراوي: عبد المؤمن بن عباد العبدي⁽⁵⁾، البصري.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَا بَأْسَ بِهِ"⁽⁶⁾، وقال مرة: "غير مشهور بالنقل"⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وذكره الساجي⁽⁹⁾، وابن الجارود⁽¹⁰⁾، والعقيلي⁽¹¹⁾، وابن عدي⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾ في الضعفاء، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: "لا يتابع عليه -يعني على حديثه-"⁽¹⁶⁾.

(1) المسند، الإمام البزار 163/16 ح 9272.

(2) انظر: المسند، الإمام البزار 164/16 ح 9273.

(3) انظر: المرجع السابق 196/3 ح 984، 185/12 ح 5838، 222/12 ح 5930.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 395/28.

(5) العبدي: بفتح العين، وسكون الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار. الأنساب، السمعاني 190/9.

(6) المسند، الإمام البزار 230/13 ح 6720.

(7) المرجع السابق 249/14 ح 7827.

(8) الثقات، ابن حبان 417/8.

(9) لسان الميزان، ابن حجر 76/4.

(10) المرجع السابق 76/4.

(11) الضعفاء الكبير، العقيلي 91/3.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 50/7.

(13) الضعفاء والمتركون، ابن الجوزي 147/2.

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي 409/2، وفي ديوان الضعفاء ص 260، وفي ميزان الاعتدال 670/2.

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 66/6.

(16) التاريخ الكبير، البخاري 117/6.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يتفرد.

وأما قول الإمام: "لا بأس به"، فلكونه بصرياً، والإمام أعلم برواة بلده من غيره، ويمكن حمل كلام الإمام على التساهل في تعديل الرواة، خاصة إذا روى عن المجروح بعض تلاميذه الثقات، وراوينا هذا روى عنه نصر بن علي الجهضمي، وهو من الأئمة الثقات⁽¹⁾، والله أعلم. **المطلب الثالث: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وعرف بأصله.** **(1/87) الراوي: الربيع بن أنس بن زياد البكري، ويقال الحنفي، البصري، ثم الخراساني.**

عبارة الإمام: "صالح لا بأس به، أصله من أهل الرّي، وليس هو من ولد أنس بن مالك"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه العجلي⁽³⁾، ومرة قال: "بصري صدوق"⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان⁽⁵⁾، وابن خلفون⁽⁶⁾ في الثقات، وزاد ابن حبان: "الناس يتفقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطراباً كثيراً"⁽⁷⁾، وقال مرة: "كان رواية لأبي العالية، وكل ما في أخباره من المناكير، إنما هي من جهة أبي جعفر الرازي"⁽⁸⁾، وزاد ابن خلفون: "كان عالماً بتفسير القرآن"⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم: "صدوق"⁽¹⁰⁾، وقد سئل أبو حاتم: "الربيع بن أنس أحب إليه في أبي العالية، أو أبو خلدة؟ قال: الربيع أحب إلي"⁽¹¹⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽¹³⁾،

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر 561.

(2) المسند، الإمام البزار 132/13 ح 6526.

(3) الثقات، العجلي 350/1.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 61/9.

(5) الثقات، ابن حبان 228/4، 300/6.

(6) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 329/4.

(7) الثقات، ابن حبان 228/4.

(8) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان ص 203.

(9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 329/4.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 454/3.

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 454/3.

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 61/9.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 205.

وقال ابن المبارك: "لم ينصحنى من أدخلني عليه، أعطاني أحاديث مقطعات"⁽¹⁾، وذكره أبو العرب في الضعفاء⁽²⁾، وقال ابن معين: "كان يتشيع فيفريط"⁽³⁾.
خلاصة القول في الراوي: صدوق، تقع المناكير في روايته من قبل الرواي عنه أبي جعفر الرازي عيسى بن ماهان.

وأما قول الإمام: "صالح لا بأس به"، فإنه قاله بعد أن أورد للربيع عن أنس سبعة أحاديث؛ مما يشعر بأنه سبر أحاديثه عن أنس، فوجد فيها شيئاً خفياً، فنسب هذا الشيء إلى الربيع، فأنزل رتبته عن درجة الثقة قليلاً إلى التوسط فيه، ومما يؤيد هذا أنه نسب الإدراج في أحدها إلى الربيع بن أنس نفسه⁽⁴⁾، ويؤيده أيضاً أن أغلب الروايات أخذها عن الربيع عيسى بن ماهان أبي جعفر الرازي، وهو وإن كان صدوقاً، إلا أن في حفظه سوءاً⁽⁵⁾، والإمام البزار سكت عنه، فلم يتكلم فيه؛ مما يشعر أنه لا يرى فيه جرحاً، والله أعلم.

المطلب الرابع: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، ونفى عنهم المتابعة.

(1/88) الراوي: إسحاق بن إدريس أبو يعقوب الأسواري⁽⁶⁾، البصري.

عبارة الإمام: "إِسْحَاقُ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا"⁽⁷⁾.

أقوال النقاد: قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"⁽⁸⁾، ومرة قال: "تركه علي ابن المدني"⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "له أحاديث، وهو إلى الضعف أقرب"⁽¹⁰⁾، وقال محمد بن المثنى: "إسحاق بن إدريس واهي الحديث"⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: "منكر الحديث"⁽¹²⁾، وقال يحيى بن معين: "ليس

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 62/9.

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 329/4.

(3) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 329/4، وتهذيب التهذيب، ابن حجر 239/3.

(4) المسند، الإمام البزار 132/13 ح 6524.

(5) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر ص 629.

(6) الأسواري: ذكر السمعي أن نسبته الأسواني، نسبة إلى أسوان في صعيد مصر، وتبعه ابن الأثير، وتبعه ابن الأثير، والله أعلم بالصواب. الأنساب، السمعي 251/1، واللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير ص 60.

(7) المسند، الإمام البزار 17/9 ح 3519.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 2/213.

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 2/213.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 542/1.

(11) المرجع السابق 542/1.

(12) لسان الميزان، ابن حجر 352/1.

بشيء، يضع الحديث⁽¹⁾، ونقل الإمام البزار عن يحيى بن معين أيضاً قوله: "لا يكتب حديثه"⁽²⁾، ومرة قال عنه يحيى بن معين: "كذاب"⁽³⁾، وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث"⁽⁴⁾، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: "واهي الحديث، ضعيف الحديث، روى عن سويد بن إبراهيم، وأبي معاوية أحاديث منكراً"⁽⁵⁾، وقال البخاري: "تركه الناس"⁽⁶⁾، ومرة قال: "سكتوا عنه"⁽⁷⁾، وقال النسائي: "إسحاق بن إدريس بصري، متروك الحديث"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً، والإمام البزار خالف إجماع النقاد على تضعيفه، حين وصفه بأنه لا بأس به.

أما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فيحتمل أن يكون لوجود متابعات له على بعض أحاديثه، ويحتمل لكونه بصرياً، وهو أعلم برواة بلده، ويحتمل لرواية بعض الثقات عنه، مثل الحسن بن يحيى الأزري⁽⁹⁾، وعبد بن عبد الله الصفار، وعمر بن شبيبة، ومحمد بن المثنى⁽¹⁰⁾، وغيرهم، والله أعلم.

(1) تاريخ بن معين، رواية الدوري 250/4.

(2) لسان الميزان، ابن حجر 352/1.

(3) تاريخ بن معين، رواية الدوري 355/4، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 542/1.

(4) لسان الميزان، ابن حجر 352/1.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 2/213.

(6) التاريخ الكبير، البخاري 328/1، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 542/1.

(7) التاريخ الصغير، البخاري 291/2، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 542/1.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 542/1.

(9) المسند، الإمام البزار 25/2 ح 367.

قال الإمام البزار: وهذا الحديث لا أعلم رواه إلا سهل بن زياد وهو رجل بصري حدث عنه غير واحد من أهل البصرة ليس به بأس ولم يتابع على هذا الحديث.

(10) المسند، الإمام البزار 89/2 ح 444.

قال الإمام البزار: وهذا الحديث لا أعلم رواه إلا سهل بن زياد وهو رجل بصري حدث عنه غير واحد من أهل البصرة ليس به بأس ولم يتابع على هذا الحديث.

(2/89) الراوي: سهلُ بنُ زيادٍ، أبو زياد الطَّحَّانُ⁽¹⁾، البَصْرِيُّ.

عبارة الإمام: "رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ"⁽²⁾.

أقوال النقاد: وثقه أبو يعلى الموصلي⁽³⁾، غير أنه أردف قائلاً: "شك سهل"⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: "يعد في البصريين روى عن داود بن أبي هند روى عنه بشر بن يوسف، وأحمد بن حنبل"⁽⁶⁾، وقال الذهبي: "صدوق"⁽⁷⁾، وقال مرة: "صالح إن شاء الله"⁽⁸⁾، وقال أخرى: "ما ضعفوه"⁽⁹⁾، ووصفه الدارقطني بالوهم⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي: "منكر الحديث"⁽¹¹⁾. قال الباحث: نقل الذهبي عن أبي حاتم الرازي أنه قال: "تُكلم فيه، وما رأينا إلا خيراً"⁽¹²⁾، وأخطأ في هذا، فالكلام ذكره أبو حاتم في سهل بن زياد القطان⁽¹³⁾، لا الطحان، والله أعلم.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"، فقد علل قوله هذا بأنه لم يتابع على حديث رواه له⁽¹⁾، وهذا مشعر أنّ ما عده من أحاديثه لم ينفرد بها. ثم إنه روى عنه من الأئمة: أحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهما؛ لذا وصفه بأنه لا بأس به، والله أعلم.

(1) الطَّحَّانُ: يفتح الطاء والحاء المهملتين وفي آخرها النون، صاحب الرحا، والذي يطحن الحب. الأنساب، السمعي 50/9.

(2) المسند، الإمام البزار 219/17 ح 9880، (حَدَّثَنَا عبيد الله بن يوسف الجبيري ، حَدَّثَنَا سهل ابن زياد الطحان ، عن أيوب السختياني ، عن محمد بن سيرين ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا)

قال الإمام البزار: وهذا الحديث لا أعلم رواه إلا سهل بن زياد وهو رجل بصري حدث عنه غير واحد من أهل البصرة ليس به بأس ولم يتابع على هذا الحديث.

(3) مسند أبي يعلى الموصلي 504/12، ح 7077.

(4) مسند أبي يعلى الموصلي 504/12، ح 7077.

(5) الثقات، ابن حبان 291/8.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 197/4.

(7) تاريخ الإسلام، الذهبي 217/13.

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي 632/2.

(9) ميزان الاعتدال، الذهبي 237/2.

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 332/11، 89/12.

(11) لسان الميزان، ابن حجر 118/3.

(12) تاريخ الإسلام، الذهبي 217/13.

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 198/4.

المطلب الخامس: من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وبالخطأ في الحديث.
(1/90) الراوي: بكير بن أبي السَّمِيط⁽²⁾ أبو معاذ المسمعي⁽³⁾ مولاهم، البصري المكفوف.

عبارة الإمام: "شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وأشار إلى خطئه في سند الحديث⁽⁴⁾.
أقوال النقاد: وثقه عفان بن مسلم⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان⁽⁷⁾، وابن شاهين⁽⁸⁾، وابن خلفون⁽⁹⁾ في الثقات، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي⁽¹¹⁾، وابن حجر⁽¹²⁾:

- (1) المسند، الإمام البزار 219/17.
- (2) السَّمِيط: بفتح السين وكسر الميم. الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف، ابن ماكولا 361/4.
- (3) المسمعي: هذه النسبة إلى المسامعة، وهي محلة بالبصرة نزلها المسمعون فنسبت المحلة إليهم، وهي بفتح الميم الأولى، وكسر الثانية، والنسبة إليها مسمعي، بكسر الميم الأولى، وفتح الثانية. الأنساب، السمعي 263/12.
- (4) المسند، الإمام البزار 94/10، ورواية بكير التي أخطأ فيها هي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيطِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ عَنْ ثَوْبَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ أَسَانِيدَهَا جَسَانًا أَمَا قَتَادَةُ، عَنْ شَهْرٍ فَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَأَمَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيطِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمٍ وَأَحْسَبُ أَنَّ بُكَيْرًا أَخْطَأَ فِيهِ إِذْ قَالَ: عَنْ سَالِمٍ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ثَوْبَانَ فَأَوْهَمَ فِيهِ لِأَنَّ الثَّقَاتِ يَرُودُهُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْطَأَ اللَّيْثُ فِيهِ، وَرَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ أَبِي سَكِينٍ الْوَأَسِطِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرٍ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ بِلَالٍ وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَيُقَالُ ابْنُ مَسْكِينٍ وَكُنْيَةُ أَيُّوبَ أَبُو الْعَلَاءِ وَالْحَدِيثُ عِنْدِي أَشْبَهُ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ مِنْ غَيْرِهِ".
- (5) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 28/3.
- (6) الثقات، العجلي 253/1.
- (7) الثقات، ابن حبان 105/6.
- (8) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين ص 50.
- (9) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي 27/3.
- (10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 406/2.
- (11) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي 275/1.
- (12) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 127.

"صدوق"، وقال ابن معين: "صالح"⁽¹⁾، وقال الذهبي في موضع آخر: "وثق"⁽²⁾، وقال ابن حبان: "كثير الوهم، لا يحتج بحبره إذا انفرد، ولم يوافق الثقات"⁽³⁾، وذكر النسائي أنه لم يتابع على روايته التي ذكرها له⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الرواي: صدوق، له ما ينكر عليه. وأما اختلاف قول ابن حبان، ففيه ثلاثة احتمالات، أحدها: تغير الاجتهاد، والآخر: ذهول منه. وآخرها: أنه يراه اثنين، فقد فرق بين ترجمته في الكتابين بقوله في الثقات: "المسمعي، مولى المسامعة... روى عنه حبان بن هلال، ومسلم بن إبراهيم". وقال في المجروحين: "المكفوف... روى عنه عفان، وموسى بن إسماعيل... إلخ" وصنيع الأئمة، قبله وبعده يخالفه، والله أعلم.

وأما قول الإمام: "ليس به بأس"؛ فلأنه وقف له على خطأ نكره، فأنزل رتبته عن الثقة إلى التوسط، ولم يضعفه رغم أنه لم يرو له إلا الحديث الذي أخطأ فيه؛ لرواية الثقات الأئمة عنه، مثل⁽⁵⁾: الأسود بن عامر شاذان، وبهز بن أسد، وحبان بن هلال، وعفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل المنقري، وغيرهم؛ لهذا وصف إسناده بالحسن⁽⁶⁾، والله أعلم.

(2/91) الراوي: حُرُّ بن مالك بن الخطَّاب، أبو سهل العبَّري⁽⁷⁾، البصري، التَّمِيمِي⁽⁸⁾.

عبارة الإمام: "لم يكن به بأس، وأحسبُه أخطأ في هذا الحديث؛ لأنَّ النَّاسَ يَرُوْنَهُ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا"⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 406/2.

(2) المغني في الضعفاء، الذهبي 114/1.

(3) المجروحين، ابن حبان 195/1.

(4) السنن الكبرى، النسائي 326/3.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 236/4.

(6) المسند، الإمام البزار 95/10.

(7) العبَّري: بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء المنقوطة بوحدة والراء، هذه النسبة إلى بنى العبَّير، وتخفف فيقال لهم «بلعبير» وهم جماعة من بنى تميم ينتسبون إلى العبَّير بن عمرو بن تميم بن مرة ابن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار. الأنساب، السمعاني 382/9.

(8) التَّمِيمِي: بفتح التاء المنقوطة بانتنتين من فوقها والياء المنقوطة بانتنتين من تحتها بين اليمين المكسورتين، هذه النسبة إلى تميم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا، وسمعان الذي تنتسب نحن إليه بطن من تميم أيضاً، وثم تميم آخر وهو تميم بن مرة. الأنساب، السمعاني 76/3.

(9) المسند، الإمام البزار 115/9 ح 3663.

أقوال النقاد: ذكره ابن حبان⁽¹⁾، وابن خلفون⁽²⁾، في الثقات، وقال أبو حاتم: "صدوق لا بأس به"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: أحاديثه ليست بالكثيرة، وذكر له عن شعبة حديثاً وصفه بالمنكر⁽⁵⁾، وقال الإمام الذهبي: "أتى بخبر باطل"⁽⁶⁾، وقال مرة: "له خبرٌ منكر في قراءة المصحف"⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق، له غرائب.

وأما قول الإمام: "لم يكن به بأس"، فقد ألمح بذلك إلى أنه ينفرد ببعض أحاديث لا يتابع عليها، فلم يوثقه لأجل ذلك، وتوسط فيه خصوصاً وأن حديثه الذي أخرجه له البزار في مسنده، لم يتابع عليه. ولم يضعفه - رغم خطئه - لرواية عدد من الأئمة عنه مثل⁽⁸⁾: محمد بن إدريس الرازي، ومحمد بن بشار، ومحمد بن مسلم بن وارة، وغيرهم، والله أعلم.

(1) الثقات، ابن حبان 213/8. ووقع فيه تصحيف، حيث وقع اسمه، (الحرب) بدل (الحر).

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي 19/4.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 278/3.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر ص 155. وقال في لسان الميزان: "الحُرُّ مجهولُ الحال"، ويظهر أن هذا القول خطأ من النساخ؛ بسبب نقل النظر، إذ إن ابن حجر ينقل في اللسان عبارة الذهبي في ميزان الاعتدال، فإذا أراد أن يعلق عليها، صَدَّرَ تعليقه بقوله: (قلت)، وهو ما لم يحصل في هذا الموطن من اللسان، والله أعلم. انظر: لسان الميزان، ابن حجر 185/2.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 387/3.

(6) ميزان الاعتدال، الذهبي 471/1.

(7) المغني في الضعفاء، الذهبي 155/1، وديوان الضعفاء، الذهبي ص 77.

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي 236/4.

جدول المقارنات

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم ثقات				
الحكم بن أبان المدني	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	ثقة صاحب سنة	صدوق عابد ، وله أوهام	ثقة عابد له أوهام
ربيعة بن عثمان بن ربيعة القرشي، المدني	مدني، لَا بَأْسَ بِهِ	صدوق وقال مرة: وثق	صدوق له أوهام	ثقة له أوهام
زيد بن واقد القرشي	ليس به بأس في الحديث يجمع حديثه	ثقة	ثقة	ثقة لم يصح أنه قال في القدر
زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي	معروف ليس به بأس	ثقة	ثقة	ثقة مأمون
سليمان بن قزم بن معاذ، البصري، الكوفي	ليس به بأس	ضعيف وقال مرة: كوفي صالح الحديث...شيعي مفرط، وقال أخرى: رافضي، وقال أيضًا: غمز بالغلو وسوء الحفظ	سيء الحفظ	شيعي رافضي غالٍ، وإذا روى من كتابه فهو ثقة
سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ بن بيان البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	وُثِقَ	ثقة	ثقة

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
العَبَّاسُ بن سَالِمِ الدمشقي	ليس به بأس	وثق	ثقة	ثقة
عبد الله بن سعيد بن عبد الملك القرشي الدمشقي	كَانَ رَجُلًا مِمَّنْ سَكَنَ مَكَّةَ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	ثقة	ثقة	ثقة
عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي ثم البيروتي، الشامي	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	-	صدوق ربما أخطأ	ثقة، له أفراد عن الأوزاعي، وليس له شيخ غيره
عبد الواحد بن أيمن المكي، القرشي، الحبشي	رَجُلٌ مَشْهُورٌ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فِي الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ	ثقة	لا بأس به	ثقة
[عبيد الرحمن] بن فضالة بن أبي أمية البصري	لا بأس به	صدوق مقل	-	ثقة
عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثَقَّةٌ	ثقة مشهور محتج به في الكتب السنّة، وقال مرة: صدوق مشهور وأخرى قال: الحافظ، أخذ الأثبات	وصفه بالحافظ، وقال مرة: صدوق في حفظه شيء	ثقة

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفِ بْنِ دَاوُدَ الْمَدَنِيِّ الأصل	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	إمام	ثقة	ثقة
معن بن محمد بن معن بن نضلة الحجازي المدني	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	-	وثقه مرة، وقال في موضع آخر: مقبول	ثقة
هَارُونَ بْنُ مُوسَى النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	صدوق علامة نبيل	ثقة مقرر إلا أنه رمي بالقدر	ثقة
هَاشِمُ بْنُ هَاشِمِ بْنِ عُنْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، الْمَدَنِيِّ، الْقُرَشِيِّ	ليس به بأس	ثقة	ثقة	ثقة
هَرِيمُ بْنُ سَفْيَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَجَلِيُّ، الْكُوفِيُّ.	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَرَادَ عَلَى سَائِرِ الرِّوَايَاتِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، فَكُتِبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ	ثبت	صدوق	ثقة

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
هشام بن خالد بن زيد الشامي، الدمشقي، القرشي، الأموي	لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُتَابَعْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اخْتَمَلَهُ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ	ثقة، وصفه بالمفتي، وقال من ثقات الدماشقة، لكنه يروج عليه	صدوق	ثقة يهيم
الهُيَيْمُ بن حُمَيْدٍ، أبو أحمد، الشامي، الدمشقي، الأنطاكي	مشهور ليس به بأس	ذكره في الحفاظ، وقال مرّة: صدوق	صدوق رمي بالقدر	ثقة رمي القدر
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوقون أو لا بأس بهم				
إسحاق بن الربيع البصري	رجل بصري لا بأس به	-	صدوق تكلم فيه للقدر	صدوق قدرّي
زَكْرِيَّا بن يحيى بن عمارة البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	صدوق	صدوق يخطئ	صدوق
زياد بن عبد الله النميري البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَلَوْ عَرَفْنَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَنْ غَيْرِ زَائِدَةَ لَحَدَّثْنَا بِهَا عَنْهُ	وثق، وقال مرة: ضعيف	ضعيف	لا بأس به في نفسه، ولكن الرواة عنه جماعة منهم من الضعفاء، فابتلي في حديثه بهم

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
سعيد بن سويد الشامي	رجل من أهل الشام، ليس به بأس	ما علمت فيه جرجة، والجرجة: جادة الطريق ووسطه	-	ليس به بأس
سَعِيدُ بنِ عُبَيْدِ الهُنَائِي البصري	ليس به بأس	-	لا بأس به	صدوق
سلم بن بشير الخُراساني البصري	بَصْرِيٌّ لَا بَأْسَ بِهِ	-	-	ليس به بأس
العباس بن عبد الرحمن بن الوليد بن نجيح الدمشقي	ليس بأس به	-	-	صدوق
عبد العزيز بن السري البصري	مَشْهُورٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	-	مقبول	صدوق
عبد القاهر بن شعيب بن الحباب البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	وثق	لا بأس به	لا بأس به
عبد الله بن حفص البصري	ليس به بأس	فيه ضعف يسير	صدوق	صدوق
عَطِيَّةُ بنِ قَيْسٍ، أبو يحيى، الكِلَابِيُّ، الحمصي، الدمشقي، الشامي	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	قرأ القرآن على أم الدرداء، وكانوا يصلحون مصاحفهم على قراءته	ثقة	ثقة في القراءة، صدوق في الحديث
عمر بن محمد بن عمر بن معدان البصري	بَصْرِيٌّ لَا بَأْسَ بِهِ	-	-	صدوق
عَمْرُو بنُ حُمْرَانَ، أبو النضر البصري.	لم يكن به بأس	-	-	صدوق

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
كثير بن شنظير البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	صدوق	صدوق يخطئ	صدوق في رواية البصريين عنه
محمد بن مرداس البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ صَدُوقٌ	-	مقبول	صدوق
منصور بن أبي الأسود، الكوفي	ليس به بأس، شيخ من أهل الكوفة	صدوق شيعي	صدوق رمي بالتشيع	صدوق رمي بالتشيع، أو لا بأس به
منصور بن عكرمة البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، انْتَقَلَ إِلَى وَاسِطٍ، وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى مَاتَ	بصري مقل	-	صدوق
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم صدوق لهم علة				
إبراهيم بن [عبد الملك]، القنّاد، أبو إسماعيل البصري	لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَ عَنْهُ عَقَّانٌ وَعَازِرَةٌ	بصري صدوق، وقال مرة: له أوهام	صدوق في حفظه شيء	صدوق له أوهام
بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة البصري	ليس به بأس، ومرة قال: ضعيف	ضعيف، وقال مرة: فيه لين	صدوق يهم	صدوق فيه لين

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
حرب بن سُرَيْج بن المنذر البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	فيه ضعف	صدوق يخطئ	صدوق، له مناكير
الحسن بن ذكوان البصري	لا بأس به، حدث عنه يحيى بن سعيد وصفوان وجماعة	صدوق	صدوق يخطئ ، ورمي بالقدر ، وكان يدلس	صدوق رمي بالقدر، وله أفراد، وكان يدلس
الحسن بن يحيى، أبو عبد الملك، الدمشقي، الخراساني الأصل، الشامي، الغوطي	ليس به بأس	واه	صدوق كثير الغلط	صدوق يهم
الحكم بن عطية العيشي البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَا بَأْسَ بِهِ	وثق	صدوق ، له أوهام	صدوق، له مناكير في روايته عن ثابت البناني
حَيَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانٍ، البصري	رجل من أهل البصرة، مشهور، ليس به بأس	ليس بحجة، وقال مرة: جازئ الحديث، وقال أخرى: له مناكير وغرائب، وما رأيت أحداً وهّاه	-	صدوق فيه لين
راشد [بن نجيح]، أبو محمد الجماني البصري، الكوفي	بصري ليس به بأس قد حدث عنه غير واحد	-	صدوق، ربما أخطأ	صدوق، أحاديثه غرائب وأفراد

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
أبو يحيى، اسمه: زاذان، وقيل: دينار، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبَّان، القنَّات، الكوفي، الكُنَّاسي	لَا نَعْلَمُ بِهِ بِأَسًا، قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كُوفِيٌّ مَعْرُوفٌ	نكره في الضعفاء	لين الحديث	صدوق فيه لين
سليمان بن كرزَّاز البصري	بصري مشهور ليس به بأس	-	-	صدوق بهم، ويتفرد
سُوَيْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، البُسْتِي، البصري	لَيْسَ بِهِ بِأَسٌ، وَقَالَ مَرَّةً: شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ لَا بِأَسٍ بِهِ	-	صدوق سيء الحفظ له أغلاط	صدوق، إلا في حديثه عن قتادة، فإنه لين فيه
عبيد بن الصَّبَّاحِ الكوفي	ليس به بأس	أشار إلى وجود بعض المناكير له	-	صدوق فيه لين
عمر بن سهل بن مَرْوَانَ البصري	بَصْرِيٌّ، لَا بِأَسٍ بِهِ، انْتَقَلَ عَنِ البَصْرَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَاتَ بِهَا	وثق	صدوق يخطئ	صدوق، وهم في إسناده، كما ذكر الذهبي
قدامة بن محمد بن قدامة المدني	ليس به بأس	-	صدوق في الأحاديث التي يروونها لين	صدوق يخطئ

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
مبارك بن فضالة بن أبي أمية البصري	ليس بحديثه بأس، قد روى عنه قوم كثير من أهل العلم	وصفه بأنه أحد العلماء الكبار، وقال مرة: الإمام الكبير...، من كبار علماء البصرة	صدوق يدلّس ويسوي	صدوق، عيب عليه التدليس، خصوصاً تدليس التسوية، وكل من ضعّفه فإنما ذلك لكثرة تدليسه، وتسويته
مروان بن شجاع الخُصيفي الحراني القرشي	شيخ ليس به بأس	صدوق	صدوق له أوهام	صدوق له بعض المناكير
مُعلّى بن الفضل البصري	رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، لَا بَأْسَ بِهِ	له مناكير	-	صدوق له مناكير، يجتنب من حديثه ما رواه الكديمي عنه
ميمون بن زيد، أو ابن يزيد بن أبي عيسى بن جبير البصري	رجل من أهل البصرة ليس به بأس	-	-	صدوق فيه لين
يحيى بن أبي زكريا الواسطي الشامي	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ	-	ضعيف	صدوق فيه لين
يَزِيدُ بْنُ يُوسُفَ، أَبُو يُوْسُفَ الرَّحْبِيِّ، الدمشقي، الصنعاني، الشامي	ليس بأس به، وحسن إسناد حديثه	واه	ضعيف	صدوق فيه لين

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وهم دون مرتبة الصدوق				
الْحَارِثُ بْنُ غَسَّانَ البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، ومرة قال: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ	مجهول	مجهول	لين الحديث
دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ أبو الحسن البصري	مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ	كلُّ قال: ما هو بحجة	ضعيف	ضعيف
سَلْمُ بْنُ سُلَيْمَانَ البصري	لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ	-	-	لين الحديث
سِنَانُ بْنُ هَارُونَ الكوفي	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	-	صدوق فيه لين	لين الحديث
الضَّحَّاكُ بْنُ نَبْرَاسٍ البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	-	لين الحديث	ضعيف الحديث
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبِ الْعَبَّادَانِي	رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	لم يضعف	مستور	مستور
عمرو بن عبد الغفار بن عمرو الْفُقَيْمِيُّ الكوفي	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَا بَأْسَ بِهِ	هالك، وقال مرة: متهم	-	ضعيف جداً

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
عيسى بن طارق القطيعي البغدادي	لا بأس به.	-	-	مجهول العين والحال
محمد بن الحارث بن زياد البصري	رَجُلٌ مَشْهُورٌ لَيْسَ بِهِ بِأَسٍ	ضعفه	ضعيف	ضعيف
مسعود بن واصل أبو مسلم العَقَدِيُّ البصري	رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، لَا بِأَسٍ بِهِ	-	لين الحديث	لين الحديث
المُفَضَّلُ بن فَصَّالَةَ بن أَبِي أُمِيَةَ البصري	لَا بِأَسٍ بِهِ	مقارب الحديث لا يحتج به	ضعيف	ضعيف
مُوسَى بن جُبَيْر المدني	لَيْسَ بِهِ بِأَسٍ	ثقة	مستور	لين الحديث، يعتبر بحديثه
النَّضْر بن كَثِير السَّعْدِيُّ البصري	رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بِأَسٍ	ضعيف، وقال مرة: واه	ضعيف	ضعيف له مناكير
النَّهَّاس بن قَهْم، أبو الخطاب القَيْسِيُّ البصري	رجل من أهل البصرة، ليس به بأس	ضعفه	ضعيف	ضعيف

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
يحيى بن محمد بن [عباد بن هانئ]، المدني	رجل من أهل المدينة، ليس به بأس، وحسن له إسنادًا	ضعيف	ضعيف، وزاد: كان ضريراً يتلقن	ضعيف وكان ضريراً يلقن
يوسف بن عبدة بن ثابت البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مَشْهُورٌ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ	ثقة	لين الحديث	ليس بالقوي، وتناقض الذهبي فوثقه مرة، وجرحه أخرى
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالقوي"				
عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمُّ البصري	رجل من أهل البصرة ليس به بأس، وقال مرة: غير حافظ، وإن كان قد روى عنهم جماعة، فليس بالقوي	ضعيف	ضعيف ، وربما دلس	ضعيف
قَرَعَةُ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ حُجَيْرِ بْنِ بِيَانِ البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ	مختلف فيه، وقال مرة: صالح الحال	ضعيف	مختلف فيه، وهو لين الحديث

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
هشام بن زياد بن أبي يزيد [سعدويه المروزي] القرشي، المدني، البصري	ليس به بأس حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ	ضعفوه، وقال مرة: واه، ووصفه بالتالف	متروك، وقال مرة: ضعيف	ضعيف جدًا
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" و"ليس بالحافظ"				
زياد بن أبي زياد الواسطي، البصري	ليس به بأس وليس بالحافظ، وقال مرة: "صالح الحديث"	مجمع على ضعفه	ضعيف	ضعيف
عطاء بن مسلم الكوفي الأصل، الصنعاني، الحلبي	"لم يكن به بأس ولم يكن حافظاً، ومرة قال: "لَيْسَ بِهِ بِأَسٌّ وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ"	وثق، وقال مرة: ليس بذاك	صدوق يخطئ كثيراً	ثقة عندما كان يحدث من كتبه
مُسلِمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ قَرْقَرَةَ القرشي، المكي، الشامي	لم يكن به بأس، ولم يكن حافظاً، وكان أحد فقهاء مكة، وقال أيضاً: لم يكن الحافظ	ذكره في الحفاظ، وقال مرة: إمام صدوق بهم، وقال أخرى: عالم الحرم، وقال مرة: وثق	فقيه، صدوق كثير الأوهام	فقيه عابد، صدوق كثير الأوهام
موسى بن عبيدة المدني الحميري	لم يكن به بأس، ولكن لم يكن حافظاً	ضعفوه، وواهه في موضع آخر	ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً	ضعيف الحديث

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
من وصفهم الإمام البزار بقوله "لا بأس به"، ونعتهم بإحتمال حديثهم				
أبيد بن زيد بن نجیح القرشي الكوفي	لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ مَرَّةً: "اِحْتَمَلَ حَدِيثَهُ"	-	ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه	ضعيف جداً
البراء بن يزيد الغنوي البصري	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ. وَقَالَ أَيْضاً: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ احْتَمَلَ حَدِيثَهُ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ	-	ضعيف	ضعيف، واختلاف قول ابن عدي فيه مبني على كونهما راويين لا واحداً، وهو خلاف الصواب، والله تعالى أعلم
راشد بن داود أبو المهلب، الصنعاني، الدمشقي، الشامي	ليس به بأس، فاحتمل حديثه	مختلف فيه	صدوق له أوهام	صدوق
صدقة بن موسى البصري	قال: صدقة ليس هو عندهم بالحافظ، ومرة قال: ليس به بأس، ومرة قال: رجل ليس به بأس، من أهل البصرة، قد احتمل حديثه، وقال في موضع آخر: رجل بصري ليس به بأس	ضعيف	صدوق له أوهام	صدقة لئین، ليس بالقوي في الحديث

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
مُسْلِمُ بن كَيْسَانَ الكوفي	ليس به بأس، روى عنه: شعبة، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه، ووصفه بالإغلاظ في التشيع مع احتمال حديثه	واه، وقال: تركوه	ضعيف	ضعيف
من وصفهم الإمام بقوله: "لا بأس به" وبأوصاف أخر				
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وقال فيه: "صالح الحديث"				
المغيرة بن مسلم أبو سلمة الخراساني، المدائني، المروزي الأصل	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ، وقال أيضاً: "صالح"	حسن الحديث	صدوق	صدوق
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وبعدهم الشهرة في النقل				
عبد المؤمن بن عباد البصري	رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَا بَأْسَ بِهِ، وقال مرة: غير مشهور بالنقل	ذكره في الضعفاء	-	ضعيف يتفرد

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به"، وعرف بأصله				
الربيع بن أنس بن زياد البكري البصري	صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ، أَصْلُهُ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ وَدِّ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ	-	صدوق له أوهام	صدوق، تقع المناكير في روايته من قبل الرواي عنه أبي جعفر الرازي عيسى بن ماهان، و ليس له كتب
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" ونفى عنهم المتابعة				
إسحاق بن إدريس البصري	لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا	-	-	ضعيف جدًا
سهل بن زياد الطحان البصري	رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ	صدوق، وقال مرة: صالح إن شاء الله	-	صدوق

اسم الرواي	قول الإمام	قول الذهبي	قول ابن حجر	قول الباحث
من وصفهم الإمام البزار بقوله: "لا بأس به" وبالخطأ في الحديث				
بكير بن أبي السَّمِيط البصري	شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وأشار إلى خطئه في سند الحديث	صدوق	صدوق	صدوق، له ما ينكر عليه
حر بن مالك البصري	لم يكن به بأس	أتى بخبر باطل، وقال مرة: له خبر منكر في قراءة المصحف	صدوق	صدوق له غرائب

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه، ثم الصلاة والسلام على الرسول الخاتم محمد ﷺ. تشتمل الخاتمة على النتائج التي توصل إليها الباحث في الدراسة لموضوع: "لا بأس به عند الإمام البزار في مسنده"، حيث تلخص تلك النتائج أهمية الموضوع؛ مما يسهل على من يريد من المهتمين والباحثين الاطلاع على الموضوع: أن تتكون لديه فكرة واضحة عنه، بسهولة، ويسر، وذلك باطلاعه على نتائج الدراسة. كما تشتمل الخاتمة على بعض التوصيات المهمة في طرح موضوعات لدراسة أخرى في المجال، أو قريبة منه.

أولاً: أهم النتائج:

- تسلط الدراسة الضوء على إمام جهبذ، عظيم، وعالم وناقد فذ، ومحدث كبير، وأحد أبرز رواد علم الحديث الشريف رواية ودراية، وليس أدل على ذلك من تنوع تصنيفاته الحديثية، ومسنده العظيم، غير أنه لم يشتهر كما اشتهر غيره من العلماء كالبخاري ومسلم وغيرهم؛ لعدم إرتحاله إلا في آخر حياته.
- بتدقيق النظر في شيوخ الإمام البزار، يتضح لي أن معظمهم من بلدته البصرة بشكل خاص، ومن العراقيين بشكل عام، حيث أكثر من الرواية عن البصريين أكثر من غيرهم من شيوخ المناطق الأخرى في العراق.
- يتبين من الدراسة أن معظم تلاميذ الإمام البزار من غير البصريين؛ مما يدل على أنهم أخذوا العلم عن البزار، خلال رحلته لنشر العلم أواخر حياته، فقد ورد أن حفاظ بغداد اجتمعوا عليه، وأنه حدث بمصر، ثم الرملة بفلسطين، وأقام بها حتى توفي.
- يتضح من الدراسة رسوخ قدم الإمام البزار وإمامته في علم الحديث الشريف رواية ودراية، كما دلت عليه مروياته في مسنده، الذي أملاه في مصر، وكما دلت على ذلك أيضاً أقوال العلماء في الثناء عليه، فقد روى في مسنده وحده، ما يزيد على عشرة آلاف حديث، وروى لبضعة آلاف من الرواة، وتكلم جرحاً وتعديلاً في المئات منهم، وبين علل آلاف الأحاديث في مسنده، فلا ريب في إمامته وتقدمه في علم الحديث الشريف.
- بينت الدراسة أن الإمام البزار وافق في أحكامه على الرواة كثيراً من النقاد، لكنه خالفهم أيضاً في مواطن كثيرة، كما وضحت الدراسة أدب الإمام البزار في جرحه

للرواة؛ فلا تكاد تجد في ألفاظه في الجرح لفظ جرح شديد، بل إنه وافق في ذلك الإمام البخاري الذي تميز باعتدال عبارته في الجرح.

تناولت الدراسة 91 راويًا، حكم عليهم الإمام البزار بقوله "لا بأس به" أو نحو هذه العبارة، وقد كانت هناك موافقات للإمام في حكمه عليهم، ومخالفات أيضًا، يمكن توضيحها وبيان نسبها على النحو التالي:

- بلغ عدد الرواة الذين حكم عليهم الإمام البزار في مسنده، بقوله: "لا بأس به" أو نحوها 91 راويًا.
- بلغ عدد الرواة الذين خلصت إلى أنهم ثقات 20 راويًا بنسبة 21.9%
- بلغ عدد الرواة الذين خلصت إلى أنهم صدوقون 18 راويًا بنسبة 19.7%
- بلغ عدد الرواة الذين خلصت إلى أنهم صدوقون لهم علة 26 راويًا بنسبة 28.5%
- بلغ عدد الرواة الذين خلصت إلى أنهم دون مرتبة الصدوق من الضعفاء والمستورين والمجهولين 27 راويًا بنسبة 29.6%
- أثبتت الدراسة أن الإمام البزار قد سبق في إطلاق لفظة "لا بأس به" ونظيراتها، ومسبوق أيضًا في ربط هذه اللفظة بألفاظ التعديل المتوسطة، حيث سبقه إلى ذلك الإمام أحمد والبخاري وغيرهم.
- لا يفرق الإمام البزار عمومًا بين لفظة "لا بأس به"، و"ليس به بأس"، و"لم يكن به بأس"، و"لا أعلم به بأسًا"، فقد أطلق هذه الألفاظ على رواية خلصت إلى أنهم ثقات، كما أطلقها على رواية خلصت إلى أنهم صدوقون، أو لا بأس بهم، أو صدوقون لهم علة، أو ضعفاء.
- يغلب على الرواة الذين وصفهم الإمام بقوله "لا بأس به" ونحو هذه العبارة، أنهم صدوقون أو صدوقون لهم علة، أو ضعفاء.
- تبين أن الإمام البزار يوثق الراوي إذا روى عنه جماعة من الأئمة الثقات.
- يظهر لي أن عبارة: "ليس به بأس" يستعملها البزار في مراتب التعديل الدنيا القريبة من الجرح أحيانًا، خاصة إذا أتبعها بعبارة تليين.

- الإمام البزار يتساهل في تعديل الرواة، خاصة إذا روى عن المجروح بعض تلاميذه الثقات.
- يغلب الظن أن الإمام البزار ربما تشدد في تنزيل رتبة حوالي 20 راويًا من الثقة إلى لا بأس به، ربما لأن 14 راويًا منهم من غير رواة بلده، وهو لم يرحل لطلب العلم كما تبين سابقًا، فلم يقف على حالهم، ويلاحظ أن التفرد ينزل الراوي عنده عن درجة الثقة.
- أطلق الإمام البزار لفظة "لا بأس به" على رواة حالهم الضعف، بلغ عددهم حوالي 27 راويًا؛ مما يدل على أن الإمام البزار رحمه الله تعالى ربما يتساهل في توثيق الضعفاء أحيانًا، والله أعلم.
- وافقت البزار في حكمه على الرواة بقوله "لا بأس به" في حوالي 44 راويًا، بنسبة 40.6% من الرواة قيد الدراسة، منهم 26 صدوقون لهم علة.
- أسفرت الدراسة عن كون عبارة "لا بأس به"، تدور في معناها بين المرتبة الثانية والثالثة من مراتب التعديل عند ابن حجر، ويمكن القول: هذه العبارة تدل على التعديل المتوسط.
- ربط الإمام البزار عبارة "لا بأس به" بعبارات التعديل الخفيف: كعبارة الاحتمال في نحو تسعة مواضع من مسنده، وربطها بعبارة "صالح الحديث" في أربعة مواضع، ومرة بكون الراوي حسن الحديث، وأخرى بكون الراوي في عداد من يحتج بهم، وأخرى بتحسين الإسناد.
- وصف الإمام البزار ثلاثة رواة بقوله: "ليس بالقوي"، من الرواة الذين نعتهم بقوله "لا بأس به" أو "لم يكن به بأس"، فربط بين العبارتين في معظم هذه المواضع، وربط العبارة بعبارة: "ليس بالحافظ"، أو "لم يكن بالحافظ"، أو "فيه سوء حفظ" في أربعة رواة، بينما وصف خمسة رواة بأنهم لا بأس بهم ونعتهم باحتمال حديثهم.

ثانيًا: التوصيات:

- إجراء أبحاث علمية تتناول مصطلحات الإمام البزار في الجرح والتعديل، التي لم يتم دراستها من قبل، كمصطلح "معروف"، ومصطلح "مشهور"، وكذلك دراسة مصطلح "ليس بالقوي"، و"ليس بالحافظ".
- القيام بدراسات تتناول المصطلحات التي لم يكثر الإمام البزار من استخدامها في جرح الرواة، مثل مصطلح "منكر الحديث"، و"ترك حديثه"، وغيرها من المصطلحات.

الفهارس

أولاً: فهرس المصادر والمراجع

ثانياً: فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. إتحاف الخيرة المهرة، بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني ت840هـ، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم.
2. الأحكام الوسطى، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشيلي، المعروف بابن الخراط ت581هـ، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي.
3. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ت259هـ، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
4. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب ت279هـ، دار الوطن، الرياض، تحقيق: إسماعيل حسن حسين.
5. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي ت774هـ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
6. أخلاق أهل القرآن، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي ت360هـ، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد عمرو عبد اللطيف.
7. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط3، دار البشائر الإسلامية، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
8. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ت923هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
9. الأسماء والكنى، لأحمد الحاكم ت378هـ، ط1، دار الغرباء الأثرية، المدينة، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل.
10. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت463هـ، ط1، دار الجيل، بيروت، تحقيق: علي محمد الجاوي.
11. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي ت1396هـ، ط15، دار العلم للملايين.

12. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي ت841هـ، ط1، دار الحديث، القاهرة، تحقيق: علاء الدين علي رضا.
13. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين أبي عبد الله مُغلطائي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي ت762هـ، ط1، دار الفاروق الحديثة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم.
14. الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا ت475هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
15. أمالي ابن بشران عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران البغدادي ت430هـ، ط1، دار الوطن، الرياض، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي.
16. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي وهب المشهور بابن دقيق العيد ت702هـ، دار المحقق للنشر والتوزيع، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد.
17. الأمثال في الحديث النبوي، لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري ت369هـ، ط2، الدار السلفية، بومباي، الهند، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.
18. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المروزي ت562هـ، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره
19. الأوائل، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني ت287هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.
20. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ت1399هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، تصحيح: محمد شرف الدين بالتقاي، ورفعت بيلكه الكيلسي.
21. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، ت292هـ، ط1، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.

22. بيان خطأ البخاري في تاريخه، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ت327هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.
23. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان علي بن محمد الفاسي ت628هـ، ط1، دار طيبة، الرياض، تحقيق: الحسن آيت سعيد.
24. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي ت1205هـ، دار الهدية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
25. تاريخ أبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الملقب بشيخ الشباب ت281هـ، نشر مجمع اللغة العربية، دمشق، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، رسالة ماجستير بجامعة بغداد.
26. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت748هـ، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري.
27. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين ت385هـ، ط1، الدار السلفية، الكويت، تحقيق: صبحي السامرائي.
28. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين ت385هـ، ط1، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.
29. التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري ت256هـ، ط1، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
30. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر، ت463هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
31. تاريخ التراث العربي الحديث، د.فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ، ترجمة: د.محمود فهمي حجازي.
32. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت571هـ، ط1415هـ، 1995م، دار الفكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.
33. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاها البخاري ت256هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تحقيق: محمد عبد المعيد خان.

34. التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة- السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة ت279هـ، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال.
35. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز
36. تاريخ يحيى بن معين ت233هـ، رواية أحمد بن محمد بن محرز، ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق: محمد كامل القصار.
37. تاريخ يحيى بن معين ت233هـ، رواية عباس الدوري، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
38. تاريخ يحيى بن معين ت233هـ، رواية عثمان الدارمي ت280هـ، دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
39. تاريخ يحيى بن معين ت233هـ، رواية هاشم بن مرثد الطبراني ت278هـ، ط2، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى.
40. تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت852هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: محمد شكور الميادينى.
41. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت826هـ، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: عبد الله نواره.
42. تخريج الأحاديث الضعاف عن سنن الدارقطني، عبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني ت682هـ، دار عالم الكتب، الرياض، تحقيق: أشرف عبد المقصود عبد الرحيم.
43. تذكرة الحفاظ أو طبقات الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي ت748هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
44. التذكرة في الأحاديث المشتهرة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي ت794هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
45. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمُعْطَاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين ت762هـ، ط1، تحقيق: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير بجامعة الملك سعود.

46. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي
ت544هـ، ط1، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، تحقيق: عبد القادر الصحرابي،
محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب.
47. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
ت303هـ، ط1، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
48. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن
حجر العسقلاني ت852هـ، ط1، دار البشائر، بيروت، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق.
49. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف
بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت474هـ، ط1، دار
اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق: د.أبو لبابة حسين.
50. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن
مسعود الدارقطني ت385هـ، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب
الإسلامي، القاهرة، تحقيق: خليل بن محمد العربي.
51. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني
ت852هـ، ط1، دار الرشيد، سوريا، تحقيق: محمد عوامة.
52. التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لأبي الفداء إسماعيل
بن عمر بن كثير الدمشقي ت774هـ، ط1، مركز النعمان للبحوث والدراسات
الإسلامية، اليمن، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.
53. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت463هـ، ط1387هـ، وزارة عموم الأوقاف
والشئون الإسلامية، المغرب، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير
البكري.
54. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت853هـ، ط1،
مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.
55. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن
يوسف القضاعي المزي ت742هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: بشار عواد
معروف.
56. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي ت354هـ، ط1، دائرة المعارف العثمانية،
حيدر آباد الدكن، الهند، تحقيق: د.محمد عبد المعين خان.

57. الثقاق ممن لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبُغَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي ت879هـ، ط1، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.
58. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العلاني ت761هـ، ط2، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
59. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت327هـ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
60. جزء الحسن بن رَشِيْق العسكري عن شيوخه من الأمالي، الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري المصري ت370هـ، ط2، مكتبة أهل الأثر، دار غراس، تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي.
61. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت430هـ، ط1394هـ، 1974م، دار السعادة، مصر.
62. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي ت923هـ، ط5، مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر، حلب وبيروت، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة.
63. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ، دار الفكر، بيروت.
64. ديوان الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت748هـ، ط2، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري.
65. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني ت507هـ، ط1، دار السلف، الرياض، تحقيق: عبد الرحمن الغريوائي.
66. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقاق عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت395هـ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت.
67. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِيْمَاز الذهبي ت748هـ، ط1، مكتبة المنارة، الزرقاء، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينبي.

68. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين ت385هـ، ط1، مكتبة أضواء السلف، الرياض، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري.
69. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت748هـ، ط4، دار البشائر، بيروت، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
70. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسنى الإدريسي الكتّاني ت1345هـ، ط6، دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي.
71. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت748هـ، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.
72. الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده - دراسة نظرية تطبيقية، يوسف بن محيي الدين الأسطل، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
73. الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت241هـ، ط2، دار ابن رجب، تحقيق: يحيى بن محمد سوس.
74. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ت275هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
75. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي ت279هـ، ط2، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة.
76. سنن الدارقطني أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي ت385هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.
77. السنن الصغير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ت458هـ، ط1، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
78. السنة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ت294هـ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، تحقيق: سالم أحمد السلفي.
79. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ت233هـ، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

- 80.سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت275هـ، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى.
- 81.سؤالات البرذعي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرة الرازي ت264هـ، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى.
- 82.سؤالات البرقاني أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، للدارقطني، رواية الكرجي، ط1، كتب خانة جميلي، لاهور، باكستان، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقرى.
- 83.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت385هـ، ط1، مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- 84.سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ت427هـ للدارقطني ت385هـ، ط1، مكتبة المعارف بالرياض، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- 85.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ت234هـ، ط1، مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- 86.سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ت405هـ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- 87.سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت748هـ، ط3، مؤسسة الرسالة، تحقيق: فريق من المحققين برئاسة الشيخ شعيب الأرنؤوط.
- 88.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت769هـ، ط20، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 89.شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت761هـ، ط11، القاهرة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 90.شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المصري الطحاوي ت321هـ، ط1، عالم الكتب، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق.

91. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِيّ الخُرّاساني البيهقي ت458هـ، ط1، مكتبة الرشد بالرياض، والدار السلفية ببومباي، الهند، تحقيق: علي عبد الحميد حامد.
92. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت354هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
93. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري ت311هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي.
94. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، مولاهم، البخاري ت256هـ، دار طوق النجاة، ط1، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.
95. صلة الخلف بموصول السلف، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُوداني السوسي المكي المالكي ت1094هـ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد حجي.
96. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز العبد اللطيف، بدون دار نشر.
97. الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت430هـ، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، تحقيق: فاروق حمادة.
98. الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت256هـ، ط1، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
99. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت322هـ، ط1، دار المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
100. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت303هـ، ط1، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
101. الضعفاء والمتروكون لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت597هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد الله القاضي.
102. الضعفاء والمتروكون لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني ت385هـ، ط1404هـ، 1403م، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشيري.
103. طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

104. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي ت230هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
105. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني ت369هـ، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي.
106. العلل، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني البصري ت234هـ، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
107. علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت327هـ، ط1، مطابع الحميضي، تحقيق: سعد عبد الله الحميد وآخرين.
108. العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت279هـ، ترتيب أبي طالب القاضي ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين.
109. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني ت385هـ، ط1، دار طيبة، الرياض، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.
110. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ت241هـ، رواية عبد الله بن أحمد، ط2، دار الخاني، الرياض، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
111. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ت241هـ، رواية المرزدي، ط1، الدار السلفية، بومباي، الهند، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس.
112. غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف ت833هـ، ط1351هـ، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره: ج. برجستراسر.
113. فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي ت395هـ، ط1، مكتبة الكوثر، الرياض، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.
114. فتح الباري، شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ، ط1379هـ، دار المعرفة، بيروت، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وأشرف على طبعه وصححه: محب الدين الخطيب.
115. فتح الباري، شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي ت795هـ، ط1، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، تحقيق: محمود بن شعبان مقصود وآخرون.

116. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت902هـ، ط1، مكتبة السنة، مصر، تحقيق: علي حسين علي.
117. فهرسة ابن خير الأشبيلي أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي ت575هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد فؤاد منصور.
118. فهرسة ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ت542هـ، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد أبو الأقفان/ محمد الزاهي.
119. قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ت319هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم.
120. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت748هـ، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن بجدة، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.
121. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت365هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض.
122. كشف الأستار عن زوائد البزار، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت807هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
123. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ت1067هـ، مكتبة المثنى، بغداد.
124. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ت463هـ، ط1، دار ابن الجوزي، الدمام، تحقيق: ماهر الفحل.
125. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.
126. الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي ت310هـ، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي.

127. الكنى والأسماء، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت261هـ، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشيري.
128. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ، ط2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند.
129. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي ت354هـ، ط1، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
130. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت807هـ، ط1414هـ، 1994م، مكتبة القدسي، القاهرة، تحقيق: حسام الدين القدسي.
131. المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ت456هـ، دار الفكر، بيروت.
132. مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ت804هـ، ط1، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، تحقيق: عبد الله بن حمد اللخيدان، سعد بن عبد العزيز آل حميد.
133. المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين ت385هـ، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشيري.
134. المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ت405هـ، ط1، دار الإمام أحمد، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي وآخرون.
135. المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت275هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
136. المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري المعروف بالحاكم ت405هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
137. المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ت241هـ، ط4، بيت الأفكار الدولية.
138. مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي ت307هـ، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: حسين سليم أسد.

139. مسند البزار (جزء من مسند ابن عباس) دراسة وتحقيق الدكتور/ فيصل بن عابد اللحياني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
140. مسند البزار (بقية مسند أنس وبداية مسند أبي هريرة) دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله اللحياني، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
141. مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني ت360هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
142. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم القضاعي المصري ت454هـ، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
143. المسند المستخرج على صحيح مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت430هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
144. مسائل الإمام أحمد، رواية ابن أبي الفضل صالح [203هـ - 266هـ]، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت241هـ، دار العلمية، الهند.
145. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي ت354هـ، ط1، دار الوفاء المنصورة، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.
146. مصطلح لين عند الحافظ البزار، دراسة نظرية وتطبيقية، إبراهيم بن حسن بن إبراهيم حريري، رسالة ماجستير غير منشورة 1429هـ، جامعة أم القرى، السعودية.
147. مصنف عبد الرزاق الصنعاني لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِميري اليماني الصنعاني ت211هـ، ط2، المجلس العلمي، الهند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
148. معجم ابن الأعرابي أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر البصري الصوفي ت340هـ، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.
149. معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحَمَوي ت626هـ، ط2، دار صادر، بيروت.
150. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ت360هـ، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

151. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت852هـ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: محمد شكور الميادينى.
152. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينى الرازى ت395هـ، ط1979م، دار الفكر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
153. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغنى كحالة الدمشقى ت1408هـ، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربى، بيروت.
154. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى ت261هـ، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوى
155. معرفة السنن والآثار، لأبى بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراسانى البيهقى ت458هـ، ط1، دار الوفاء، المنصورة القاهرة، تحقيق: عبد المعطى أمين قلعبى.
156. المعرفة والتاريخ، لأبى يوسف يعقوب بن سفيان الفسوى ت277هـ، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: أكرم ضياء العمري.
157. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبى بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطى ت327هـ، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيرى.
158. المغنى فى الضعفاء، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى ت748هـ، تحقيق د.نور الدين عتر.
159. المقتنى فى سرد الكنى، لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ت748هـ، ط1، المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد.
160. المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزى ت597هـ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا.
161. من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ت748هـ، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجى أمير الميادينى.

162. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ت233هـ في الرجال، رواية ابن طهمان، دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
163. من وافق اسمه كنية أبيه، لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله الموصللي الأزدي ت374هـ، ط1، مركز المخطوطات والتراث، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.
164. موجبات الجنة، لأبي أحمد معمر بن عبد الواحد المعروف بابن الفاخر السمرقندي الأصبهاني ت564هـ، ط1، مكتبة عباد الرحمن، تحقيق: ناصر بن أحمد بن النجار الدمياطي.
165. منهج التعليل عند الإمام الزيار في مسنده البحر الزخار، زياد بن سليم بن عيد العبّادي، رسالة دكتوراة غير منشورة 1426هـ، جامعة اليرموك، الأردن.
166. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت748هـ، ط1، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي.
167. نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، ط1، دار ابن عباس، مصر، جمع وترتيب: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل.
168. النحو الوافي، عباس حسن ت1398هـ، ط15، دار المعارف.
169. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجَزْرِي ابن الأثير ت606هـ، ط1399هـ، 1979م، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

فهرس الرواة المترجم لهم

40	الحكم بن أبان المدني
42	ربيعة بن عثمان بن ربيعة القرشي
43	زيد بن واقد القرشي
44	زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي
45	سليمان بن قزم بن معاذ، البصري
48	سويد بن حجير بن بيان البصري
49	العباس بن سالم الدمشقي
50	عبد الله بن سعيد بن عبد الملك القرشي
51	عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي
52	عبد الواحد بن أيمن المكي، القرشي
53	عبيد الرحمن بن فضالة بن أبي أمية البصري
55	عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع
56	محمّد بن مطرف بن داود المدني
58	معن بن محمد بن معن بن نضلة الحجازي المدني
59	هارون بن موسى النخوي البصري
60	هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، المدني
61	هريثم بن سفيان أبو محمد البجلي
62	هشام بن خالد بن زيد الشامي، الدمشقي، القرشي
63	الهيثم بن حميد، أبو أحمد، الشامي، الدمشقي
66	إسحاق بن الربيع البصري
67	زكريّا بن يحيى بن عمارة البصري
68	زياد بن عبد الله النميري البصري
70	سعيد بن سويد الشامي
71	سعيد بن عبيد الهنائي البصري
72	سلم بن بشير الخراساني البصري
73	العباس بن عبد الرحمن بن الوليد بن نجيح الدمشقي
73	عبد العزيز بن السري البصري
74	عبد القاهر بن شعيب بن الحباب البصري

75	عبد الله بن حفص البصري
76	عَطِيَّةُ بِنُ قَيْسٍ، أَبُو يَحْيَى، الْكِلَابِيُّ
77	عمر بن محمد بن عمر بن معدان البصري
77	عَمْرُو بْنُ حُمْرَانَ أَبُو النضر البصري
78	كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرِ البصري
80	محمد بن مرداس البصري
80	منصور بن أبي الأسود
81	مَنْصُورُ بْنُ عَكْرِمَةَ البصري
83	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقَنَادُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ البصري
84	بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ البصري
86	حرب بن سُريج بن المنذر البصري
87	الحسن بن ذكوان البصري
89	الحسن بن يحيى، أبو عبد الملك الدمشقي
91	الحكم بن عطية العيشي البصري
93	حَيَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَانَ، البصري
95	راشد بن نجيح أبو محمد الحِمَّاني البصري
96	أبو يحيى، اسمه: زاذان، وقيل: دينار، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبَّان، القنَّات، الكوفي
98	سليمان بن كَرَّازِ البصري
99	سُوَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، الْبُسْتِيُّ
101	عبيد بن الصَّبَّاحِ الكوفي
102	عمر بن سهل بن مَرْوَانَ البصري
103	قدامة بن محمد بن قدامة المدني
104	مبارك بن فضالة بن أبي أمية البصري
107	مروان بن شجاع الخُصَيْفِيُّ الحِراني القرشي
108	مُعلَى بْنُ الْفَضْلِ البصري
109	ميمون بن زيد، أو ابن يزيد بن أبي عيسى بن جبير البصري
110	يحيى بن أبي زكريا الواسطي الشامي
111	يَزِيدُ بْنُ يُوْسُفَ، أَبُو يُوْسُفَ الرَّحْبِيِّ، الدمشقي

114	الْحَارِثُ بْنُ غَسَّانَ الْبَصْرِي
115	ذُرَيْسُ بْنُ زِيَادِ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِي
116	سَلْمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَصْرِي
117	سِنَانُ بْنُ هَارُونَ الْكُوفِي
118	الضَّحَّاكُ بْنُ تَبْرَاسِ الْبَصْرِي
119	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبِ الْعَبَّادَانِي
120	عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ الْكُوفِي
121	عَيْسَى بْنُ طَارِقِ الْقَطِيعِيِّ الْبَغْدَادِي
122	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ زِيَادِ الْبَصْرِي
124	مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلِ أَبُو مُسْلِمِ الْعَقْدِيُّ الْبَصْرِي
125	الْمُقَفَّلُ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَةَ الْبَصْرِي
126	مُوسَى بْنُ جُبَيْرِ الْمَدْنِي
127	النَّضْرُ بْنُ كَثِيرِ السَّعْدِيِّ الْبَصْرِي
128	النَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ، أَبُو الْخَطَّابِ الْقَيْسِيُّ الْبَصْرِي
130	يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ هَانِيٍّ الْمَدْنِي
131	يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ بْنِ ثَابِتِ الْبَصْرِي
134	عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمُّ الْبَصْرِي
137	قَزَعَةُ بْنُ سُؤَيْدِ بْنِ حُجَيْرِ بْنِ بِيَانِ الْبَصْرِي
138	هَشَامُ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي يَزِيدِ [سَعْدُويهِ الْمَرْوَزِي] الْقَرْشِيُّ، الْمَدْنِي، الْبَصْرِي
142	زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادِ الْوَاسِطِيِّ، الْبَصْرِي
144	عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمِ الْكُوفِيِّ الْأَصْلُ، الصَّنْعَانِي، الْحَلَبِي
146	مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ قَرْقَرَةَ الْقَرْشِيُّ، الْمَكِّي، الشَّامِي
149	مُوسَى بْنُ عَبِيدَةَ الْمَدْنِي الْحَمِيرِي
154	أَسِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ نَجِيحِ الْقَرْشِيِّ الْكُوفِي
156	الْبِرَاءُ بْنُ يَزِيدِ الْغَنَوِيِّ الْبَصْرِي
157	رَاشِدُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الْمَهْلَبِ، الصَّنْعَانِي
159	صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِي
161	مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الْكُوفِي
164	الْمَغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمِ أَبُو سَلْمَةَ الْخِرَاسَانِي

165	عبد المؤمن بن عباد البصري
166	الربيع بن أنس بن زياد البكري البصري
167	إسحاق بن إدريس البصري
169	سهل بن زياد الطحان البصري
170	بكير بن أبي السميطة البصري
171	حر بن مالك البصري